وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أحمد دراية أدرار

كلية العلوم الإقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

ميدان علوم اقتصادية تسيير وعلوم تجارية

شعبة علوم اقتصادية

تخصص إقتصاد نقدي وبنكي

الموضوع:

استقلالية السلطة النقدية ودورها في تحقيق أهداف السياسة النقدية

حالة الجزائر 1980-2015

من إعداد الطالبتين:

- ✓ شيخاوي حليمة
- ✓ عزي سامية

إشراف الأستاذ:

بلوافي محمد

لجنة المناقشة

أ.د بريشي عبد الكريم	استاذ محاضر	جامعة ادرار	رئيساً
أ.د بلوافي محمد	استاذ محاضر	جامعة ادرار	مقرراً
أ. بكادي مسعود	استاذ مساعد	جامعة ادرار	ممتحناً

الموسم الجامعي: 2018/2017

إهداء

بسم الله والصلاة والسلام على سيد خلقه

اللهم لك الحمد على عقل ثقّفته، ولك الحمد على فهم وفّقته، ولك الحمد

على توفيق هديتك جل جلالك وأنهل جودك وتولى وجرى رزقك حلال.

أهدي ثمرة جهدي إلى:

من أحمل إسمه بكل إفتخار "أبي الغالي"

إلى من أوصى بها الهادي ثلاثاً مفتاح جنة الخلد "أمي الحنونة"

إلى من تربيت بينهم إخواني "حسان، سعيد" والطفل الصغير "محمد ياسين" وأخواتي

كلاً بإسمه.

إلى كل عائلتي فرداً فرداً

إلى من شاركتني المذكرة "سامية"

إلى الأستاذ المشرف الدكتور "بلوافي محمد" جزاه الله كل خير

إلى كل صديقاتي وزميلاتي في مسيرتي الدراسية

إلى التي حاولت في ترجمة ملخص مذكرتي "مولاي عمر فايزة"

إلى كل من وسعهم قلبي ولم تسعهم ورقتي

إلى من هو في ذاكرتي ولم أذكره في مذكرتي

إلى طلبة دفعة الماستر 2018 خاصة إقتصاد نقدي وبنكي

حليمة

إهداء

إلهي"لا يطيب الليل إلا بشكرك.... ولا يطيب النهار إلا بطاعتك.....

ولا تطيب الدنيا إلا بذكرك..... ولا تطيب الأخرة إلا بعفوك.....

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة،ونصح الأمة نبي الرحمة ونور العالمين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من حملتني وهنا على وهن وسهرت علي الليالي لأبلغ المعالي إليك

أمي الحنون.

إلى الذي لا أنسى فضله على لما قدمه لي ولا يزال يقدمه لي لأرى الـــــنور

إلى من كان له الفضل في رعايتي وتعليمي، إلى من كان أبا ومرشدا وسندا

أبي الغالي.

حفظكما الله ورعاكما وأطال في عمركما

إلى من نشأت وترعرعت بينهم إخواني وأخواتي: عائـــشة. مسعـــودة.

حورية.فاطمة. نعيمة.أحمد .أيوب وإلى كتاكيت العائلة وصال وبسمة

وفردوس

إلى كل أقاربي خاصة عمي أحمد وزوجته نصيرة وإبنة خالتي مريم

إلى صديقتي وأختي ورفيقة دربي أمال وإلى التي رافقتني في مشواري

الدراسي وشاركـــتني وساعدتني على إنهاء هذه المـــذكرة حليمـــة

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

إلى كل هؤولاء أهدي ثمرة جهدي

سامـــــــــــية

شكر وتقدير

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "من لا يشكر القليل لا يشكر الكثير، ومن لا يشكر الناس لا يشكرالله"

فالحمد والشكر لله العلي القدير الذي أنار طريقنا بالعلم ووفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع، نتقدم بجزيل الشكر وبأسمى عبارات التقدير والإمتنان إلى الأستاذ المشرف الدكتور "بلوافي محمد" لقبوله الإشراف على هذه المذكرة وعلى التوجيهات والنصائح التي كانت حافزاً في إتمام هذا العمل.

كما نشكر كل الأساتذة الذين أسهموا في مشوارنا الدراسي

طيبة _ سامية

فهرس المحتويات

فهـرس المحتويــات

الفــهرس	الصفحة
الإهداء	
التشكرات	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة عامة	أ–د
الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية	26–6
تمهيد	6
المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية	15–7
المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية	8–7
المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية	10–8
المطلب الثالث:أهداف السياسة النقدية	14–10
المطلب الرابع: أنواع السياسة النقدية	15–14
المبحث الثاني: السياسة النقدية في الفكر الإقتصادي	25–16
المطلب الأول:النظرية النقدية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية	19–16
المطلب الثاني: النظرية النقدية الكينزية	22–19
المطلب الثالث: النظرية النقدية المعاصرة (مدرسة شيكاغو)	24–22
المطلب الرابع: نظرية التوقعات العقلانية	25–24
خلاصة الفصل	26
الفصل الثاني: إستقلالية السلطة النقدية	41–28
تمهيد	28
المبحث الأول: ماهية السلطة النقدية	34–29
المطلب الأول: تعريف السلطة النقدية وتطورها التاريخي	30–29

المطلب الثاني: خصائص السلطة النقدية	31-30
المطلب الثالث: وظائف السلطة النقدية	34-32
المبحث الثاني: ماهية ومعايير إستقلالية السلطة النقدية	40-35
المطلب الأول: تعريف إستقلالية السلطة النقدية وتطورها التاريخي	37-35
المطلب الثاني: معايير إستقلالية السلطة النقدية	37
المطلب الثالث: أسباب المناداة بإستقلالية السلطة النقدية	38
المطلب الرابع: مبررات ومحددات إستقلالية السلطة النقدية	40-38
خلاصة الفصل	41
الفصل الثالث: إستقلالية السلطة النقدية في الجزائر وأثارها خلال الفترة (1980-2015)	70-43
تمهيد	43
المبحث الأول: الإستقلالية وبنك الجزائر	51-44
المطلب الأول: استقلالية بنك الجزائر قبل صدور قانون 10/90	45-44
المطلب الثاني: استقلالية بنك الجزائر في إطار قانون 10/90	49-45
المطلب الثالث: استقلالية بنك الجزائر في إطار تعديلات قانون النقد والقرض	51-49
المبحث الثاني: أهداف السياسة النقدية في ظل إستقلالية السلطة النقدية	69-52
المطلب الأول: أثر إستقلالية السلطة النقدية في تحقيق إستقرار الأسعار (التضخم)	56-53
المطلب الثاني: أثر إستقلالية السلطة النقدية في تحقيق التشغيل التام (البطالة)	60-56
المطلب الثالث: أثر إستقلالية السلطة النقدية في تحقيق النمو الإقتصادي	65-60
المطلب الرابع: أثر إستقلالية السلطة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي	69-65
خلاصة الفصل	70
الخاتمة العامة	74-72
قائمة المراجع	81-76

قائمـة الجـداول

الرقم	اسم الجدول	الصفحة
01	تطور حجم الكتلة النقدية ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1980-1989)	52
02	تطور حجم الكتلة النقدية ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)	53
03	تطور حجم الكتلة النقدية ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1980-1989)	56
04	تطور حجم الكتلة النقدية ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)	58
05	تطور حجم الكتلة النقدية ومعدل النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-1989)	60
06	تطور حجم الكتلة النقدية ومعدل النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)	62
07	تطور حجم الكتلة النقدية وعلاقتها بوضعية ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1980-1989)	65
08	تطور حجم الكتلة النقدية وعلاقتها بوضعية ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)	67

قائمـة الأشـكال

الرقم	اسم الشكل	الصفحة
01	منحنى عرض النقود عند كينز	21
02	منحنى فيلبس	24
03	تطور حجم الكتلة النقدية ومعدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1980-1989)	53
04	تطور حجم الكتلة النقدية ومعدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)	55
05	تطور حجم الكتلة النقدية ومعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1980-1989)	57
06	تطور حجم الكتلة النقدية ومعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)	59
07	تطور حجم الكتلة النقدية ومعدلات النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-1989)	61
08	تطور حجم الكتلة النقدية ومعدلات النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)	64

09	تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1980-1989)	66
10	تطور حجم الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1980-2015)	66
11	تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)	68
12	تطور حجم الكتلة النقدية في الجزائر للفترة (1990-2015)	69

مقدمة

مقدمـــــــة

تحتل السياسة الإقتصادية الكلية موضعاً مهماً في الفكر الإقتصادي فهي تتمثل في مجموعة من القرارات المتخذة من طرف السلطات العمومية من أجل تحقيق الأهداف الأساسية المعبر عنها بالمربع السحري والتي تشمل البحث عن النمو الإقتصادي، التشغيل الكامل، التوازن الخارجي، والتحكم في التضخم.

تعتبر السياسة الاقتصادية التأثير التوجيهي الذي تمارسه الدولة على النشاط الإقتصادي، ومقدار تدخلها وتأثيرها في تحديد الجانب الإقتصادي الذي تؤدي فيه الوحدات الإقتصادية عملها، وذلك بإعتبار السياسة النقدية جزءاً هاماً من السياسة الاقتصادية والدليل هو تأثير النقود على المتغيرات الاقتصادية بالإضافة إلى مساهمة السياسة النقدية في تحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية.

وتعد السلطة النقدية المسؤولة عن تحقيق السياسة النقدية التي تتمثل في البنك المركزي، بإعتبار هذا الأخير المسؤول الوحيد عن تصميم وتطبيق السياسة النقدية وذلك تبعا للأهداف المراد تحقيقها في إطالة إستقلاله عن الحكومة في تنفيذ أهداف السياسة النقدية.

أما فيما يخص إستقلالية السلطة النقدية فقد منحت له مع ظهور قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم بالأمر 11/03 والذي حدد أهداف السياسة النقدية ومصداقيتها في ظل هذه الإستقلالية.

إشكالية البحث:

وبناءاً على ما تم إستعراضه، يمكن حصر إشكالية البحث في سؤال رئيسي

- **ما مدى تأثير إستقلالية السلطة النقدية في تحقيق أهداف السياسة النقدية في الجزائر؟**

إن هذه الإشكالية الرئيسية تتفرع عنها مجموعة من التساؤلات الفرعية يمكن صياغتها على النحو التالي:

- ما أهم النظريات التي عرفها الفكر الاقتصادي حول السياسة النقدية ؟
- هل بنك الجزائر يخضع لمعايير استقلالية السلطة النقدية ؟
- ما أهم الأسس التي جاء بها قانون 10/90 ؟
- هل لإستقلالية السلطة النقدية تأثير على أهداف السياسة النقدية ؟

فرضيات البحث:

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع البحث وأملاً في تحقيق الأهداف المرجوة يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات التي يسعى الباحث لإختبارها وهي على النحو التالي:

- إهتمت كل من النظرية النقدية الكلاسيكية والنظرية النقدية المعاصرة بالسياسة النقدية.
- يخضع بنك الجزائر لبعض معايير استقلالية السلطة النقدية.
- يعتبر قانون 10/90 المنطلق الأساسي لإستقلالية البنك المركزي الجزائري.
- تؤثر إستقلالية السلطة النقدية إيجابياً في تفعيل القرارات في إطار السياسة النقدية.

مجال الدراسة: تتمثل فيما يلي:

- الإطار المكاني: تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الإقتصاد الوطني الجزائري.

- الإطار الزماني: تغطي هذه الدراسة الفترة الممتدة ما بين (1980_2015) وذلك لمعرفة أثر إستقلالية السلطة النقدية قبل سنة 1990 بإعتبارها المدة التي لم تكن فيها إستقلالية بشكل متعارف عليه على غرار الفترة بعد التسعينات التي تزامنت مع صدور الإستقلالية.

أهمية الدراسة:

- تستمد الدراسة أهميتها أولا من كون السياسة النقدية تسعى لتحقيق أهداف السياسة الإقتصادية المتمثلة في المربع السحري.
- تكمن أهمية دراستنا هذه لهذا الموضوع بإعتبار أن إستقلالية البنك المركزي السلطة المسؤولة عن رسم وتنفيذ السياسة النقدية.

أهداف الدراسة:

إن الهدف الذي سنحاول إبرازه في ثنايا هذه الدراسة ينبع من خلال عدة منطلقات نظرية وعلمية أهمهما:

- تسليط الضوء على محاولة معرفة دور البنك المركزي في تحقيق أهداف السياسة النقدية.
- التعرف على تطور إستقلالية السلطة النقدية في الجزائر.
- تقييم مدى فعالية السياسة النقدية في التأثير على المؤشرات الإقتصادية في الجزائر.
- المساهمة في تحليل العلاقة بين مختلف المؤشرات الاقتصادية واستقلالية البنك المركزي في الجزائر.

أسباب إختيار الموضوع:

لقد تعددت الأسباب والدوافع في اختيارنا لهذا الموضوع فمنها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي

الأسباب الذاتية:

- الموضوع مساعدة من الأستاذ المشرف في توجيهاته لنا.
- دافع الفضول العلمي.
- الميول الشخصي لموضوع الدراسة.

الأسباب الموضوعية:

- الموضوع متأصل علمياً ويدخل في صميم التخصص المدروس.
- قلة الأبحاث والدراسات التي تشمل موضوع بحثنا بذاته مقارنة بالدراسات الأخرى.
- حداثة وأهمية الدراسة التي تناولت فترة قبل استقلالية السلطة النقدية وبعدها (1980_2015).

منهج وأدوات الدراسة:

لقد كان رائدنا في هذه الدراسة هو التسلح بالمنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وهذا بإعتباره الأنسب لمثل هذا النوع من الدراسات بشكل عام والأكثر ملاءمة لطبيعة موضوع بحثنا بشكل خاص .وقد استخدمنا المنهج الوصفي من أجل وضع الإطار النظري للسياسة النقدية. في حين تم انتهاج المنهج التحليلي لفهم وشرح وتحليل المؤشرات الإقتصادية.

أما فيما يتعلق بالأدوات المستخدمة في البحث، فإن هذه الدراسة تعتمد على المصادر والمراجع الأساسية الخاصة بالموضوع والمقالات العلمية والملتقيات، إضافة إلى استخدام البيانات والمعطيات الإحصائية المنشورة من قبل الديوان الوطني للإحصائيات، وكذا صندوق النقد الدولي.

الدراسات السابقة

هناك عدة دراسات تناولت الموضوع وسوف نقوم بعرض بعضها والتي لها علاقة بموضوع الدراسة وهي:

- دراسة **ميمي جداييني** بعنوان انعكاس إستقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية واستنتاجاً من هذه الدراسة لوحظ أن هناك دول تتمسك بتبعية بنوكها المركزية للحكومة ولا تميل إلى منحها إستقلالية وهي بصفة عامة الدول التي يزداد فيها حجم الدين العام، ولا توجد بها أسواق مالية متسعة ومتطورة.
- **دراسة محمد ابرير** بعنوان السياسة النقدية ومدى فعاليتها في ظل استقلالية السلطة النقدية دراسة حالة الجزائر هدفت هذه الدراسة إلى محاولة الجزائر أن تؤسس سلطة نقدية مستقلة ذات سياسة صارمة وفق قانون10/90، والذي إحتوى على مؤشرات هامة في مجال إستقلالية السلطة النقدية بالجزائر إلا أن صدور الأمر 11/03 قد مثل تراجعا واضحاً على مستوى مؤشرات إستقلالية السلطة النقدية بالجزائر.
- **دراسة صباح حروش** بعنوان تقييم سياسة البنك المركزي في الجزائر خلال الفترة 2000-2015 وكانت نتيجة هذه الدراسة أن الجزائر قد تمكنت من بلوغ هدف استقرار الأسعار دون غيره من الأهداف.

محتويات الدراسة:

لإشباع الفضول العلمي لهذا البحث والمعنون بـ: استقلالية السلطة النقدية ودورها في تحقيق السياسة النقدية، حاولنا تغطية دراستنا هذه من خلال مقدمة عامة تليها ثلاثة فصول أساساً، حيث خصص الفصل الأول والثاني للجانب النظري للدراسة، أما الفصل الثالث فخصص للجانب التطبيقي للدراسة.

جاء الفصل الأول منها مختصاً بالسياسة النقدية وعولج هذا الموضوع بمبحثين الأول ناقش السياسة النقدية من مفهوم وأدوات، أهداف وأنواع، أما المبحث الثاني السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي ومناقشة أهم النظريات الإقتصادية المفسرة لها.

أما الفصل الثاني من الدراسة فقد جاء بعنوان (إستقلالية السلطة النقدية) ولتحقيق هدف هذا الفصل، جاء المبحث الأول منه محللاً السلطة النقدية والمبحث الثاني ناقش ماهية ومؤشرات إستقلالية السلطة النقدية.

في حين أختتم الفصل الثالث منها على الموضوع الرئيسي للبحث ألا وهو إستقلالية السلطة النقدية في الجزائر، لذلك أهتم المبحث الأول من هذا الفصل بمناقشة الإستقلالية وبنك الجزائر، في حين جاء المبحث الثاني من هذا الفصل لمناقشة أهداف السياسة النقدية في ظل إستقلالية السلطة النقدية.

وأصدرنا ستار هذا الدراسة بخاتمة، تحوي النتائج التي توصلنا إليها من خلال الدراسة، كما تحتوي أفاقاً تسمح بالتعمق أكثر في هذا المجال.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

تمهيد

المبحث الأولـ: ماهية السياسة النقدية

المطلب الأولـ: تعريف السياسة النقدية

المطلب الثاني: أدوات ووسائل السياسة النقدية

المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية

المطلب الرابع: أنواع السياسات النقدية

المبحث الثانـي: السياسة النقدية في الفكر الإقتصادي

المطلب الأولـ: النظرية النقدية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية

المطلب الثاني: النظرية النقدية الكينزية

المطلب الثالث: النظرية النقدية المعاصرة (مدرسة شيكاغو)

المطلب الرابع: نظرية التوقعات العقلانية

خلاصة.

تمهيد

تعتبر السياسة النقدية إحدى أهم أدوات السياسة الإقتصادية الكلية، التي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعاً لتدخلها، آخذة بعين الإعتبار علاقة النقود بالنشاط الإقتصادي، حيث تعبر السياسة النقدية عن الأدوات والإجراءات اللاَزمة التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود أو التوسع النقدي وحاجة المتعاملين الإقتصاديين، وهي هدف البنك المركزي في ممارسته للرقابة على النقود[1].

ومن خلال هذا الفصل سنتناول جوانب عدة متعلقة بالسياسة النقدية، وذلك بتقسيمه إلى مبحثين، حيث سنتطرق في المبحث الأول إلى مفاهيم عامة حول السياسة النقدية، أدواتها، أهدافها، أنواعها. أما المبحث الثاني فسنتعرف من خلاله على السياسة النقدية من منظور المدارس الإقتصادية.

[1] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية، بن عكنون_ الجزائر، 2005، ص: 53.

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية

تعد السياسة النقدية من أهم السياسات الإقتصادية المسيطرة في الإقتصاد الوطني نظراً لإهتمامها وتعاملها بالنقود، والتي أطلقنا عليها المتغير الأساسي في الإقتصاد لأن كل تغير في قيمة هذا المتغير سوف يؤثر على جميع الأفراد وعلى ميزانية الدولة وعلى كافة المتغيرات الإقتصادية الأخرى، ويتحدد مفهوم السياسة النقدية بجميع الإجراءات النقدية وغير النقدية المتخذة للتأثير في النظام النقدي.

وفي هذا المبحث سنتعرف على تعريف السياسة النقدية، أدواتها و الأهداف المسطرة في تحقيقها وأنواعها.

المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية

تعددت تعاريف السياسة النقدية واختلفت من دولة إلى أخرى حسب طبيعة نظامها الإقتصادي، إلا أنها تتفق في الوظائف والأهداف التي تسعى السياسة النقدية إلى تحقيقها، وسنحاول في هذا المطلب الإلمام ببعض التعاريف للسياسة النقدية.

يقصد بالسياسة النقدية "مجموعة الإجراءات والوسائل التي تطبقها السلطات المهيمنة على شؤون النقد والإئتمان من خلال التأثير على كمية وسائل الدفع عن طريق إدارة حركة التوسع والإنكماش في العرض النقدي بالقدر الذي يزيد من مستوى النشاط الإقتصادي[1].

تعرف السياسة النقدية بالمفهوم الضيق بأنها:"كافة الوسائل التي يستخدمها البنك المركزي لمراقبة عرض النقود لتحقيق أهداف إقتصادية معينة كهدف النمو والإستخدام الكامل"[2].

يعرفها **George Pariente** على أنها "مجموع التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد إحداث أثر على الإقتصاد، ومن أجل ضمان إستقرار أسعار الصرف".

وتعرف حسب **فوزي القيس** "التدخل المباشر المعتمد من طرف السلطة النقدية بهدف التأثير على الفعاليات الإقتصادية، عن طريق تغيير عرض النقود وتوجيه الإئتمان بإستخدام وسائل الرقابة على النشاط الإئتماني للبنوك التجارية"[3].

كما يقصد بها "مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطات النقدية للتأثير في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الإقتصادي لتحقيق أهداف إقتصادية معينة خلال فترة زمنية معينة"[4].

كما تعرف أيضاً بأنها "مجموعة من الأدوات التي يستعملها الجهاز المصرفي أو السلطات النقدية من أجل التحكم في عرض النقد ومستوى أسعار الفائدة"[5].

---

[1] محمد ضيف الله القطابري، **دور السياسة النقدية في الإستقرار والتنمية الإقتصادية (نظرية_تحليلية_قياسية)**، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان_الاردن، 2009، ص:84.

[2] هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع ارسلان، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، بغداد، 2009، ص: 259.

[3] عبد المجيد قدي، **المرجع السابق**، ص:53 .

[4] عبد المطلب عبد الحميد، **أساسيات الإقتصاد النقدي**، دار الجامعة الجديدة، القاهرة_مصر، 2004، ص: 283.

[5] محمود الوادي، ابراهيم خريس وآخرون، **الأساس في علم الإقتصاد**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان_ الاردن، 2006، ص: 307.

عرف **الباحث حسين بن هاني** السياسة النقدية "على أنها مجموعة من التدابير والإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية لإدارة كمية النقود وتنظيم عملية إصدارها، بما يكفل سرعة وسهولة تداول وحدة النقود، وتنظيم السيولة العامة للإقتصاد الوطني لتحقيق أهداف معينة".

أما **الدكتور أحمد زهير شامية** فإنه يرى السياسة النقدية هي: مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية في المجتمع، بغرض الرقابة على الإئتمان والتأثير عليه بما ينفق وتحقيق الأهداف الإقتصادية التي تصبو إليها الحكومة[1].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف ملخص للسياسة النقدية بأنها: مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية قصد التحكم في عرض النقود، حجم الإئتمان ومواجهة الظروف الإقتصادية غير المرغوب فيها كالتضخم والكساد، وتحقيق الأهداف الإقتصادية المسطّرة.

المطلب الثاني: أدوات ووسائل السياسة النقدية

تعبر أدوات السياسة النقدية عن المعدلات والكميات التي تقع تحت التحكم المباشر للسلطة النقدية، بما يمكنها من تعديل مستوياتها للوصول إلى تحقيق الأهداف النهائية، تشمل أدوات السياسة النقدية نوعين من الوسائل، مباشرة أو إنتقائية وتستهدف أنواعاً محددة من الإئتمان موجهة لقطاعات معينة أو لأغراض محددة من الإنفاق، وغير مباشرة وتستهدف الحجم الكلي للإئتمان المتاح دون محاولة التأثير على تخصيصه بين مختلف الإستعمالات.

أولاً: الأدوات الكمية (الأدوات غير المباشرة)

تتضمن السياسة النقدية مجموعة من الأدوات الكمية غير المباشرة والتي تسعى للتأثير على حجم الإئتمان وكلفته وبالتالي على الكميات النقدية الإجمالية المعروضة في الإقتصاد وتتمثل هذه الأدوات فيما يلي:

1_ سياسة سعر إعادة الخصم

يقصد بسعر إعادة الخصم السعر أو الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي من البنوك التجارية عندما تلجأ إلى إعادة خصم الأوراق التجارية قصيرة الأجل التي بحوزتها أو الإقتراض بضمان الأوراق المالية الحكومية من أجل حصولها على موارد نقدية جديدة أو إضافية لتدعيم إحتياطاتها النقدية وبالتالي زيادة مقدرتها على منح الإئتمان وخلق ودائع جارية جديدة.

ويهدف البنك المركزي من سياسة إعادة الخصم التأثير أولاً على كلفة حصول المصارف التجارية على الموارد النقدية الإضافية التي يقدمها، وثانياً على كلفة الإئتمان الذي تضعه المصارف تحت تصرف عملائها من الوحدات الإقتصادية غير المصرفية. ويعتمد سعر إعادة الخصم على عرض وطلب السيولة داخل السوق النقدية أي على الظروف الإقتصادية وحاجة الإقتصاد للسيولة من ناحية وعلى القدرة على الإيفاء بهذه السيولة من ناحية أخرى[2].

[1] محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، **الإقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان–الاردن، 2009، ص: 450_ 451.

[2] أكرم حداد، مشهور هذلول، **النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان– الاردن، 2005، ص: 185_ 186.

2_ نسبة الإحتياطي الإلزامي

تمثل هذه الأداة نسبة الإحتياطي القانوني أو الإلزامي التي يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية والتي يتم الإحتفاظ بها لدى البنك المركزي كوديعة بدون فوائد حيث يقوم البنك المركزي بزيادة هذه النسبة إذا أراد الحد من قدرة البنوك على خلق النقود، ففي حالة الركود والكساد وإتباع سياسة توسعية يقوم البنك المركزي بتخفيض نسبة الإحتياطي الإلزامي مما يعني زيادة قدرة البنوك التجارية على إعطاء القروض وبالتالي زيادة عرض النقود في الإقتصاد مما ينعش الطلب الكلي.

أما في حالة التضخم فتتبع سياسة انكماشية، حيث يقوم البنك المركزي برفع نسبة الإحتياطي الإلزامي مما يحد من قدرة البنوك منح القروض وبالتالي الحد من خلق نقود إضافية في الإقتصاد مما يساعد في الحد من التضخم.

3_ عمليات السوق المفتوحة

تعتبر هذه الأداة من أكثر الأدوات فعالية في الدول المتقدمة التي تمتلك سوق مالي متطور[1]. وتعني عمليات السوق المفتوحة عمليات بيع وشراء السندات[2] الحكومية التي يقوم بها البنك المركزي مباشرة أو من خلال الأسواق المالية. ففي حالة قيام البنك المركزي بشراء السندات فإن البائع يمكن أن يكون أحد أفراد المجتمع من الراغبين في بيع ما لديهم من الأوراق المالية أو أن يكون شركة تجارية أو صناعية أو أن يكون بنك تجاري. في جميع الحالات يؤدي قيام البنك المركزي بشراء السندات إلى زيادة إحتياطيات البنوك وبالتالي إلى توسع إمكانياتهم في منح القروض[3].

ومن هنا نرى أن هناك شروط أساسية لضمان فعالية السوق المفتوحة وهي[4]:

- مدى توفر السندات الحكومية (كماً ونوعاً).
- مدى توفر سوق نقدية نشطة لتداول هذه الأوراق.
- مدى إستجابة المصارف التجارية لرغبات المصرف المركزي.

ولذلك نرى أن هذه السياسة فاعلة في الدول المتقدمة أكثر من الدول النامية لتوفر الشروط السابقة.

---

[1] نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، **الإقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان _الاردن، 2006، ص:291.

[2] نزار سعد الدين العيسى، **مبادئ الإقتصاد الكلي (كيف يعمل الإقتصاد في النظرية والتطبيق)**، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان_الأردن، 2001، ص: 317.

[3] خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان_ الاردن، 2002، ص: 234.

[4] كرم حداد، مشهور هذلول، **المرجع أعلاه**، ص: 188.

ثانياً: الأدوات النوعية، الكيفية (الأدوات المباشرة)

تستخدم هذه الأدوات قصد التأثير على حجم الإئتمان الموجه لقطاع أو لقطاعات ما. وتعمل على الحد من حرية ممارسة المؤسسات المالية لبعض الأنشطة كماً ونوعاً، ومن أهمها[1]:

1_ أسلوب الإقناع الأدبي

هو عبارة عن مجرد قبول البنوك التجارية بتعليمات وإرشادات البنك المركزي أدبياً بخصوص تقديم الإئتمان وتوجيهه حسب الإستعمالات المختلفة التي يستخدمها البنك المركزي في التأثير على البنوك التجارية كي تسير في الإتجاه الذي يرغبه وذلك عن طريق البنك المركزي بمناشدة البنوك التجارية بزيادة أو خفض حجم الإئتمان في مجال معين بوسائل منها الإقتراحات والتحذيرات الشفهية أو الكتابية وتسمى أيضاً بسياسة المصارحة.

2_ سياسة تأطير القروض (الإئتمان)

وتعني هذه السياسة تسقيف مباشر للقروض الممنوحة للإقتصاد، والغرض من هذه السياسة هو تحديد نمو المصدر الأساسي لخلق النقود بشكل قانوني وهي القروض الموزعة من طرف البنوك والمؤسسات المالية، كما تهدف إلى منح الإئتمان حسب القطاعات ذات الأولوية. ففي أوقات التضخم مثلاً يقيد الإئتمان للقطاعات التي هي السبب في ذلك والعكس في القطاعات الأخرى.

3_ إصدار التوجيهات والتعليمات

تتمثل في إصدار البنك المركزي تعليمات توجه مباشرة للسياسة الإئتمانية للبنوك والمؤسسات المالية كتحديد حجم الإئتمان الممنوح أو نوعه أو كيفية إستخدامه ومن هنا يمكن للبنك المركزي أن يضمن تدفق كمية النقود إلى المجال المطلوب مما يمكنه من رقابة مباشرة ومضمونة عن السياسة الإئتمانية المنفذة فمثلاً قد يصدر البنك تعليمات بشراء سندات حكومية أو توجيه جزء من أصول البنوك التجارية إلى الإستثمارات الطويلة الأجل أو المتوسطة الأجل.

المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية

تتمثل أهداف السياسة النقدية في أهداف أولية، وسيطية ونهائية وهي:

أولاً: الأهداف الأولية

هي حلقة وصل تربط بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة، وهي متغيرات يحاول البنك المركزي أن يتحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسيطة.

وتتكون الأهداف الأولية من مجموعتين من المتغيرات، المتغير الأول وهو مجمعات الإحتياطات النقدية، أما المتغير الثاني فهو يتعلق بظروف سوق النقد.

[1] عبد المجيد قدي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 80.

1_ مجمعات الإحتياطات النقدية

تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور والإحتياطات المصرفية، كما أن النقود المتداولة تضم الأوراق النقدية والنقود المساعدة ونقود الودائع، أما الإحتياطات المصرفية فتشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتضم الإحتياطات الإجبارية والإحتياطات الإضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك.

الإحتياطات المتوفرة للودائع الخاصة فهي تمثل الإحتياطات الإجمالية مطروحاً منها الإحتياطات الإجبارية على ودائع الحكومة والودائع في البنوك الأخرى، أما الإحتياطات غير المقترضة فهي تساوي الإحتياطات الإجمالية مطروحاً منها الإحتياطات المقترضة.

2_ ظروف سوق النقد

يحتوي هذا المتغير على الإحتياطات الحرة، ومعدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية، ويعني بشكل عام قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الإئتمان ومدى إرتفاع أو إنخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى، وسعر فائدة الأرصدة البنكية هو سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة يوم أو إثنين بين البنوك.

والإحتياطات الحرة: تمثل الإحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحاً منها الإحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي وتسمى صافي الإقتراض، وتكون الإحتياطات الحرة موجبة إذا كانت الإحتياطات الفائضة أكبر من الإحتياطات المقترضة وتكون سالبة إذا كانت الإحتياطات المقترضة أكبر من الإحتياطات الفائضة.

كما إستعملت ظروف سوق النقد كأرقام قياسية مثل معدلات الفائدة على أذون الخزانة والأوراق التجارية ومعدل الفائدة الذي تفرضه البنوك على أفضل العملاء ومعدل الفائدة على قروض البنوك فيما بينها[1].

ثانياً: الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية

تعبر الأهداف الوسيطة عن تلك المتغيرات النقدية التي يمكن عن طريق مراقبتها وإدارتها الوصول إلى تحقيق بعض أو كل الأهداف النهائية. ويشترط في الأهداف الوسيطة أن تستجيب لما يلي:

_ وجود علاقة مستقرة بينها وبين الهدف أو الأهداف النهائية.

_ إمكانية مراقبتها بما للسلطات النقدية من أدوات[2].

وتتمثل الأهداف الوسيطة في:

1_ معدل الفائدة

يقصد بمعدل الفائدة السعر النقدي لإستخدام الأموال القابلة للإقراض، وترجع أهميتها في النشاط الإقتصادي إلى قرون غابرة، وقد تبنت البنوك المركزية أسعار الفائدة كأهداف وسيطية للسياسة النقدية بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية.

---

[1] صالح مفتاح، **النقود والسياسة النقدية (المفهوم–الأهداف–الأدوات)**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة،_مصر، 2005، ص ص: 125،152–124.

[2] عبد المجيد قدي، **مرجع سابق**، ص: 64.

أما فيما يتعلق بتحديد معدل الفائدة فمن الواضح أنه غير منفصل عن تحديد نمو الكتلة النقدية، لكن من الواضح أيضاً أن السلطات العاملة لاتستطيع أن تتجاهل من جهة أخرى مستوى معدلات الفائدة، لأن مستوى هذه المعدلات يعتبر أحد هذه المحددات الهامة لسلوك كل من الأفراد والمشروعات.

يتوجب على السلطات النقدية أن تراقب مستويات معدلات الفائدة وأن تبقى تغيرات هذه الفوائد ضمن هوامش غير واسعة نسبياً وحول مستويات وسيطة تقابل التوازن في الأسواق، هذا التوازن يقود إلى الإعلان عن هرمية معينة في معدلات الفائدة والمعدلات في الأجل الطويل أعلى مبدئياً من المعدلات في الأجل القصير، وهذه الهرمية في المعدلات هي ضرورية لتكوين وإستقرار الإدخار ولكي تنتقي الإستثمارات طبقاً لإنتاجيتها[1].

ويوجد العديد من معدلات الفائدة في الإقتصاديات وأبرزها هي:

- **المعدلات الرئيسية:** هي معدلات النقد المركزي وهي المعدلات التي يقرض بها البنك المركزي البنوك التجارية، كما يستند إليها في تحديد معدلات الإقراض بين البنوك.
- **معدلات السوق النقدية:** هي المعدلات التي يتم على أساسها تداول الأوراق المالية القصيرة الأجل القابلة للتداول (سندات خزينة قابلة للتداول، شهادات إيداع، أوراق خزينة...إلخ).
- **معدلات السوق المالية أو المعدلات طويلة الأجل:** وهي التي على أساسها تصدر السندات.
- **معدلات التوظيف في الأجل القصير:** (حسابات على الدفاتر، ادخار سكني....الخ).
- **المعدلات المدينة:** وهي المطبقة على القروض الممنوحة.

وتتأثر هذه المعدلات كلها بمعدل الفائدة الذي يفرضه البنك المركزي على قروض النقد المركزي.

2_ معدل صرف النقد مقابل العملات الأخرى

هو مؤشر هام حول الأوضاع الإقتصادية لدولة ما، وذلك بالمحافظة على هذا المعدل حتى يكون قريبا من مستواه لتعادل القدرات الشرائية، ويمكن أن تكون السياسة النقدية مساهمة في التوازن الإقتصادي عبر تدخلها من أجل رفع معدل صرف النقد تجاه العملات الأخرى، وقد تكون محارباً للتضخم وهو ما يحقق الهدف النهائي للسياسة النقدية، وعندما يتخذ معدل الصرف كهدف وسيط فإنه يظهر العديد من العيوب، لأن أسواق الصرف ليست منتظمة فهي تتعرض لتقلبات، ومعدل الصرف يلعب دوراً مهماً في معرفة الاستراتيجية الاقتصادية والمالية لحكومة ما[2].

3_ المجمعات النقدية هي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة وتعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الإنفاق.

---

[1] بلوافي محمد، **أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الإقتصادي حالة الجزائر 1970-2011**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية التسيير والعلوم التجارية، 2013/2012، جامعة ابوبكر بلقايد-تلمسان، ص:8.

[2] صالح مفتاح، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 127،128.

بمعنى أنها تضم وسائل الدفع لدى هؤولاء الأعوان، ومن بين وسائل التوظيف تلك التي يمكن تحويلها بيسر وسرعة دوران مخاطر خسارة في رأس المال، إلى وسائل دفع[1].

وتتكون المجمعات النقدية عموماً من M_1، M_2، M_3، L حيث:

- M_1 =النقد المتداول + الشيكات السياحية + الودائع تحت الطلب.
- M_2= M_1 +الودائع الزمنية لفترة قصيرة + الودائع الإدخارية + حسابات ودائع سوق النقد + أسهم صناديق سوق النقود التعاونية.
- M_3 = M_2 +الودائع الزمنية طويلة الأجل + إتفاقيات إعادة الشراء+ اليورو دولار.
- L = M_3 +أذونات الخزينة قصيرة الأجل + الأوراق التجارية + سندات التوفير+ القبولات البنكية.

والمشكل الذي يبقى مطروحاً هو عن أي المجمعات النقدية التي يمكن ضبطها بسهولة وبدون غموض أو تعقيد، لكن الملاحظ أن المجمع النقدي الموسعM_3 هو الذي أصبح يجذب البنوك المركزية في كل من الدول المتقدمة والنامية[2].

ثالثاً: الأهداف النهائية للسياسة النقدية

1_ تحقيق الإستقرار في الأسعار

تعتبر المحافظة على إستقرار الأسعار من أهم العوامل التي تؤثر على النشاط الإقتصادي والمؤشرات الإقتصادية الرئيسية وتنحصر هذه الغاية في العمل على محاربة التغيرات المستمرة والعنيفة في مستوى الأسعار لأن التغير في مستويات الأسعار من العوامل التي تؤثر سلباً على قيمة النقود وبالتالي اثار ضارة على مستوى الدخول[3].

2_ تحقيق العمالة الكاملة أو التوظيف الكامل

أي تحقيق التشغيل الكامل والإستغلال الأمثل لجميع الموارد الإقتصادية المتاحة في المجتمع. يعتبر هدف تحقيق التشغيل الكامل والإستغلال الأمثل لجميع الموارد الإقتصادية المتاحة في مجتمع ما في مقدمة الأهداف النهائية التي تعمل السياسة النقدية على تحقيقها، والتي يتم النص عليها في دساتير بعض الدول **مثل:** الولايات المتحدة. فعدم إستغلال الموارد الإقتصادية الإستغلال الأمثل أو تعطل بعض الموارد عن العمل يترتب عليه خسارة لهذا الإقتصاد. ولكن يجب الإشارة إلى أن هدف تحقيق العمالة الكاملة يعني السماح بمعدل بطالة منخفض قد يتراوح بين 3% إلى 5%[4].

3_ تشجيع النمو الإقتصادي

تساهم السياسة النقدية من خلال رقابتها على حجم الإئتمان وكلفته في دفع النمو الإقتصادي الذي يعني زيادة مستمرة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبلد ويستطيع البنك المركزي إحداث تغيرات في حجم

---

[1] عبد المجيد قدي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 64.

[2] بناني فتيحة، **السياسة النقدية والنمو الإقتصادي –دراسة نظرية–**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2009/2008، ص ص: 105_106.

[3] زكريا الدوري، يسرا السمراني، **البنوك المركزية والسياسات النقدية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان_الاردن، 2013، ص:187.

[4] السيد متولي عبد القادر، **إقتصاديات النقود والبنوك**، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان_الأردن، 2009، ص: 195.

الإحتياطات الكلية للبنوك التجارية وقدرتها على خلق الإئتمان والتأثير على حجم الإئتمان المصرفي، فالسياسة النقدية التوسعية تستطيع الإبقاء على سعر الفائدة منخفض مما يشجع على زيادة الطلب على الإئتمان والإستثمار والنمو الإقتصادي .

4_ تحقيق التوازن الخارجي

أي تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات[1] بحيث تلعب السياسة النقدية دوراً هاماً في تحسين ميزان المدفوعات وذلك من خلال العمل على رفع سعر الفائدة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية للتحرك إلى داخل البلد وإتباع نظام الصرف أجنبي مناسب يؤدي إلى تشجيع الصادرات والتقليل أو الحد من الواردات بإستخدام المعروض النقدي أو سعر الفائدة أو سياسات سعر الصرف. فتخفيض سعر الصرف يحسن الميزان التجاري إذا نجح في زيادة صادرات البلد وخفض وارداته[2] .

ونظراً لأن السياسة النقدية تؤثر في العرض الكلي للنقود ونسبة نمو وانكماش كمية النقود داخل الإقتصاد فإنها بالتالي تلعب دوراً كبيراً في المساهمة في إحداث التكيف والتوازن المطلوب في ميزان المدفوعات.

المطلب الرابع: أنواع السياسة النقدية

تنقسم السياسة النقدية وتتنوع وفقاً للهدف منها، إلى نوعين أساسيين: سياسة نقدية توسعية والأخرى انكماشية ويمكن إبرازها كما يلي:

1_ سياسة نقدية توسعية

تستخدم السياسة النقدية التوسعية في حالة وجود ركود أي وجود كساد حيث يعاني الإقتصاد من الإنكماش الذي يرفع من معدلات البطالة .وتتمثل هذه السياسة في زيادة العرض النقدي من خلال قيام البنك المركزي إما بتخفيض سعر الخصم أو تخفيض نسبة الإحتياطي القانوني الذي يترتب عليه الزيادة في كمية النقود. أو الدخول مشترياً في سوق الأوراق المالية، وبذلك تقل ديون البنوك التجارية تجاه البنك المركزي ويزداد رصيدها لديه. هذه الأدوات(الأدوات الكمية للسياسة النقدية) تزيد من قدرة البنوك على منح الإئتمان وخلق الودائع وبالتالي تزيد من العرض النقدي داخل الإقتصاد. ويترتب على زيادة حجم الإستثمار مما يؤدي إلى زيادة كل من مستوى الناتج والدخل والتوظف وتنقل السياسة النقدية التوسعية يترتب عنها زيادة مستوى الدخل وإنخفاض سعر الفائدة[3].

كما تعنى السياسة النقدية التوسعية بزيادة الطلب الكلي من خلال زيادة القدرة على الشراء وذلك بسعي الحكومة إلى زيادة حجم النقود المتداولة في أيدي الأفراد وفي الجهاز المصرفي.

---

[1] أحمد رمزي محمد عبد العال، **العلاقة التبادلية بين معدلات الدولرة وفاعلية السياسية النقدية (تحليل رياضي وقياسي)**، الطبعة الاولى، لمكتب العربي للمعارف، القاهرة_مصر، 2014، ص: 86.

[2] هيل عجمي، جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان، **مرجع سابق**، ص: 260.

[3] وجدي جميلة، **السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990_2014**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد قياسي بنكي ومالي، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان– الجزائر، 2016، ص: 12.

2_ سياسة نقدية انكماشية

تستخدم السياسة النقدية الإنكماشية في حالة وجود تضخم[1]، أي وجود إرتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار، وتتمثل هذه السياسة في تخفيض العرض النقدي من خلال قيام البنك المركزي إما برفع سعر الخصم أو رفع نسبة الاحتياطي القانوني، يترتب على ذلك إنخفاض كمية النقود وبالتالي المعروض النقدي مما يؤدي إلى هبوط المستوى العام للأسعار. أو الدخول بائعاً في سوق الأوراق المالية، وبذلك تزداد ديون البنوك التجارية قبل البنك المركزي ويقل رصيدها لديه على خلق الإئتمان، ويقل خلق النقود فينخفض عرضها. هذه الأدوات تحد من قدرة البنوك على منح الإئتمان وخلق الودائع .ولذا ينخفض العرض النقدي داخل الإقتصاد. الأمر الذي يترتب عليه إرتفاع سعر الفائدة ومن ثم إنخفاض حجم الإستثمار، وبالتالي إنخفاض مستوى كل من الدخل و الطلب الكلي، مما يعني إمتصاص القوة الشرائية للمجتمع، وهو ما يحد في النهاية من التضخم[2].

[1] جمال خريس، أيمن أبو خضير وأخرون، **النقود والبنوك**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان_الأردن، 2002، ص: 111.

[2] وجدي جميلة، **المرجع أعلاه**، ص: 12.

المبحث الثاني: السياسة النقدية في الفكر الإقتصادي

إن دراسة السياسة النقدية تتطلب الإحاطة بكافة جوانبها المعرفية والتنظيمية والتاريخية وخاصة أفكار المدارس الإقتصادية والنظريات التي تحدثت عن مجمل الأفكار وتطوراتها أي أن العودة إلى الإطار النظري فيما يخص النقد تعد ضرورية للتعرف على التطور التاريخي لهذه الأفكار من جهة والتطور النظري من جهة أخرى.

ففي هذا المبحث سنتعرف على المراحل التي مرت بها السياسة النقدية من خلال المدارس الفكرية المختلفة التي إهتمت بالسياسة النقدية على النحو التالي:

المطلب الأول: النظرية النقدية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية

إعتبر الإقتصاديون الكلاسيك أن التوازن الإقتصادي يتحقق دائماً بصورة تلقائية عند مستوى التشغيل الكامل، وأن النقود بصفتها وسيط للتبادل ليست سوى حجاب يخفي تحته الجوانب الحقيقية للنشاط الإقتصادي دون أن يكون له أدنى تأثير عليها مما يفيد حياد النقود، بمعنى إقتصار دورها على تسهيل العمليات الإقتصادية دون التدخل فيها أو التأثير عليها[1].

لهذا إعتبر الكلاسيك أن النقود تعد عنصراً محايداً لا يجوز للدولة أو البنك المركزي إستخدامه كأداة تدخل لأن ذلك سيؤثر على المستوى العام للأسعار ومن تم يأخذ الإقتصاد إما إتجاه التضخم أو الركود[2].

وفقاً للتحليل الإقتصادي التقليدي، قامت النظرية الكمية للنقود في بناء معادلة التبادل لـ "Fisher" ومعادلة الأرصدة النقدية لـ "Cambridge" على الإفتراضات التالية:

1) ثبات حجم المعاملات

تقوم هذه النظرية في تحليلها للواقع الإقتصادي، وفي بناء النظرية النقدية على فرضية أن حجم المعاملات ومستوى النشاط الإقتصادي يتم تحديده بعوامل موضوعية، وأن النقود ليس لها أي تأثير في تحقيق التوازن الإقتصادي، بإعتبارها وسيط للمبادلة، لأن المنتجات من السلع والخدمات تبادل بالمنتجات، والنقود وسيلة لذلك، إذاً فالنقود دورها محايد في الإقتصاد. وهذا التحليل إنما يستند في ذلك إلى قانون العرض والطلب وعلى ذلك فإن حجم المعاملات يعد وفقاً للنظرية الكمية بمثابة متغير خارجي، بمعنى أنه لا يتأثر بالمتغيرات التي تشمل عليها المعادلة، ومن ثم يعامل على أنه ثابت خاصة وأن العوامل التي تؤثر في حجم المعاملات هي ثابتة.

وعليه تفترض النظرية أن حجم المعاملات ومستوى النشاط الإقتصادي يتم تحديده بعوامل موضوعية ليس لها علاقة بكمية النقود أو بالتغيرات التي تحدث فيها.

وسوف نرى فيما بعد أن هذا الفرض يمثل أحد مقومات ودعائم الفكر الكلاسيكي الذي يعتقد بأن النظام الإقتصادي يملك القدرة الذاتية على التحرك بصورة تلقائية نحو مستوى التوظف الكامل للموارد الإنتاجية.

---

[1] بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2004، ص: 7.

[2] علي كنعان، **النقود و الصيرفة و السياسة النقدية**، الطبعة الاولى، دار المنهل البناني، بيروت، 2012م_1433ه، ص: 510.

2) **ثبات سرعة دوران النقود**

نقصد بسرعة دوران النقود v معدل متوسط عدد المرات التي انتقلت فيها كل وحدة من وحدات النقود من يد إلى يد أخرى في تسوية المبادلات التجارية والإقتصادية في فترة زمنية معينة.

وتقوم هذه النظرية على أساس أن سرعة دوران النقود هي ثابتة على الأقل في المدى القصير، لأنها تحدد بعوامل بطيئة التغير ومستقلة عن كمية النقود، أو بتعبير آخر فافترض التحليل الكلاسيكي ثبات سرعة دوران النقود على أساس أن تغيرها يرتبط بتغير عوامل أخرى، منها درجة كثافة السكان، وتطور عادات التعاملات المصرفية ومستوى تطور وتقدم الجهاز المصرفي، والأسواق المالية والنقدية، وهذه العوامل كلها لا تتغير عادة في الآجل القصير.

ومع ثبات T،V يتبقى في المعادلة متغيرين إثنين فقط، وهما كمية النقود M في الطرف الأيمن من المعادلة، ومستوى الأسعار P في الطرف الأيسر، وتقتصر نظرية كمية النقود على بيان العلاقة بينهما[1].

3) مرونة الأجور والأسعار هبوطاً وصعوداً[2].

4) **إرتباط تغير المستوى العام للأسعار بتغير كمية النقود:** تقوم النظرية الكمية للنقود على إفتراض أساسي مفاده أن أي تغير في كمية النقود المعروضة سيحدث تغير بنفس النسبة و الإتجاه في المستوى العام للأسعار. فزيادة النقود المعروضة سيؤدي إلى زيادة مماثلة على المستوى العام للأسعار والعكس صحيح، أي أن هناك علاقة طردية بين كمية النقود M ومستوى الأسعار P وذلك بإفتراض ثبات حجم المعاملات T وسرعة دوران النقود V.

ومنه ترى النظرية التقليدية للنقود، أن المستوى العام للأسعار السائد في فترة زمنية معينة هو نتيجة وليس سبباً لمقدار وكمية النقود، أي أن نظرية كمية النقود هي دالة كمية النقود متغير مستقل، والمستوى العام للأسعار متغير تابع.

كما أن العلاقة بين هذين المتغيرين P,M تعد ذات إتجاه واحد M ⟵ P

يستند أصحاب هذا الرأي إلى منطق معين يتمثل في أن زيادة كمية النقود يعني في واقع الأمر زيادة في وسائل الدفع، الأمر الذي يؤدي إلى إرتفاع في الأسعار ذلك أن كمية أكبر من النقود سوف تتنازع شراء نفس الكمية الثابتة من السلع والخدمات وفي هذه الحالة سوف يتناسب التغير في أسعار السلع والخدمات مع التغير في كمية النقود.

ويسمى هذا الشكل لنظرية كمية النقود بالشكل الجامد، فحدوث تغير في كمية النقود يؤدي إلى تغير بنفس النسبة وفي نفس الإتجاه في مستوى الأسعار.

غير أن هناك شكلاً آخر من أشكال نظرية كمية النقود يعد أقل جموداً من الشكل السابق، ووفقاً له إذا تغيرت كمية النقود M فغالباً ما تتغير الأسعار أيضاً ولكن دون جزم بالمقدار الذي سوف تتغير به الأسعار

[1] بلعزوز بن علي، **المرجع أعلاه**، ص ص: 10،11.

[2] بناني فتيحة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 76.

نتيجة لتغير M[1].

الفرع الأول: معادلة التبادل لـ "fisher"

تصاغ النظرية الكمية للنقود بأشكال متعددة من أقدمها ما يسمى معادلة فيشر وتسمى أيضاً معادلة التبادل وتكتب هذه المعادلة كما يلي: $MV=PT$ .....(1)

حيث إن:

M: كمية النقود المطروحة للتداول أو العرض النقدي لمدة زمنية محددة.

V: سرعة تداول النقود.

P: المستوى العام للأسعار لمدة زمنية محددة.

T: حجم التبادل الذي يجري في زمن ما.[2]

ويشير الرمز V إلى عدد مرات إستخدام النقود وسيطاً في معاملات البيع والشراء خلال عام واحد. وتحسب V بقسمة القيمة النقدية لكل المبادلات خلال عام على متوسط كمية النقود المطروحة للتداول في ذلك العام، أما P فهو الوسط الحسابي لأسعار السلع المتبادلة وذلك بعد ترجيح كل سعر بكمية السلعة التي جرى تبادلها خلال العام. أي أن P هو حاصل قسمة القيمة النقدية للمبادلات على مجموع الحجوم الطبيعية لهذه المبادلات (أي على مجموع ما اعتبرناه أوزان للترجيح).

ويرى الكلاسيكيون أن الشخص العاقل يستخدم ثروته إستخداماً رشيداً، لهذا فهو لا يحتفظ بنقود تزيد عما يلزمه من أجل قضاء حاجاته المختلفة. من هنا فإن الكلاسيكيين يفترضون أن V ثابتة، كذلك هم يرون أن مستوى الأسعار P مرن، لهذا فإن T يجب أن تكون ثابتة عند أعلى مستوى تسمح به الظروف الفنية ورغبات أبناء المجتمع. من هذا فإن المتغير في الطرف الأيسر من المعادلة (1) وهو كمية النقود M يحدد قيمة المتغير في الطرف الأيمن من المعادلة وهو مستوى الأسعار P[3].

الفرع الثاني: معادلة الأرصدة النقدية لـ "cambridge"

تعتبر معادلة الأرصدة النقدية عبارة عن إعادة صياغة معادلة لـ "Ficher" من لدن الإقتصادي البريطاني "Alfred Marshall"، إذ قدم صياغة أخرى للطلب على النقود وتستند أيضاً إلى نظرية كمية النقود التي سميت بمعادلة Cambridge نسبة إلى جامعة Cambridge.

إشتق "Alfred Marshall" نظريته من معادلة التبادل، أي تعويض حجم المبادلات T بالإنتاج أو الدخل Y تصبح معادلة الأرصدة النقدية على النحو التالي: $M.V=P.Y$

حيث: M.V تمثل مجموع الإنفاق على السلع والخدمات النهائية في فترة محددة، و P.V القيمة الإسمية للناتج القومي، أي قيمة ما ينتج خلال السنة من السلع وخدمات نهائية.

وبقسمة طرفي المعادلة على V نحصل على: $M= 1/V*PY$

---

[1] بلعزوز بن علي، **المرجع السابق**، ص: 12.

[2] عباس كاظم الدعمي، **السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2009، ص: 27.

[3] أحمد الأشقر، **الإقتصاد الكلي**، الطلعة الأولى، دار الثقافة للنشر ولتوزيع، عمان، 2007، ص ص: 244-245.

حيث K هي نسبة التفضيل النقدي. بما أن K ثابتة (لأن سرعة التبادل ثابتة)، فإن مستوى المبادلات التي هي نسبة ثابتة من الدخل الإسمي تتحدد بكمية النقود التي يطلبها الأفراد للإحتفاظ بها، ويتوقف تحديد قيمة K على العوامل التالية:

- توقعات الأفراد، فكلما كانت توقعاتهم متفائلة كان إحتفاظهم بـ K أقل.
- ثروة الأفراد، فكلما زادت قلت K.
- مستويات الأسعار.

ونلاحظ أن $V= P*Y/M$ و $K= M/P*Y$ أي أن K هي مقلوب V.

وهذا يعني أنه كلما زادت الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد الإحتفاظ بها، قلت سرعة تداول النقود والعكس صحيح[1].

الفرع الثالث: الإنتقادات الموجهة للنظرية النقدية الكلاسيكية

1. العلاقة الميكانيكية بين كمية النقود ومستوى الأسعار، إذ كمية النقود ليست هي العامل الوحيد الذي يؤثر في مستوى الأسعار فهذه الأخيرة قد ترتفع لأسباب لا علاقة لها بالتغير في كمية النقود[2].
2. إهمال النظرية الكمية للعوامل غير النقدية إهمالاً تاماً، كالتوقعات بإعتبار ثباتها على المدى القصير وتغيرها تدريجياً فقط على المدى الطويل، وهو ما أثبتت أحداث الثلاثينات خطأه.
3. أهملت هذه النظرية العلاقة السببية الممكنة بين أطراف معادلة المبادلة، خاصة أثر التغير في كمية النقود على حجم التجارة وسرعة التداول على المدى القصير، وهو أثر قد يكون مهماً.
4. الفصل الكلاسيكي بين الأسعار النسبية والمستوى العام للأسعار. ذلك أن الأسعار النسبية تعالج على مستوى نظرية القيمة، في حين تدرس النظرية النقدية الآثار على المستوى العام للأسعار فقط في حين تغفل هذه الأخيرة أثر التقلبات في كمية النقود[3].

المطلب الثاني: النظرية النقدية الكينزية

بدأت الأفكار الكينزية في الظهور عقب أزمة الكساد الكبير التي تعرضت لها البلدان الرأسمالية خلال الفترة **(1929_1932)** والذي أثبت فشل النظرية النقدية الكلاسيكية وإخفاقها في حل المشاكل الإقتصادية والتي من أبرزها تفشي البطالة وهبوط مستوى الإنتاج وإضمحلال النشاط الإقتصادي وفشل الفرص التلقائية الذي إفترض الكلاسيك أنه يحقق التوازن عند مستوى التشغيل الكامل فقد إستمرت الأزمة فترة طويلة لتؤكد قصور المذهب الكلاسيكي في التحليل النقدي. وقد ظهرت أفكار كينز في التحليل النقدي على شكل إنتقادات وجهها للنظرية الكلاسيكية هاجم فيها الفروض التي اسندت عليها النظرية النقدية الكلاسيكية ويمكن القول أن التحليل الكينزي مر في تطوره بثلاث مراحل:

---

[1] بناني فتيحة، **المرجع السابق**، ص: 78،79.

[2] بلعزوز بن علي، **المرجع السابق**، ص: 22.

[3] بن عبد الفتاح دحمان، **السياسة النقدية ومدى فعاليتها في إدارة الطلب الكلي_ دراسة حالة الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، فرع نقود ومالية، إشراف عبد المجيد قدي، جامعة الجزائر، 2004، ص: 70.

المرحلة الأولى: وتتمثل في تحليله للنقود عام **1930**م حيث قدم تحليلاً محدوداً للنقود تتضمن التشكيك في صحة النظرية الكمية للنقود.

المرحلة الثانية: وهي تلك التي قدم فيها تحليلاً مفصلاً عن تفضيل السيولة عام **1936**م.

المرحلة الثالثة: وقد جاءت في مقاله المنشور عام **1937**م في المجلة الإقتصادية عقب النقد الذي وجهه بعض الإقتصاديين للنظرية العامة أمثال (أوهلين اوبرتون) وقد كان المقال منصباً على التحليل الخاص بالطلب على النقود.

وتستند النظرية الكينزية على الإفتراضات التالية:

1. إن الإقتصاد الخاص غير مستقر وبالتالي لا يمكن أن يتحقق التوظيف الكامل وذلك أن التغيرات في توقعات الأعمال ينتج عنها عدم الإستقرار في الإستثمارات.
2. قوى التصحيح الذاتي ضعيفة وبطيئة لأن مرونة الأسعار منخفضة بسبب عدم كمال الأسواق وسيحتاج الإقتصاد لوقت طويل لإستعادة التوازن لوحده بدون تدخل، مما قد ينتج عن الوقت اللازم لإستعادة التوازن سلبيات غير مقبولة إجتماعياً وسياسياً.
3. الإدارة النشيطة للطلب ضرورية وخصوصاً عندما تظهر على الإقتصاد القومي علامات الإنكماش والتراجع[1].

الفرع الأول: الطلب الكلي على النقود عند كينز

طور كينز نظريته الشهيرة بالطلب على النقود والتي تتأثر بسعر الفائدة والتي تدعى "نظرية تفضيل السيولة"، ويقصد بتفضيل السيولة الدوافع التي تحمل الفرد على الإحتفاظ بالثروة في شكل سائل، ويعبر عنها بالدوافع النفسية للسيولة، وهي رغبة الأعوان الإقتصادية في حيازة أرصدة نقدية يرجع إلى كون النقود بمثابة الأصل الأكثر سيولة، نظراً لأنها تمثل الأصل الوحيد الذي يمكن تحويله إلى أصل آخر دون المرور بفترة زمنية وبدون خسارة، أو الأصل الوحيد الذي لا يحتاج إلى إسالة.

ويصيغ كينز دوافع الطلب على النقود (تفضيل السيولة)[2] في النظرية العامة كما يلي:

1. **دافع المعاملات:** ويقصد به الإحتفاظ بالنقد بغرض إستعماله كوسيط في المبادلات. وحيث إن كينز يقسم المتعاملين إلى أفراد ومؤسسات، فإنه يقسم هذا الدافع بدوره إلى قسمين هما:

- **دافع الدفع (المدفوعات):** ويعد أهم الدوافع ومبرره هو الفاصل الزمني بين إستلام الدخل وصرفه، ولذلك كلما زاد هذا الفاصل الزمني (فترة الحصول على الدخل) كلما زاد الحجم من الدخل الذي يجب الإحتفاظ به لهذا الغرض. كما إن هذا الحجم يتناسب طرداً مع مستوى الدخل.

[1] سامي خليل، **نظرية الإقتصاد الكلي**، الجزء الثاني، مطابع الأهرام، القاهرة_مصر، 1994، ص ص: 46_48.

[2] بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2004، ص: 50.

- **دافع المشروع:** ويهدف إلى سد الفاصل بين وقت إجراء النفقات المهنية ووقت استلام حصيلة البيع، ويمثل هذا النوع ذلك النقد الذي يحتفظ به التجار لسد الفاصل بين الشراء والتحصيل. ويأخذ هذا الدافع أيضاً نفس خصائص دافع الدفع[1].

2. **دافع الإحتياط:** من الملاحظ أن الإحتفاظ بالنقود لا يكون فقط بدافع المبادلات وإنما أيضاً لمواجهة النفقات الطارئة أو غير المتوقعة. ويعتبر الطلب على النقود بدافع الإحتياط تعبيراً عن تفضيل السيولة، بحيث يمكن المرء إستخدام النقود في التبادل بصورة أسهل من إستخدام الأشكال الأخرى للثروة[2].

3. **دافع المضاربة:** لقد أعطى كينز هذا الدافع أهمية خاصة، بالمقارنة مع الدوافع الأخرى، ليس فحسب لأنه كان يعد مفهوماً جديداً في مجال دراسة دالة الطلب على النقد، وإنما أيضاً بسبب تأثيراته على كمية النقد.

وبإعتبار أن المضاربة تعني التعامل في السوق المالية، من خلال شراء أوراق مالية يتوقع إرتفاع أسعارها مستقبلاً، وبالتالي تحقيق ربح نظير المخاطرة التي قد يتحملها المضارب، أو تحقيق خسارة إذا ما انعكست توقعاته على عقبها، فإن أهم متغير يرتبط بهذا الدافع، حسب كينز هو معدل الفائدة ولذلك فإن هناك علاقة وطيدة بين تغيرات الطلب على النقد للمضاربة وتغيرات معدل الفائدة، فكلما إتجه معدل الفائدة نحو الإنخفاض أدى ذلك بالأفراد إلى تفضيل الإحتفاظ بالنقد عن التضحية به مقابل عائد زهيد[3].

الفرع الثاني: عرض النقود عند كينز

يقصد بعرض النقود لدى كينز النقود المراد الإحتفاظ بها[4]، ولقد فوض كينز أمر تحديد كمية النقود اللازمة للإقتصاد إلى السلطة النقدية، وعليه إعتبر دالة عرض النقود وفق العلاقة التالية: $MS=MO$

ويعبر عنها بيانياً بخط رأسي موازي للمحور العمودي الذي يمثل سعر الفائدة[5].

الشكل رقم (01) منحنى عرض النقود عند كينز

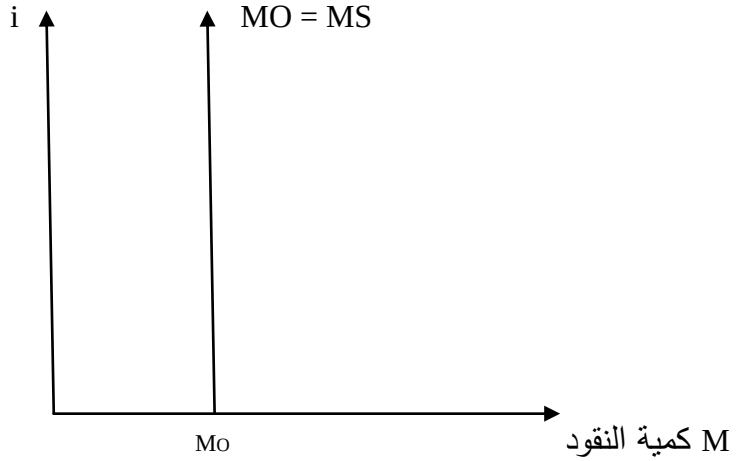

المصدر: بن عبد الفتاح دحمان، المرجع السابق، ص: 77.

[1] رحيم حسين، **النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010، ص: 92.

[2] أحمد الأشقر، **المرجع السابق**، ص: 250.

[3] رحيم حسين، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 93-94.

[4] علي كنعان، **مرجع سبق ذكره**، ص: 515.

[5] بن عبد الفتاح دحمان، **مرجع سبق ذكره**، ص:77.

الفرع الثالث: الإنتقادات الموجهة للنظرية الكينزية

تعرضت النظرية الكنزية إلى مجموعة من الإنتقادات نذكر منها:

- تعتبر النظرية النقدية الكنزية نظرية ستاتيكية وليست ديناميكية بحيث أنها أوضحت العوامل المؤثرة في سعر الفائدة في الأجل القصير ولم توضح العوامل المحددة لها في الأجل الطويل، وبالتالي فهي تمثل بالعلاقة بين الدخل والاستهلاك في فترة محددة من الزمن دون أخذ عامل الزمن بعين الاعتبار وهذا فيه إهمال للعديد من العوامل كالتقدم التكنولوجي مثلاً.
- لم يشير كينز إلى التغيرات في مستوى الدخل التي تؤثر على سعر الفائدة حيث يرى أنها تحدد بتقاطع منحنى العرض النقدي والطلب على النقود لأغراض السيولة النقدية والأغراض التي تراها النظرية الكنزية، وهي المعاملات المضاربة والإحتياط والإحتراز.
- يعتبر كينز بأن الطلب على النقود هو دالة لسعر الفائدة، ولكن هذا التحليل لم يتوصل إلى أن سعر الفائدة يتأثر بالطلب على النقود لأن زيادة الكمية المطلوبة من النقود ينتج عنها إرتفاع معدلات الفائدة[1].

المطلب الثالث: النظرية النقدية المعاصرة (مدرسة شيكاغو)

بدأت هذه النظرية ثورتها المعاكسة على الثورة الكينزية في نهاية الخمسينات من القرن الماضي الذي شهد فيه الفكر النقدي مساهمات عديدة لتحليل الطلب على النقود، وقد إرتبطت هذه الأفكار الجديدة بإسم النظرية النقدية المعاصرة أو مدرسة شيكاغو وعلى رأس هذه المدرسة الإقتصادي الأمريكي "Friedman" وقد إستعرض أفكاره في مقالته بعنوان "النظرية الكمية للنقود" الصادرة عام 1956 وأفكاره تبحث عن العوامل المؤثرة على الطلب على النقود حيث أكد أن النظرية الكمية هي نظرية الطلب على النقود وليس نظرية إنتاج أو دخل وأشار بأن النقود هي شكل من أشكال الموجودات التي يحتفظ بها الأفراد.

الفرع الأول: محددات الطلب على النقود عند Friedman

يشير "Friedman" أن الطلب على النقود يعتمد على ثلاث عوامل:

1) الثروة الكلية:

أكد فريدمان على الثروة وليس الدخل كمصدر رئيسي للطلب على النقود والثروة هي أوسع من الدخل فهي تشمل على جميع مصادر الدخل مثل إنتاجية الأفراد والموجودات النقدية والمالية والحقيقية، وقد إستخدم فريدمان سعر الفائدة للربط بين الدخل والثروة، فإذا كان سعر الفائدة r والدخل y والثروة w فإن مجموع الثروة هي: $w= y/r$

ومعنى ذلك أن فريدمان ينظر للثروة على أساس أنها القيمة الحالية لمختلف أنواع الدخول المتوقعة من مصادر الثروة المختلفة، وقد إستخدم فريدمان مفهوم الدخل الدائم الذي يختلف عن مفهوم الدخل الجاري وحسب رأيه فإن الدخل الدائم يشمل جميع أنواع الدخول المتوقع الحصول عليها من مصادر الثروة المختلفة سواءاً البشرية أو المادية خلال فترة زمنية معينة.

[1] سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، **النقود والبنوك والمصارف المركزية**، دار اليازوري العلمية للنشر، عمان_الاردن، 2010، ص: 115.

ويرتبط الطلب على النقود برأي فريدمان بعلاقة طردية مع الدخل الدائم، فكلما زاد الدخل الفردي الدائم وثروته زادت رغبة الأفراد بالإحتفاظ بأرصدة نقدية التي تعتبر شكل من أشكال الثروة.

1- كلفة وعوائد الموجودات التي تألف الثروة والبدائل الأخرى للإحتفاظ بالثروة.

2- الأذواق والتفضيلات: يرى فريدمان أن أذواق الوحدات الإقتصادية تؤثر في الطلب على النقود ولكنه إفترض ثبات الأذواق لفترة معينة من الزمن.

ويمكن صياغة دالة الطلب على النقود وفقاً لتحليل فريدمان كمايلي:

M/P= F(rb,re,1/p*dp/dt,w,y/p,u)

حيث أن:

M/P: الطلب على النقود بشكل أرصدة نقدية حقيقية.

R: سعر الفائدة على السندات. **Re:** عائد الأسهم.

1/p*dp/dt: معدل التغير في الأسعار **w:** نسبة الثروة غير البشرية إلى الثروة البشرية.

y/p: الدخل الدائم الحقيقي. **u:** الأذواق والتفضيلات.

وبناءاً على ما سبق فإن تحليل فريدمان للطلب على النقود يتضمن أفكاراً جديدة نذكر منها مايلي:

1- أن فريدمان وسع أشكال الثروة لتشمل الأصول المالية و النقدية و المادية والبشرية.

2- إن إختيار الأفراد لا ينحصر في المفاضلة بين النقود و السندات كأساليب للإحتفاظ بالثروة مثلما أكد عليه كينز، وإنما الإختيار يشمل أصول جديدة مادية وبشرية وهذا من شأنه أن يؤثر في الطلب على الأرصدة النقدية .

3- إن تكلفة الفرصة البديلة للإحتفاظ بالنقود الذي حددها كينز المتمثل بالتغير في سعر الفائدة أضاف إليه كينز عنصراً جديداً هو معدل التضخم أي تكلفة الفرصة البديلة للإحتفاظ بالنقود شمل فقط العائد على الأصول المالية (السندات) وإنما كذلك التغيير في معدل التضخم[1].

الفرع الثاني: منحنى فيلبس عند Friedman

يعبر منحنى فيلبس لدى فريدمان عن العلاقة بين البطالة والتضخم، وتمثل دراسته العلاقة بين النسبة المئوية لمعدل البطالة U ومعدل التغير في الأجور الإسمية W ويمكن التعبير عنه بالمعادلة التالية: $w= f(U)$ والتي تمثل بالمنحنى الموالي.

[1] هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان، **المرجع السابق**، ص ص: 251-257.

الشكل رقم (02) منحنى فيلبس

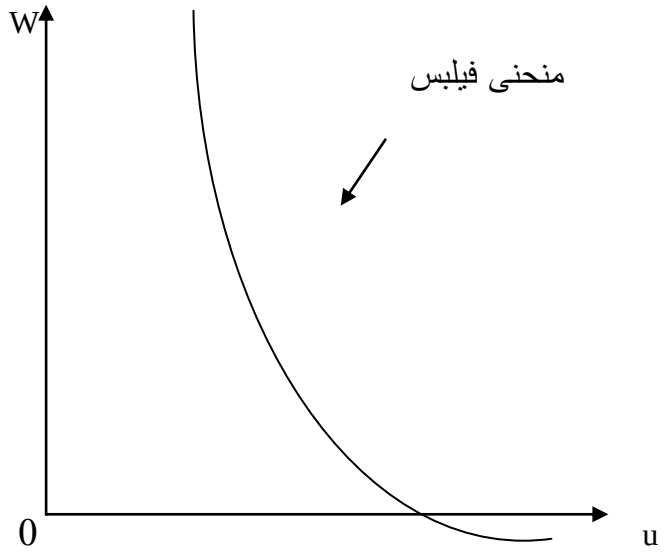

المصدر: بناني فتيحة، المرجع السابق، ص92.

المطلب الرابع: نظرية التوقعات العقلانية

جاءت هذه النظرية بعد النظرية المعاصرة لمدرسة شيكاغو، ومن أهم روادها "John Muth و Robert Barro و Robert Lucas... وغيرهم"، حيث إنتقدوا نظرية الدخل –الإنفاق لكينز، وكذا النظرية النقدية، وقد و انصب إهتمامهم بشكل خاص على نظرية التوقعات العقلانية وتفسير التغّيرات فيما يخص الدخل الإجمالي، البطالة والتضخّم.

أولا: أهم الفرضيات التي تنطلق منها المدرسة الكلاسيكية الجديدة

تعتبر أفكار المدرسة الكلاسيكية الجديدة إمتداد لأفكار المدرسة الكلاسيكية والنقدية، وتقوم المدرسة النيوكلاسيكية على عدة فرضيات أهمّها:

1. الإقتصاد الخاص يكون أساساً مستقّر، ويرجع سبب هذا الإستقرار إلى مرونة الأجور والأسعار التي تحقق التصحيح الذاتي وقصر فترات الإنكماش وضعفها.
2. الأعوان الإقتصادية تستخدم بكفاءة تامة كافة المعلومات المتوفرة عن النظرية الإقتصادية والتصّرفات المحتملة لواضعي السياسات، ويكون سلوك هذه الأعوان عقلاني.
3. حيادية النقود حيث أنّ التغّيرات المتوقعّة لعرض النقود يكون لها أثر فقط على الأسعار[1].
4. الأجل الطويل يساوي الأجل القصير، وبالتالي منحنى العرض الكلي عبارة عن خط مستقيم موازي للمحور الرأسي.
5. لا توجد مفاضلة بين التضخّم والبطالة على عكس ما كان يعتقد النقديون.
6. يجب أن يكون للحكومة دوراً نسبياً وبسيطاً في رسم السياسة الإقتصادية.

[1] محمد ضيف الله القطابري، **مرجع سبق ذكره**، ص: 58.

ثانيا: تفصيل نظرية التوقعات العقلانية الرشيدة

يفترض الكلاسكيون الجدد أنّ توقعات الأعوان الإقتصادية تكون رشيدة، أي أنّها مبنية على الإستعمال الأفضل لجميع المعلومات المتوفرة، وهنا توجد نظرتين، النظرة القوية وهي إستعمال المعلومات كأنّه هناك علم بنظرية إقتصادية صحيحة، أي عدم إحتمال الخطأ، أو لديها أقل إنحراف، والنظرة الضعيفة هي إستعمال المعلومات أحسن إستعمال مع إحتمال الخطأ في حالة المعلومات الخاطئة، وتعتبر التوقعات الرشيدة أداة قوية لتحليل السلوك.

وتؤدي التوقعات العقلانية دوراً هاماً في النشاط الإقتصادي خاصة في المجالات التالية:

1. الطلب على الأصول وتحديد أسعار الفائدة، حيث أنّ توقعات العائد تعتبر عامل هام في تحديد الكميةّ التي يطلبها الأفراد من الأصل، وبالتالي تحديد أسعار الفائدة.
2. خطوات عرض النقود التي تتعلّق بالتوقعات التي تخص سلوك المودعين والبنوك.
3. توقعات البنك المركزي فيما يخص مستويات التضخّم وأوضاع الإقتصاد، تؤثر على الأهداف التي يسطرها فيما يخص السياسة النقدية.
4. العائد المتوقعّ من النقود مقارنة بعوائد الأصول الأخرى يعتبر عاملاً هاماً في تحديد مقدار الطلب على النقود.
5. العرض الكلي و التضخّم، حيث أنّ توقعات العمال عن التضخّم والإستجابة المنتظرة لسياسة الحكومة فيما يخص البطالة تؤثر على موضع العرض الكلي وعلى مستوى الأجور[1].

يوافق الكلاسيكيون الجدد على فكرة معدّل البطالة الطبيعي الذي جاءت في التحليل النقدوي، ولكن يختلفون عن النقدويون في:

1) أنّ سوق العمل يكون دائماً متوازن عند مستوى معدّل بطالة طبيعي، ولا يمكن أن يرتفع لأنّ التوقعات عقلانية.

2) لا يوجد تحكيم بين البطالة والتضخّم لا على المدى القصير ولا على المدى الطويل، حيث أنّ كل السياسات الإقتصادية تتجّه نحو تخفيض معدّل البطالة بصورة مباشرة وعقلانية التوقعّ. ولقد واجهت نظرية التوقعات العقلانية عدة إنتقادات من بينها عدم واقعية المرونة الكبيرة للأسعار والأجور، ولا وجود لبعد النظر لدى الجمهور الذي تفترضه هذه النظرية[2].

[1] Jean francois goux, **economie monétaire financière,** 3éme éditions, France, 1998, p211.

[2] بناني فتيحة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 96.

خلاصة

نستخلص من هذا الفصل أن السياسة النقدية عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتبعها السلطة النقدية للتحكم في المعروض النقدي، فالبنك المركزي هو المسؤول عن تنفيذ السياسة النقدية وذلك بإستخدام أدوات غير مباشرة (سعر إعادة الخصم_ الإحتياطي الإلزامي،عمليات السوق المفتوحة)، ومباشرة (أسلوب الإقناع الأدبي_تأطير القروض_إصدار التوجيهات والتعليمات)، كما أنها تسعى لتحقيق أهداف منها أهداف أولية (مجمعات الإحتياطات النقدية،ظروف سوق النقد)، وسيطية (معدل الفائدة، معدل صرف النقد مقابل العملات الأخرى، المجمعات النقدية)، نهائية (تحقيق الإستقرار في الأسعار، تحقيق العمالة الكاملة والتوازن الخارجي،تشجيع النمو الإقتصادي)، والتي بدورها تنقسم إلى نوعين من السياسات إنكماشية وتوسعية.

وقد إختلف مفهوم السياسة النقدية بين المدارس الإقتصادية، فالكلاسيك إعتبروا أن النمو يتم تلقائياً دون تدخل الدولة وإفترضوا حيادية النقود، وأن التوازن الإقتصادي يتحقق دائماً عند مستوى التشغيل التام، أما الكينزيون طالبوا بضرورة تدخل الدولة لعلاج الأزمة، وإنتقدوا النظرية الكلاسيكية في حيادية النقود وإعتبروها كمخزن للقيمة، أما فيما يخص النقديون إعتقدوا أن للسياسة النقدية أثر فعال على مختلف الأنشطة الإقتصادية، وآخر نظرية تفترض أن توقعات الأفراد توقعات عقلانية، لأنها تستند إلى معلومات كافية عن الحالة الإقتصادية.

الفصل الثاني: استقلالية السلطة النقدية

تمهيد

المبحث الأولـ: ماهية السلطة النقدية

المطلب الأولـ: تعريف السلطة النقدية وتطورها التاريخي

المطلب الثاني: خصائص السلطة النقدية

المطلب الثالث: وظائف، مهام السلطة النقدية

المبحث الثانـي: ماهية ومؤشرات استقلالية السلطة النقدية

المطلب الأولـ: تعريف استقلالية السلطة النقدية وتطورها التاريخي

المطلب الثاني: معايير، مؤشرات السلطة النقدية

المطلب الثالث: أسباب المناداة باستقلالية السلطة النقدية

المطلب الرابع: مبررات و محددات إستقلالية السلطة النقدية

خلاصة.

تمهيد

تحتل البنوك المركزية مكانا رئيسيا في سوق النقد، إذ تقف على قمة الجهاز المصرفي في مختلف دول العالم فهي تؤدي دورا هاما في السوق المالي والنشاط الإقتصادي بصفة عامة وتتولى أمر السياسة النقدية والإئتمانية بصفة خاصة، ولقد أعطى التطور الإقتصادي اهتماما كبيرا للبنوك المركزية وسعى نحو منحها إستقلالية نظرا للدور الذي تلعبه في تنفيذ برامجها وسياساتها المختلفة والتي من أهمها السياسة النقدية لغرض خدمة الإقتصاد وتنظيم الجانب المالي والنقدي في الإقتصاد فهي تعتبر اليوم من أهم المؤسسات في الإقتصاديات الوطنية، فهي السلطة الوحيدة في الدولة التي من حقها إصدار العملة القانونية وتعد هذه الوظيفة الأساسية والهامة للبنوك المركزية والتي تهدف من ورائها إلى تحقيق الصالح العام.

ومن أجل توضيح ذلك سنتطرق بالتفصيل في هذا الفصل إلى:

- ماهية السلطة النقدية وتطورها التاريخي (تعريف، الخصائص، الوظائف).
- ماهية ومعايير إستقلالية السلطة النقدية (تعريف، معايير، الأسباب، المحددات والمبررات).

المبحث الأول: ماهية السلطة النقدية

ظهرت البنوك المركزية منذ أكثر من ثلاثة قرون إلا أنها لم تنتشر ولم تباشر مهامها إلا في مطلع القرن العشرين، ومع ذلك فقد احتلت أهمية بالغة بعد ما تطور النشاط الإقتصادي والإجتماعي واتسعت أفاقه وتعقدت أراءه، ويعتبر الخلية الأساسية لأي نظام اقتصادي فهو يؤثر على مختلف القطاعات لتحسين المستوى الإقتصادي والإجتماعي للأفراد وزيادة الوتيرة للمشروعات للتقدم بالإقتصاد الوطني.

المطلب الأول: تعريف السلطة النقدية وتطورها التاريخي

من خلال هذا المطلب نتعرف على السلطة النقدية وكيفية تطورها عبر التاريخ، وذلك من خلال فرعين.

الفرع الأول: تعريف السلطة النقدية

لقد حاول بعض الإقتصاديين تقديم تعريف لمفهوم السلطة النقدية ولكن تعددت هذه التعاريف من شخص إلى آخر، بحيث يتفق الجميع على أنه رأس الجهاز المصرفي في البلد ويتولى أمر السياسة الإئتمانية والمصرفية في الدولة ويشرف على تنفيذها.

تعرف السلطة النقدية على أنها "مؤسسة حكومية تهيمن على النظام النقدي والمصرفي للبلد ويقع على عاتقها مسؤولية إصدار العملة ومراقبة الجهاز المصرفي وتوجيه الائتمان لتدعيم النمو الاقتصادي والمحافظة على الاستقرار النقدي عن طريق توفير الكميات النقدية المناسبة داخل الاقتصاد وربطها بحاجات النشاط الاقتصادي"[1].

وتعرف كذلك على أنها "مؤسسة نقدية التي تقع على قمة الهرم للجهاز المصرفي في البلد ، والتي تنحصر مهمتها الأساسية في إصدار النقود ورسم السياسة النقدية التي تهدف إلى تحقيق الإستقرار النقدي[2] وثبات الأسعار والمحافظة على قيمة النقود. كما تقوم بمهمة الإشراف على المصارف التجارية وتوجيه نشاطها بما يتماشى والسياسة الإقتصادية".

كما يقصد بها "المؤسسة التي تكون وظيفتها الرئيسية المساعدة والرقابة واستقرار النظام المصرفي في الدولة لتحقيق مصلحة المجتمع، ولذلك فهو السلطة المالية التي تدير بطريقة موضوعية نشاط جميع المؤسسات المالية الأخرى في الجهاز التنفيذي"[3].

وعرفت **فيرا سميت(vera smith)** البنوك المركزية بأنها: "هي النظام المصرفي الذي يوجد فيه مصرف واحد له السلطة الكاملة على إصدار النقد" أكدت فيرا سميت في تعريفها على وظيفة إصدار النقد.

---

[1] محمد ابراهيم عبد الرحيم، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار التعليم الجامعي، 2014، ص148.

[2] محمود حسين الوادي، أحمد عارف عساف، **مرجع سبق ذكره**، ص:237.

[3] فلاح حسن عداي الحسيني، مؤيد عبد الرحمن عبد الله الدوري، **إدارة البنوك**، الطبعة الاولى 2000، الطبعة الثانية 2003، دار وائل لنشر عمان،2003، ص 26.

وعرفه (**A, Day**) بأنه: "الذي ينظم السياسة النقدية ويعمل على استقرار النظام المصرفي" ويلاحظ أن داي إهتم بالسياسة النقدية بإعتبارها من أهم وظائف البنك المركزي، بالأخص الحفاظ على إستقرار الجهاز المصرفي[1].

كما تعرف أيضاً على أنها المؤسسة التي هي في مركز نظم الدفع لضمان اللوائح والسيطرة على التوسع في المعروض من النقود[2].

الفرع الثاني: نشأة السلطة النقدية وتطورها التاريخي

نشأت البنوك المركزية في مرحلة لاحقة لنشوء البنوك التجارية، فالبنوك المركزية نشأت في البداية كبنوك تجارية خالصة والبنك في واقع الحال يكون ناشئاً عن تطور أحد البنوك التجارية ومن تم أضيف إلى عمله احتكار إصدار أوراق البنكنوت والقيام بأعمال مصرفية للحكومة مما جعله يأخذ موقع الصدارة بالنسبة لبقية البنوك التجارية، وفي كل دولة يوجد هناك بنك مركزي واحد وقد يكون له فروع في نفس الدولة وتسميته البنك المركزي هي حديثة جاءت في القرن العشرين فقط وقبل ذلك كان يسمى بإسم الدولة التي يتبعها. مثل بنك انجلترا أو بنك فرنسا ولا زالت بعض الدول باقية على هذه التسمية حتى الآن وبالنسبة لتطور نشأة البنوك المركزية فيعتبر بنك "الريكسنبك" في السويد أقدم البنوك المركزية في العالم وقد نشأ في عام **1650** كبنك تجاري تم أعيد تنظيمه ليصبح بنكا حكوميا في سنة **1668** وأصبح أول بنك يصدر أوراق نقدية، وهناك بنك انجلترا الذي نشأ في سنة **1694**[3].

وقد مارس مهام البنك المركزي منذ تأسيسه وعلى الرغم من أن بنوكاً أخرى كانت تشاركه إصدار النقود إلا أنه كان البنك الرئيسي الذي يتولى ذلك وبإضافة لذلك بنك الحكومة ولم يكن آنذاك ملكاً خالصاً لها كما هو الحال اليوم ولكنه مازال يحتفظ بالأرصدة النقدية الحكومية ويمنح القروض للحكومة ويسدِيها النصيحة في أمور السياسة المالية يضاف لذلك مهمة الرقابة المركزية في إحتياجات الذهب التي تودعها لديه البنوك التجارية أما أهم حدث ساعد على إنشاء البنوك المركزية فهو الذي قدمه المؤتمر المالي العالمي الذي إنعقد في بروكسل عام **1920** وجاء في التقرير الختامي للمؤتمر مايلي: "على كل الدول التي لم ينشأ فيه مركزي أن تقوم بهذا الإجراء بأسرع وقت ممكن، ليس فقط من أجل تحقيق الإستقرار في نظامها النقدي والمصرفي، بل أيضا لتحقيق التعاون الدولي"[4].

المطلب الثاني: خصائص السلطة النقدية

تتصف البنوك المركزية بمجموعة من الخصائص والسمات الفريدة والتي قد لا تتصف بها بقية المنشأت المالية والمصرفية ومن هذه الخصائص ما يلي:

---

[1] زكريا الدوري، يسرا السمراني، البنوك المركزية والسياسات النقدية، **مرجع سبق ذكره**، ص25.

[2] Denise flouzah ,osmont daurilly,**le comcept de la banque de france** ,bulletin de la banque de france-N70 Octobre1999 :p73.

[3] سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 138-139.

[4] جداييني ميمي، **انعكاس استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة شلف،2005 ص45.

1. هو بنك أو مؤسسة نقدية قادرة على إصدار وتدمير النقود القانونية، أي ذلك النوع من أدوات الدفع التي تتمتع بالقدرة النهائية والإجبارية على الوفاء بالإلتزامات.
2. يحتل البنك المركزي مركز الصدارة وقمة الجهاز المصرفي، لكونه يتمتع بسلطة رقابية على البنوك التجارية.
3. يترتب على إحتكاره إصدار النقود القانونية تميزه بمبدأ الوحدة فالبنك المركزي هو مؤسسة وحيدة، ولا يمكن تصور تعدد الوحدات المصدرة للنقود مع استقلال بعضها عن البعض الأخر.
4. مؤسسة عامة سواء بقوة القانون أم بقوة الواقع وهي ضرورة تمليها أهمية وخطورة الوظائف التي يقوم بها سواء كان ذلك من حيث إصدار النقود القانونية أم من حيث تأثيره في الودائع.
5. البنك المركزي لا يمارس عمليات البنوك العادية ذلك أن مثل هذه العمليات قد تتعارض مع وضعه بالنسبة للبنوك التجارية[1].
6. لا تهدف هذه البنوك إلى الربح المادي بل أنها تتحمل مسؤولية اجتماعية واقتصادية شاملة اتجاه جميع قطاعات ونشاطات المجتمع.
7. هو أداة لتحقيق التعاون الدولي في السياسات النقدية للدولة.
8. يتمتع بالقدرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية[2].

كما أن هناك خصائص أخرى للبنوك المركزية في الدول النامية نذكر منها ما يلي:

- عدم وجود سوق نقدية يعتمد بها في معظم البلدان المختلفة وذلك بسبب ندرة المقترضين وضعف المؤسسات المالية والنقدية التي تتعامل بالوساطة مما ينتج عنه ضعف تعامل المصارف مع تلك الأسواق.
- ضعف الوعي المصرفي وهذا يعني عدم تعامل الأفراد مع المصارف كما ينبغي مما ينتج عنه انخفاض نسبة النقود المصرفية(الودائع الجارية) إلى كتلة نقدية مما يسبب إنخفاض نسبة المدفوعات التي تستخدم الشيكات في تسويتها إلى مجموع المدفوعات النقدية وبالتالي الحد من قدرة الجهاز المصرفي على خلق الودائع[3].
- *الإزدواجية في القطاع المصرفي الناتجة بسبب طبيعة إقتصاديات الدول النامية إذ ترتكز فروع الجهاز المصرفي في مناطق محدودة ولا تنتشر في شتى أنحاء البلاد وهذا التركيز جعلها تشهد أسواق نقدية متقدمة قياساً في المناطق التي لا تتواجد فيها فروع المصارف.
- وجود فروع كثيرة لمصارف أجنبية في داخل معظم البلدان النامية مما يعني إعتماد هذه الفروع على مراكزها الرئيسية في الخارج في حالة محاولة المصرف المركزي ضغط حجم الكتلة النقدية في البلد[4].

---

[1] أسامة كامل، عبد الغني حامد، **النقود والبنوك**، الطبعة2006، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين، بدون سنة نشر،ص126

[2] زكريا الدوري يسرا السمراني، **مرجع سبق ذكره**، ص:26.

[3] رياض سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، **الإتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، الطبعة الأولى2000، الطبعة الثانية2003، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص: 177.

[4] زياد رمضان، محفوظ جودة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 178-179.

* **الإزدواجية:** تعني وجود مناطق ذات أجهزة مصرفية متقدمة ومناطق تكون فيها الاجهزة غير متقدمة أو غير موجودة.

المطلب الثالث: وظائف، مهام السلطة النقــدية

تتمثل أهم الوظائف التي يقوم بها البنك المركزي في الأتي:

1) بنك الإصدار

إذا كان من المستقر الأن أن يحتكر البنك المركزي حق إصدار النقود الورقية فإن التساؤل يثور عن مدى حريته في الإصدار هنا نجد أننا بين مبدأين مبدأ الإصدار المقيد، ومؤداه تقييد حرية البنك بإشتراط تغطية النقود الورقية بغطاء معدني حتى لا يسرف البنك في إصدارها الأمر الذي قد يؤدي إلى التضخم، ومبدأ منح البنك حرية تامة في الإصدار على أساس أن البنك لا يصدر كل النقود فإذا ما تحدد للبنك المركزي نظام الإصدار يستطيع البنك أن يؤثر في عرض النقود عن طريق تحديد كمية من وسائل الدفع الموجودة في التداول وهي كمية النقود الورقية[1].

ولتوحيد جهة الإصدار مزايا كثيرة نذكر منها على سبيل المثال:

- توحيد جهة الإصدار يؤدي إلى توحيد نوع النقود السائدة في المجتمع، وإن إختلفت فِئاتها، وهذا بدوره يؤدي إلى سهولة التعامل بين الأفراد.
- توحيد الإصدار في جهة واحدة تساندها الحكومة وتشرف عليها يعطي المزيد من الثقة للأفراد في تقبلهم للنقود، مما يؤدي إلى نوع من الإستقرار في التعامل.
- توحيد الإصدار في جهة واحدة يجعلها قادرة على التحكم في عرض النقود وتغيير كميتها بما يتناسب مع الأوضاع الإقتصادية السائدة في المجتمع[2].

وإصدار البنك المركزي للنقود، يقوم على مجموعة من القواعد التي تحكم عليه الإصدار، وإن كانت هذه القواعد تختلف من مجتمع إلى آخر إلا إنها لا تخرج عن النظم التالية:

❖ **نظام الغطاء الذهبي الكامل**

هذا النظام هو نظام النقود الورقية حيث تقابل قيمة أورق النقد المصدرة ما يعادلها ذهباً وطِبقاً لهذا النظام يتحدد حجم النقد المصدر ومعدل تغيره بحجم الغطاء الذهبي ومعدل تغيره وهذا النظام يشابه في جموده نظام المسكوكات الذهبية إلا أن قبول أفراد الجمهور أوراق النقد في التداول بدلاً من المسكوكات الذهبية كان بمثابة تقدماً في الوعي النقدي لأفراد المجتمعات وخطوة في الطريق نحو النظم النقدية الورقية الإئتمانية[3].

❖ **نظام الإصدار الجزئي**

وهي أن يتاح للجهة المصدرة للنقد(البنك المركزي) إمكانية إصدار النقود حتى حد معين، وقد يتم غطاء هذا الجزء من الإصدار بالأوراق المالية كالسندات الحكومية أو السندات الأجنبية أو العملات الأجنبية وغير ذلك وما زاد عن هذا الحد المعين يتم إصداره بغطاء ذهبي يقابل هذا الإصدار كما أن نظام الإصدار الجزئي هذا قد يكون نسبياً وذلك يتم تحديد نسب معينة للغطاء حسب كل نوع من أنواع الغطاء هذا، وذلك بأن

---

[1] محمد دويدار، **مبادئ الإقتصاد السياسي**، طبعة2004 ، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية،2004 ، ص:207.

[2] سامي السيد، **النقود والبنوك والتجارة الدولية**، القاهرة_مصر، كلية الإقتصاد والعلوم السياسة، ص: 187.

[3] صبحي تادريس قريصة، **النقود والبنوك**، دارالنهضة العربية، بيروت_لبنان، 1984، ص:147.

تحديد نسب معينة للغطاء بالذهب والغطاء بالعملات الأجنبية، وهذا النظام يوفر لسلطة الإصدار (البنك المركزي) مرونة أكبر تستجيب في الإصدار النقود للطلب عليها أو حاجة الإقتصاد لها[1].

❖ **نظام الحد الأقصى للإصدار**

وذلك بأن يتم تحديد حد أقصى لما يمكن للبنك المركزي إصدار من نقود مع توفير الإمكانية لتغير الحد الأقصى للإصدار هذا حسب ظروف الإقتصاد وحاجته للنقود وهو الأمر الذي يوفر مرونة أكبر في عملية إصدار النقود بحيث يستجيب للطلب على النقود والحاجة إليها في عمل الإقتصاد رغم ان الحد الأقصى للإصدار يمكن أن يصبح عاملاً يقيد الإصدار الذي يستجيب لذلك.

2) بنك البنوك

يقوم البنك المركزي بهذه الوظيفة من خلال قبوله ودائع البنوك الإختيارية والإجبارية (الإحتياطي النقدي الإجباري). كما يقوم البنك المركزي بالإشراف على عملية المقاصة بين البنوك التجارية والرقابة على أعمال البنوك التجارية والتأكد من إلتزاماتها بقانون البنوك والتعليمات التي يصدرها لها بين وقت وآخر للحفاظ على سلامة الجهاز المصرفي وزيادة الثقة[2].

ويسمى بنك البنوك لأنه يتعامل فقط مع البنوك الأخرى في الدولة ومع الدولة نفسها، ويقوم بإعادة خصم الكمبيالات التي سبق وأن خصمتها البنوك لعملائها، ويعتبر البنك المركزي أداة فعالة للسياسة النقدية التي تمارسها الدولة بحيث يتحكم بكمية النقود وسعر الفائدة وهكذا يصبح البنك المركزي أداة ظبط لكل ما قد يصيب الإقتصاد من تقلبات[3].

3)بنك الحكومة

يعتبر البنك المركزي بنك الحكومة، فهي تحتفظ لديه بهيئاتها المركزية والمحلية، بحساباتها ويقوم بإقراضها قروضا قصيرة الأجل إنتظاراً لتحصيل الضرائب أو للإقتراض من الجمهور كما يقرضها في الظروف غير العادية وهو ينفذ معاملات الحكومة التي تتم عن طريق، إستخدام العملات الأجنبية كما أنه يقوم بإعتباره الوكيل المالي للحكومة بإدارة الدين العام. ويحتفظ بإحتياطات الدولة من العملات الأجنبية والذهب (وقد يشترط القانون الإحتفاظ بحد أدنى من الإحتياطات لمواجهة أي عجز في ميزان المدفوعات والمحافظة على قيمة العملة الوطنية في سوق الصرف، أي في علاقاتها بالعملات الأجنبية) وهو في النهاية مستشار الحكومة فيما يتعلق الأمر بالسياستين المالية والنقدية[4].

4) بنك الرقابة على الإئتمان

يعود السبب لقيام البنك المركزي بهذه الوظيفة تعود إلى أن المصارف التجارية قادرة على خلق الإئتمان وهي بهذا تؤثر على عرض النقود وبالتالي على سير النشاط الإقتصادي ولا يمكن السماح للمصارف

---

[1] فليح حسن خلف، **النقود والبنوك**، الطبعة الأولى2006، عالم الكتاب الحديث، عمان_ الأردن، 2006، ص:300،301.

[2] السيد متولي عبد القادر، **مرجع سبق ذكره**، ص:55.

[3] محمود الوادي، وأخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص:325.

[4] محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، ط2007، دار الجامعة الجديدة ،الإسكندرية، 2007، ص: 321.

التجارية اختيار التوسع في السياسات الإئتمانية كما تشاء لأن التوسع في الإئتمان قد لا يكون ملائما مع الظروف الإقتصادية السائدة، فلهذا يتدخل البنك المركزي للحد من التوسع في الإئتمان والعكس صحيح.[1]

وكذلك يقوم البنك المركزي بتنظيم ومراقبة القروض التي تقدمها البنوك نظرا لأهمية هذه القروض على حالة الإقتصاد الوطني، فأحيانا تحتاج بعض القطاعات إلى تمويل بينما تكون البنوك متهيبة، فيتدخل البنك المركزي لتشجيع البنوك لتقديم القروض لهذه القطاعات[2].

[1] أنس البكري، وليد الصافي، **النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى 2012، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان،2009، ص:96.

[2] حسام داود، وأخرون، **مبادئ الإقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى2000، الطبعة الثانية2001، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص:275.

المبحث الثاني: ماهية ومعايير استقلالية السلطة النقدية

تعد إستقلالية البنك المركزي من أهم الجدالات المطروحة في عصرنا الحالي على الساحة المصرفية مما زادها إهتماماً في العشرية الأخيرة، حيث أن من شأن هذه الإستقلالية أن تزيد من مصداقية البنوك المركزية وفعالية السياسة النقدية.

المطلب الأول: تعريف استقلالية السلطة النقدية وتطورها التاريخي

تزداد أهمية قضية استقلالية البنوك المركزية يوماً بعد يوم سواء على المستوى النظري أو التطبيقي وخاصة بعد التزايد المستمر في عدد الدول التي قامت مؤخراً بتغيير تشريعاتها على نحو يمنح قدراً كبيراً من الإستقلالية لبنوكها المركزية الأمر الذي يقتضي منا التحديد المنضبط لمفهوم استقلالية البنوك المركزية وتحديد أهم معايير هذه الاستقلالية[1].

الفرع الأول: تعريف استقلالية السلطة النقدية

قد يبدو للوهلة الأولى أن مفهوم استقلالية البنوك المركزية يعني استقلاليتها التامة عن الحكومة في كل شيء سواء من ناحية إدارة السياسة النقدية أو الرقابة على عملية الإئتمان، إلا أن المفهوم الحقيقي لإستقلالية البنوك المركزية لا يعني الإنفصال التام عن الدولة حيث أن البنك المركزي ما هو إلا مؤسسة من مؤسسات الحكومة تعمل في الإطار النظامي للدولة، ولكن معنى الإستقلالية يتجسد في القرارات التي تصدر عنه بحيث يجب أن تكون قرارات تعطي الأولوية في المحافظة على إستقرار الأسعار(هدف رئيسي) أي أن تكون السياسة النقدية مستقلة إلى حد كبير عن السياسة الإقتصادية العامة للدولة[2].

ومما سبق يمكننا توضيح إستقلالية السلطة النقدية في التعاريف التالية:

المفهوم الأول: "يتمثل في غزل السياسة النقدية عن الضغط السياسي اليومي المستمر وذلك من خلال وسيلة بسيطة نسبياً تتمثل في تعيين نوع من القواعد السياسة النقدية يتحتم إتباعها"

المفهوم الثاني: "يتمثل في منح البنك المركزي الإستقلال الكامل في إدارة السياسة النقدية من خلال عزله عن أية ضغوط سياسية من قبل السلطة التنفيذية من ناحية ومن خلال منحه حرية تصرف كاملة في وضع وتنفيذ السياسة النقدية"[3].

وتعني استقلالية البنك المركزي:

- إعطاءه شخصية تمكنه من التصرف بحرية في تحقيق الأهداف الموضوعة والسعي وراء تنفيذها.

---

[1] زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الطبعة 2003، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت–لبنان ص282.

[2] عزوز علي، **قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات المصرفية الحديثة**، مداخلة في إطار المؤتمر العلمي الدولي الثاني، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 11–12 مارس ،2008، ص:2.

[3] عياش قويدر، ابراهيمي عبد الله، **أثر استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة نقدية.حقيقية–بين النظرية والتطبيق**– ملتقى المنظومة المصرفية والتحولات الإقتصادية– واقع التحديات– جامعة الأغواط، (منشورة) ص57.

- توفير الحصانة الكافية للقائمين على البنك المركزي وحمايتهم من العزل أو النقل إلا في حال مخالفة خطرة للقانون أو ارتكاب خطأ جسيم في إدارة السياسة النقدية مما يلحق ضرراً فادحاً بالبلاد[1].

ويذكر رئيس البنك المركزي الألماني*(البوندسبنك) بأن إستقلالية البنك المركزي تعني:

- استقلالية التعليمات والأوامر عن الحكومة و البرلمان(استقلالية مؤسسية).
- إتاحة أدوات السياسة النقدية بالكامل و الحرية السياسية و الاقتصادية في استخدام هذه الأدوات (استقلالية الأدوات).
- تعيين الأشخاص المكلفين بصناعة القرار من الأعضاء الذين يستقلون في أرائهم عن أي رأي خارج البنك المركزي(استقلالية الشخصية)[2].

ولكي تكون البنوك المركزية فعالة يجب أن تتمتع بالإستقلالية في ثلاث نواحي:

❖ **الاستقلال الإشرافي:** يكون حاسم في إنفاذ القواعد، وفرض الجزاءات وإدارة الأزمات بوضع قوانين تحمي المشرفين أثناء مزاولتهم لمسؤولياتهم حتى لا يمكن مقاضاتهم شخصيا[3]

عما يقومون من إجراءات، وهو ما قد يصيب عملية الإشراف بالشلل كما أن مرتبات ملائمة يساعد البنوك. المركزية على جذب الموظفين الأكفاء ولاحتفاظ بهم ويحبط قبول الرشوة وهذا ما يزيد منح المشرفين السلطة الكاملة لمنح وسحب التراخيص ووضع كل القواعد الملائمة لها.

❖ **الاستقلال المؤسسي:** يتضمن ترتيبات واضحة لتعيين وفصل كبار الموظفين، وتحديد هيكل التنظيم والإدارة في البنك المركزي، وأعضاء ومسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والشفافية في عملية اتخاذ القرار.

❖ **استقلال الموازنة:** مطلوب حتى تكون لدى البنك المركزي حرية تقرير وتعيين الموظفين وتدريبهم وما يحتاجه لدفع مكافأتهم[4].

الفرع الثاني: نشأة وتطور الاستقلالية في البنوك المركزية

إن قضية استقلالية البنوك المركزية هي ليست وليدة اللحظة وإنما تعود جذورها الأولى إلى بدايات القرن التاسع عشر عندما ذكر الاقتصادي الانكليزي **دافيد ريكاردوا** عام **1824** انه لا يمكن الاعتماد على الحكومة في السيطرة على إصدار النقود الورقية لأنه يؤدي إلى الإفراط في استخدامها، واقترح أن يتم وضع احتكار الإصدار النقدي في أيدي نواب يتم تفويضهم عن طريق مجلس النواب. وقد شهدت العلاقة بين البنوك المركزية والحكومات منذ نشأتها الأولى وحتى الوقت الحاضر العديد من التطورات بسبب تطور

---

[1] هيفاء غدير غدير، **السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الإقتصاد السوري**، دمشق، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة– 2010، ص:08.

[2] منصوري زين، **استقلالية البنك المركزي و أثرها على السياسة النقدية** .الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية و التحولا ت الاقتصادية واقع و تحديات، بجامعة شلف، يومي14–15 ديسمبر 2004، ص: 424.

[3] بحوصي مجدوب، **استقلالية بنك الجزائر(مؤسسة الرقابة الأولى) بين قانون النقد والقرض90–10 وامر 11–03** مجلة الواحات للبحوث والدراسات العدد 16(2012):88–111 ص94.

***اليوندسبنك:** بنك في ألمانيا تم إنشاؤه في 26 يوليو1957 ويعتبر من أكثر البنوك استقلالية في العالم فهو يملك صلاحية قاطعة وعامة في المجال النقدي.

[4] بحوصي مجدوب، **مرجع أعلاه**، ص 84.

وظائف تلك البنوك وتطور النشاط الاقتصادي بصورة عامة، حيث ظهرت الدعوة إلى استقلالية البنك المركزي بعدما تجاوزت مهمة البنك وظيفة إصدار النقود إلى التأثير في اقتصاديات الدول من خلال التناسق بين حجم المعروض النقدي ومصلحة الاقتصاد واستقرار قيمة عملة الدولة، وأصبحت هناك رغبة في دعم استقلالية البنوك المركزية سياسيا وعدم تدخل الحكومات في أعمال تلك البنوك إلا أن هذه العلاقة أخذت منحى جديد بعد حدوث الكساد العالمي الكبير(**1929-1933**) حيث لجأت كثير من الدول إلى زيادة اقتراضها من مصارفها المركزية لتلبية إلى اتخاذ معظم الحكومات قرارات بتحويل ملكية هذه المصارف إلى ملكية الدولة.

إلا أنه يمكن القول بصفة عامة إن العلاقة بين البنوك المركزية والحكومات قد تطورت بصورة ملحوظة بعد الكساد العالمي الكبير وخصوصاً في الحقبة الأخيرة من القرن العشرين إذ أقدمت كثير من الدول على إعتماد برامج لإصلاح هياكلها الاقتصادية وخصوصا المالية منها وما يتعلق منها بالبنك المركزي إلى الأخذ بمبدأ الاستقلالية كشرط لتحقيق سياسة نقدية واقتصادية متوازنة[1].

المطلب الثاني: معايير، مؤشرات السلطة النقدية

تكاد تتق معظم الدراسات التي أجريت في موضوع استقلالية البنوك المركزية حول مجموعة من المعايير وتجتمع أهم هذه المعايير حول خمسة محاور رئيسية هي:

أولا: مدى التزام البنك المركزي بتمويل العجز في الإنفاق الحكومي ومنح التسهيلات الإئتمانية للحكومة. ومدى التزامه بشراء أدوات الدين الحكومية بشكل مباشر(سوق الإصدار الأولي) ومدى التزامه بمنح التسهيلات ائتمانية للحكومة وهيئاتها ومؤسساتها.

ثانيا: مدى حرية وسلطة البنك المركزي في وضع وتطبيق السياسة النقدية، وحدود تدخل السلطة التنفيذية في ذلك ومن هو صاحب القرار النهائي في حالة حدوث خلاف بين البنك المركزي والحكومة بشأن هذه السياسة.

ثالثا: أهمية هدف المحافظة على إستقرار الأسعار وقيمة العملة بالنسبة لبقية الأهداف لأخرى.

رابعا: مدى سلطة الحكومة في تعيين وعزل محافظ البنك المركزي وأعضاء مجلس الإدارة، وسلطتها فيما يخص ميزانية البنك ومدى تمثيل الحكومة في هذه المجالس.

خامسا: مدى خضوع البنك المركزي للمحاسبة والمساءلة أمام الهيئات الأخرى[2].

---

[1] خلف محمد حمد الجبوري، **دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة الى التجربة العراقية في ضوء قانون البنك المركزي** ، مجلة تكريت، كلية الإدارة والإقتصاد، المجلد7/العدد23/2011 ص73.

[2] قناد أسماء، **دور السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي ومالي، جامعة تلمسان، 2015-2016، ص: 61.

المطلب الثالث: أسباب المناداة باستقلالية السلطة النقدية

من أهم الأسباب الرئيسية التي أدت إلى المناداة باستقلالية البنوك المركزية هي:

- سعي الحكومات للسيطرة على البنوك المركزية لتوجيه السياسة النقدية بما يخدم سياستها المالية والاقتصادية من خلال تطبيق بعض السياسات النقدية التي تساهم في التضخم وتخدم الموازنة العامة كالإصدار النقدي بدون مقابل.
- انهيار نظام بروتن وودز وظهور ظاهرة التضخم في كل من الدول الرأسمالية المتقدمة والنامية، حيث كان ينظر إلى ظاهرة التضخم كنتاج للسياسة النقدية المطبقة من قبل البنوك المركزية.
- تأثير الإقتصاد السياسي على السياسة النقدية، وذلك ما يسمى(الدورة السياسية للنشاط الإقتصادي).
- إن إستقلالية البنوك المركزية عن الحكومة تجعله لا يخضع لها، وذلك في حالة طلبها أو إلحاحها على الإصدار النقدي الفائض لأن ذلك سيؤدي إلى إرتفاع الأسعار(زيادة التضخم) داخل إقليم الدولة.
- الإرتباط بين إستقلالية البنك المركزي، وبين استقرار الأسعار كهدف رئيسي للسياسة النقدية حيث كان للبنك المركزي أهداف عديدة مجبر على تحقيقها وهذه الأهداف معظمها أهداف خاصة بالسياسة الإقتصادية الكلية للدولة (كالتشغيل وتمويل عجز الميزانية)[1].

وهناك محورين أساسيين يمكن إعتبارهما من أهم مبررات الدعوة للإستقلالية هما:

1. حصيلة الدراسات النظرية التي أثبتت الحيز التضخمي للحرية المطلقة للحكومات في صنع السياسة النقدية.
2. الإرتباط بين استقلال البنك المركزي وبين اعتبار استقرار الأسعار بمثابة الهدف الأول والرئيسي للسياسة النقدية

المطلب الرابع: مبررات و محددات إستقلالية السلطة النقدية

نتعرف من خلال هذا المطلب إلى مبررات استقلالية السلطة النقدية ومحدداتها

الفرع الأول: مبررات الاستقلالية (أنصار إستقلالية السلطة النقدية)

استند مؤيدو استقلالية البنوك المركزية على العديد من الحجج والمبررات التي تدعم فكرة إستقلالية البنوك المركزية، ومن أهم هذه المبررات ما يلي:

- يمكن الإثبات بسهولة أنه إذا كان على مصممي السياسة المنتخبين أن يختاروا بين أهداف تتعلق بالتضخم و الإنتاج و العمالة، سيكون لديهم دافع للسعي وراء مكاسب في الإنتاج في الأجل القصير من خلال نقص السياسة النقدية غير التضخمية الذي يتعلق بتوزيع الدخل أو بقضايا الإيرادات.
- بما أن البنك المركزي هو الذي يقوم بالإصدار النقدي ينبغي المحافظة على استقلاله لأن الصلاحية المعطاة له قد تستغل من طرف السلطات العامة، لذا يجب أن يكون بعيدا عن التأثيرات الخاصة حتى

[1] عزوز علي، **مرجع سبق ذكره** ص:6.

يبقي قادرا على مقاومة الضغوطات التي يمكن أن يمارسها عليه المستفيدون من القروض، و أن فقد استقلاله فهذا يفقده أيضا مرونته بالنسبة للسياسة النقدية.

- توصلت *الدراسات التطبيقية التي بحثت في العلاقة بين استقلال البنك المركزي و بين معدلات التضخم إلى أنه كلما ارتفعت درجة استقلالية البنك المركزي كلما كان معدل التضخم منخفضًا دون التأثير على النمو.
- إن البنك المركزي هو المسؤول عن السياسة النقدية الرئيسية في أي بلد، والذي تتضمن أعماله مراقبة المؤسسات الأخرى وأيجاد التنسيق بينها، فلا بد أن يحظى البنك المركزي بالإستقلالية المطلقة[1].
- إن مصداقية السياسة النقدية وقدرتها على التحقيق والإبقاء على الاستقرار طويل الأجل للأسعار ومع الحد الأدنى من التكاليف الإقتصادية الحقيقية سوف تتحسن إذا كانت صياغة السياسة النقدية في أيدي مسؤولين بعيدين عن السياسة يكون بإستطاعتهم النظر إلى المدى البعيد[2].

الفرع الثاني: محددات الإستقلالية (معارضوا إستقلالية السلطة النقدية)

مثلما هناك من يؤيد فكرة إستقلالية البنوك المركزية عن الحكومات من خلال المبررات فإن هناك مجموعة من الأفكار والأراء التي جاء بها معارضوا إستقلالية البنوك المركزية والتي تمثلت بالأتي:

- أن الإستقلالية هي ليست شرطا ضروريا، وليست بالتأكيد شرطا كافيا لضمان بنك مركزي قوي وفعال.
- ويرى (دي كوك) أن البنك المركزي يجب أن يخضع لإجراءات رقابة الدولة ومن ثم فإنه ليس للبنك المركزي الحق بالمطالبة بإستقلال عن الحكومة وخاصة في شؤون السياسة النقدية وسياسة التحويل الخارجي.
- ويدعم (مالتون فريدمان) معارضته لوجود بنك مركزي مستقل بالقول أن مقدارا كبيرا من الأذى يمكن أن يلحق النظام النقدي عندما يخطأ عدد قليل ممن يمتلكون سلطة التأثير على هذا النظام[3].
- يرى أنصار هذا الرأي أن فكرة قيام مسؤولي البنوك المركزية غير المنتخبين بتحديد عنصر أساسي في السياسة الاقتصادية ينظر إليها أحيانا أنها تنافي لمبادئ الديمقراطية.
- مشكلة التكاليف المحتملة للخلافات التي قد تحدث بين سياسة مستقلة للنقد ومجالات السياسة الأخرى وخاصة سياسات الضرائب وأسعار الصرف.
- ومن أوجه القلق الأساسية بشأن الإستقلالية، أنها قد لا تقوم بالفعل بتحسين الأداء في مجال التضخم في الأجل الطويل[4].

---

[1] إكن لونيس، **السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة(2000-2009)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم الإقتصاد، فرع نقود وبنوك، جامعة الجزائر،2011، ص:91.

[2] محمد حمد الجبوري، **مرجع سبق ذكره**، ص:75.

* مثل دراسة (Bade et Parkin) عام 1980 والتي أجريت على 12 دولة، و كذلك دراسة الاقتصادي (Allisina) عام 1989 كذلك دراسة عام 1993للاقتصاديين(Allisina, et Summers).

[3] محمد حمد الجبوري، **مرجع سبق ذكره**، ص:76.

[4] زكريا الدوري، يسرا السمراني، **مرجع سبق ذكره**، ص: 120.

- إن السياسة النقدية يجب أن تنسق مع السياسات الحكومية فإذا كان البنك المركزي يتمتع بالإستقلالية فلا يوجد ضمان لإتساق وتوافق السياسة النقدية مع السياسات الأخرى.
- يرى بعض الإقتصاديين أن بعض البنوك المركزية لم تستخدم سياستها النقدية بالشكل المناسب والصحيح لذلك لابد من أن تحرم منها وتوكل هذه المهمة للحكومة.
- المعترضون على أن الإستقلالية أبعد من ذلك بإدعائهم أن السلطات النقدية قد استخدمت سياسات مصممة لتحقيق منافع ذوي المناصب الإدارية الهامة، وعليه ستبقى الإستقلالية بلا معنى وخالية من المضامين الحقيقية أمام هذا السلوك[1].

[1] عبد الحسين جليل الغالبي، **السياسات النقدية في البنوك المركزية**، الطبعة الأولى 2015، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان_الأردن، بدون سنة نشر،ص:102.

خلاصة

توصلنا من خلال هذا الفصل(استقلالية السلطة النقدية) إلى مجموعة من النتائج وهي أن البنك المركزي يمثل قمة و رأس الجهاز المصرفي، يتولى أمر السياسة الإئتمانية والمصرفية في الدولة ويشرف عليها، فهو حسب القانون مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، وله مجموعة من الوظائف يسهر على تأديتها فهو (بنك الإصدار، بنك البنوك، بنك الحكومة، الرقابة على الإئتمان) أما خصائصه يمكن إجمالها على أنها تتمتع بالقدرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية، والهيمنة على إصدار النقد وعملية الإئتمان في الإقتصاد الوطني، وفيما يخص الإسقلالية فهي قضية تعود جذورها الأولى إلى بداية القرن التاسع عشر وتعني حرية البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية دون الخضوع للتدخلات السياسية من قبل الحكومة، ولقد كانت هناك أسباب ساهمت في الدعوة والمناداة بهذه الإستقلالية وأهمها سعي الحكومة للسيطرة على البنوك المركزية لتوجيه السياسة النقدية بما يخدم سياستها المالية والإقتصادية .

ولقد عرفت هذه الإستقلالية دعماً كبيراً من طرف مؤيديها إلى جانب الإنتقادات التي تلقتها من طرف معارضيها إلا إنه يمكن القول أن البنوك المركزية استطاعت في الأخير الحصول على إستقلاليتها في كونها المشرف الأول والأخير على السياسة النقدية في الدولة.

الفصل الثالث:استقلالية السلطة النقدية في الجزائر

تمهيد

المبحث الأولـ: الإستقلالية وبنك الجزائر

المطلب الأولـ: استقلالية البنك المركزي قبل صدور قانون 10/90

المطلب الثاني: استقلالية البنك المركزي في إطار قانون 10/90

المطلب الثالث: استقلالية بنك الجزائر في إطار تعديلات قانون النقد والقرض

المبحث الثانـي: أهداف السياسة النقدية في ظل إستقلالية السلطة النقدية

المطلب الأولـ: أثر إستقلالية السلطة النقدية في تحقيق إستقرار الأسعار (التضخم)

المطلب الثاني: : أثر إستقلالية السلطة النقدية في تحقيق التشغيل التام (البطالة)

المطلب الثالث: أثر إستقلالية السلطة النقدية في تحقيق النمو الإقتصادي

المطلب الرابع: أثر إستقلالية السلطة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي

خلاصة.

تمهيد

إن أهمية موضوع إستقلالية البنوك المركزية ترجع إلى التطورات الإقتصادية والنقدية الدولية والمحلية التي شهدتها معظم دول العالم، فكان من بين الأسباب التي أدت إلى إستقلالية البنوك المركزية عدم كفاءة وفعالية السياسة النقدية خصوصاً في مجال مكافحة التضخم في بعض الدول، ويتمثل الهدف الرئيسي لإستقلالية البنوك المركزية في إدارة السياسة النقدية بحيث تكون أكثر فاعلية وتعمل على المحافظة على إستقرار المستوى العام للأسعار.

وفي هذا الشأن عمدت الجزائر على إصدار قانون رقم **10/90** المتعلق بالنقد والقرض الذي يعتبر من أهم القوانين الصادرة بشأن تنظيم وإصلاح الجهاز المصرفي عامة وبنك الجزائر بصفة خاصة، ومن خلال هذا الفصل سنتعرض إلى كل ما يتعلق بإستقلالية السلطة النقدية في الجزائر من الناحية التطبيقية.

ومن أجل توضيح ماسبق سنتطرق بالتفصيل في هذا الفصل إلى:

- الإستقلالية وبنك الجزائر (قبل صدور قانون 10/90، وفي إطاره، في إطار تعديلات قانون النقد والقرض).
- إستقلالية السلطة النقدية وأثرها في تحقيق أهداف السياسة النقدية (إستقرار الأسعار، التشغيل التام، النمو الإقتصادي، التوازن الخارجي).

المبحث الأول: الإستقلالية وبنك الجزائر

يعتبر البنك المركزي أول مؤسسة نقدية تم تأسيسها بالجزائر بموجب القانون رقم **144/62**، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى إستقلالية البنك المركزي الجزائري قبل قانون النقد والقرض **10/90**، وإلى إستقلاليته في إطار تعديلات قانون النقد والقرض.

المطلب الأول: إستقلالية البنك المركزي الجزائري قبل صدور قانون 10/90

بسبب غياب وسائل الرقابة الفعالة لم يكن البنك المركزي الجزائري في بداية الأمر يعكس حقيقة البنوك المركزية، وقد كانت معظم البنوك العاملة في الجزائر تلجأ إلى مراكزها الرئيسية في فرنسا في حالة حاجتها إلى التمويل على أساس أن الجزائر لم تخرج من منطقة الفرنك الفرنسي إلا في أكتوبر **1963**، الأمر الذي يجعل للتقلبات النقدية التي تحدث في فرنسا الأثر المباشر على الواقع المصرفي في الجزائر مما جعل بالبنك المركزي الجزائري يفشل في دوره كمسؤول عن السياسة النقدية في البلد[1].

بعد الإستقلال عملت الجزائر على تشكيل نظام مصرفي وبناء دولة إشتراكية تقوم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج وعرف هذا التطلع استحالة التخطيط الإقتصادي وسط فوضى المؤسسات المالية الأجنبية والأهداف التي كانت ترمي إليها الدولة لذلك تقرر تأميم البنوك الأجنبية ابتداءاً من **1966** وقد كان هذا القرار بداية لإعادة تشكيل النظام المصرفي حيث نتج عن ذلك ميلاد ثلاث بنوك تجارية تعود ملكية رأسمالها كليا إلى الدولة وهي: البنك الوطني الجزائري **BAN**، القرض الشعبي الجزائري **CPA**، بنك الجزائر الخارجي **BEA**[2].

أنشأ البنك المركزي بموجب القانون رقم **(62- 144)**، وقد كان ذلك في **13** ديسمبر **1963** المصوت عليه من طرف المجلس الوطني التأسيسي وفي **02** جانفي **1963** انطلق في تأدية مهامه فبمقتضى القانون **(62-144)** عهد للبنك المركزي كل المهام التي تتميز بها البنوك المركزية فهو المسؤول عن إصدار العملة (النقود) الصادرة بتاريخ **1964/04/10** تحت اسم الدينار الجزائري وتحديد معدل إعادة الخصم وكيفية استعماله وحسب قانون تأسيسه هو بنك البنوك ويجعله ذلك مسؤولاً عن السياسة النقدية والإقراضية وهو أيضا بنك الحكومة ويحتم عليه ذلك أن يقدم تسهيلاته لها عن طريق تقديم تسبيقات للخزينة أو إعادة خصم سندات مكفولة من طرفها[3].

أما فيما يتعلق بمسألة الإستقلالية في مضمون هذا التشريع، يمكن أن نستشفها من خلال المادة: **10** إذ تنص على أن المنظومة المصرفية تعد أداة تطبيق للسياسة التي تقررها الحكومة في إطار المخطط الوطني للتنمية، والمتعلقة بجمع الموارد وترقية الإدخار، وتمويل الاقتصاد وفقاً للقواعد المحددة في المخطط الوطني

---

[1] بن عبد الفتاح دحمان، **استقلالية السلطة النقدية دراسة حالة بنك الجزائر**، مجلة علمية محكمة ربع سنوية، العدد 482 القاهرة، 2006، ص ص 312-311.

[2] بورمة هشام، **مرجع سبق ذكره**، ص: 9.

[3] نوفل سمايلي، فضيلة بوطورة، **بنك الجزائر وإرساء قواعد الحوكمة المصرفية دراسة تقييمية تحليلية للفترة (2003-2005)**، مجلة الإقتصاد الجديد، العدد15-المجلد02-2010، ص:289.

للقرض. بحيث تسهر المنظومة المصرفية على تطابق المخصصات من الموارد المالية والنقدية مع أهداف المخططات الوطنية للتنمية. كما نصت المادة 37 من ذات القانون على أن البنك المركزي يمكنه أن يمنح الخزينة العمومية ديوناً في حساب جار يقرر مبلغها الأقصى المخطط الوطني للقرض. أما المادة 51 فقد جاء نصها على النحو التالي: "تدفع أرباح عمليات الصرف التي يقوم بها البنك المركزي للخزينة العمومية ومقابل ذلك تضمن الدولة البنك المركزي من أية خسارة قد تطرأ بسبب تنفيذ هذه العمليات وتجاوز الأرصدة المكونة لهذا الغرض[1].

المطلب الثاني: إستقلالية البنك المركزي الجزائري في إطار قانون 10/90

إن كل الإصلاحات التي سبقت فترة التسعينات لم تأتي بنتائج مرضية حيث أنها لم تسمح للمؤسسات بتحسين وزيادة إنتاجها ولا للبنوك بالقيام بمهامها كوسيط مالي، مما استدعى السلطات النقدية إلى تعزيز وتقوية النظام قصد تحقيق أكبر فعالية وهذا من خلال إصدار قانون النقد والقرض **10/90** المؤرخ في **14** أفريل[2] **1990**، حيث جاء هذا القانون على مسار تطور جديد للنظام المصرفي الجزائري وإبراز دور النقد والسياسة النقدية، وأعيد تنشيط وظيفة الوساطة المالية وللبنك المركزي مكانته وكل صلاحياته في تسيير النقد في ظل استقلالية واسعة.

1_ مضمون قانون النقد والقرض 10/90

1_1_ إستقلالية بنك الجزائر

في إطار قانون النقد والقرض أصبح البنك المركزي يسمى في تعامله مع الغير بنك الجزائر، وهو "مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي"[3] ويخضع بنك الجزائر إلى قواعد المحاسبة التجارية بإعتباره تاجرا وتعود ملكية رأسماله بالكامل للدولة ، وبالرغم من ذلك فهو لا يخضع للتسجيل في السجل التجاري ولا يخضع أيضا لأحكام القانون **88-01** المؤرخ في **1988/01/11** والمتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الإقتصادية ويستطيع أن يتبع فروعاً له أو يختار مراسلين أو ممثلين له في أي نقطة من التراب الوطني كلما رأى ذلك ضروريا ويسير بنك الجزائر جهازين هما: المحافظ ومجلس النقد والقرض[4].

وتتمثل مهام بنك الجزائر في إطار قانون النقد والقرض في:

- يقوم بتنظيم التداول النقدي، تسيير ومراقبة منح الائتمان، تسيير المديونية الخارجية ومراقبة تنظيم سوق الصرف.
- كما أن له الحق في إحتكار الإصدار النقدي والذي يجب أن تقابله سبائك ذهبية وعملات أجنبية وسندات الخزينة العمومية.

---

[1] بن عبد الفتاح دحمان، **مرجع سبق ذكره**، ص: 242.

[2] بحوصي محجوب، **مرجع سبق ذكره**، ص: 98.

[3] المادة 11 من **قانون النقد والقرض** المؤرخ في 1990/04/14، الجريدة الرسمية رقم 18، ص:3.

[4] طاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة الأولى 2001، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، الجزائر، ص ص:199-200.

- يستطيع القيام بجميع عمليات البيع والشراء، الرهن و إقراض العملات الأجنبية لحساب الخزينة العمومية كما تستطيع الشركات أن تفتح لديه حسابات بالعملة الصعبة.
- يستطيع القيام بجميع العمليات المتعلقة بإعادة الخصم وإقراض البنوك والمؤسسات المالية.
- يمنح البنك المركزي قروض للبنوك التجارية والمؤسسات المالية في أجل أقصاه سنة واحدة مقابل سبائك ذهبية، عملات أجنبية مع عدم القابلية لإعادة تمويل البنوك التي كانت سائدة سابقاً.
- تحديد التسبيقات التي يقدمها بنك الجزائر للخزينة العمومية بنسبة 10 % من الإيرادات العادية لآخر سنة مالية تفادياً للإصدار النقدي الزائد[1].

1_2_ مبادئ قانون النقد والقرض: تتمثل أهم المبادئ التي جاء بها قانون النقد والقرض فيما يلي:

أولاً: الفصل بين الدائرة الحقيقية والدائرة النقدية

كانت القرارات النقدية تابعة للقرارات الحقيقية على أساس كمي حقيقي في هيئة التخطيط ومثل هذه القرارات النقدية تتخذ على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية.

ثانياً: الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة المالية

وكانت بالفصل بين صلاحيات الخزينة العمومية والبنك المركزي، أي تحقيق استقلالية للبنك المركزي عن الخزينة، وهذه الأخيرة أصبحت وافقاً لهذا القانون ملزمة بتقليص ديونها اتجاه البنك المركزي، هذا من شأنه أن يؤدي إلى تراجع التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد، وأصبحت هذه العملية من إختصاص البنوك التجارية التي أعطيت لها عملية منح القروض على أساس الجدوى الاقتصادية للمشاريع لا على أسس إدارية.

ثالثاً: إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة

كل مبادئ قانون 10/90 أعادت الإعتبار للسياسة النقدية كمتغير أساسي في الاقتصاد، كما أعيد للبنك المركزي مهامه ووظائفه التقليدية[2].

2_ هيكل بنك الجزائر على ضوء قانون النقد والقرض 10/90

2_1_ المحافظ ونوابه

يعين بمراسيم رئاسية لمدة **06** سنوات وكذلك نوابه لمدة **05** سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة كما يتم إنهاء مهامهم بمراسيم رئاسية أيضاً ويكون ذلك في حالتين: العجز الصحي الثابت بواسطة القانون والخطأ الفادح وذلك بموجب مرسوم رئاسي يصدر من طرف رئيس الجمهورية[3]. ويقوم المحافظ بتحديد مهام وصلاحيات

---

[1] بحوصي محجوب، **المرجع أعلاه**، ص: 99

[2] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، الجزائر، ص ص:206-207.

[3] أحمد غربي، **مدى فعالية السياسة النقدية في التضغيل واستقرار الأسعار – حالة الجزائر** – مجلة الإقتصاد والمالية، جامعة المدية، ص: 12.

كل واحد من نوابه **(01)** ويمكن له كذلك أن يستعين بمستشارين فنيين من خارج دوائر البنك المركزي وأن يعين من بينهم وكلاء خاصين، لتلبية متطلبات العمل لمدة معينة والأعمال المحددة **(02)**[1].

ويتمتع محافظ بنك الجزائر بصلاحيات واسعة ومن خلالها يتولى:

- إدارة شؤون بنك الجزائر.
- يتخذ جميع الإجراءات التنفيذية ويقوم بجميع الأعمال في إطار القانون.
- يوقع بإسم بنك الجزائر جميع الإتفاقيات والمحاضر المتعلقة بالسنوات المالية ونتائج نهاية السنة وحسابات الربح والخسارة.
- يمثل بنك الجزائر كمدعي ومدعى عليه، ويتخذ جميع التدابير التنفيذية والإحتياطية التي يراها ملائمة.
- يشتري ويبيع جميع الأملاك المنقولة وغير المنقولة، وينظم مصالح بنك الجزائر ويحدد مهامها.
- يؤسس بالإتفاق مع مجلس القانون الأساسي لمستخدمي بنك الجزائر ضمن الشروط المحددة في القانون الأساسي.
- يعين ممثلي بنك الجزائر في مجالس المؤسسات الأخرى، في حالة إقرار مثل هذا التمثيل.
- تحديد صلاحيات نوابه وسلطاتهم.
- تستشيره الحكومة كلما وجب عليه مناقشة في مسائل تخص النقد والقرض أو تلك التي لها إنعكاسات على الوضع النقدي[2].

2_2_ مجلس النقد والقرض: يعتبر إنشاء مجلس النقد والقرض من العناصر الأساسية التي جاء بها قانون النقد والقرض بالنظر إلى المهام التي أوكلت إليه والصلاحيات الواسعة التي منحت له فهو يؤدي دورين أو وظيفتين، وظيفة مجلس إدارة بنك الجزائر ووظيفة السلطة النقدية في البلاد[3].

ويتكون مجلس الإدارة حسب (المادة18) من:

- المحافظ رئيسا.
- نواب المحافظ الثلاثة.
- ثلاثة موظفين ذوي أعلى درجة معينين بموجب مرسوم من رئيس الجمهورية بحكم كفاءتهم في المجالين الإقتصادي والمالي.
- يحل المستخلفون محل الموظفين في حالة غيابهم أو شغور وظائفهم حسب الشروط نفسها[4].

وله نوعان من الصلاحيات صلاحيته كمجلس إدارة وصلاحيته كسلطة نقدية وهي كالتالي:

---

[1] (1) المادة 29 من **قانون النقد والقرض** 14-04-1990.

(2) المادة 31 من **قانون النقد والقرض** 14-04-1990.

[2] عزوز علي، **قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات المصرفية الحديثة**، جامعة قاصدي مرباج(منشور) .10_20_2018، Univ. https://manifest.ourgla. dz

[3] بورمة هشام، **النظام المصرفي الجزائري وامكانية الإندماج في العولمة المالية**، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة سكيكدة، 2008-2009، ص:34.

[4] عبيدي الشافعي، **قانون النقد والقرض**، دار هدى،عين ميلة_الجزائر_2009، ص:18.

1.صلاحيات المجلس كمجلس إدارة: يتمتع مجلس النقد والقرض بصلاحيات واسعة لإدارة شؤون البنك المركزي ضمن الحدود المنصوص عليها في هذا القانون ومن صلاحياته حسب المادتين (42 و43) مايلي:

- حق الإطلاع على جميع الأمور المتعلقة بالبنك المركزي.
- إصدار الأنظمة التي تطبق على البنك المركزي والتدخل فيها.
- يحدد كل سنة ميزانية البنك المركزي وتعديلها إذا اقتضى الأمر.
- تحديد شروط توظيف الأموال الخاصة.
- إجراء المصالحات والمعاملات يكون بترخيص منه.
- توزيع الأرباح ضمن الشروط المنصوص عليها[1].

إن تكوين مجلس النقد والقرض ينطوي على مفهوم الإستقلالية للبنك المركزي عن الجهاز التنفيذي فيلاحظ أن أربعة أعضاء من هذا المجلس وهم يمثلون الأغلبية يتم تعينهم بمرسوم من رئيس الجمهورية هذا من جهة ومن جهة اخرى يمكن للمجلس أن يتخذ قرارات برغم غياب الأعضاء المعينين من طرف رئيس الحكومة لأن القرارات تتخذ بالأغلبية البسيطة. وتظهر إستقلالية البنك المركزي من خلال طبيعة العلاقة بين مجلس النقد والقرض والحكومة ممثلة في وزارة المالية بحيث يلاحظ أن قانون **10/90** منح المجلس صلاحية إصدار القوانين وذلك بعد أن يتم تبليغ مشاريع الأنظمة المعدة للإصدار إلى وزير المالية خلال يومين من موافقة المجلس، ويحق للوزير أن يطلب تعديلها وإذا لم يطلب الوزير المكلف بالمالية التعديل ضمن المهلة المذكورة تصبح هذه الأنظمة نافذة. وتنشر القرارات في الجريدة الرسمية ويمكن نشر القرارات في جريدتين يوميتين تصدران في مدينة الجزائر في حالة العجلة القصوى. ولكن يستطيع الوزير المكلف بالمالية طلب إلغاء القانون الصادر من قبل مجلس النقد والقرض وذلك إلى المحكمة الإدارية العليا[2].

2.صلاحيات المجلس كسلطة نقدية: يعتبر المجلس سلطة نقدية بموجب المواد **(44...50)** من قانون النقد والقرض حيث خولت له بصفته سلطة نقدية ضمن هذا القانون إصدار أنظمة مصرفية تتعلق بمايلي:

- إصدار النقد.
- مقاييس وشروط عمليات البنك المركزي لاسيما فيما يخص الخصم والسندات تحت نظام الأمانة ورهن السندات العامة والخاصة والعمليات المتصلة بالمعادن الثمينة والعملات.
- إصدار أنظمة تتعلق بغرفة المقاصة.
- شروط إعتماد البنوك والمؤسسات المالية وفتحها وكذا شروط إقامة شيكاتها لاسيما تحديد الحد الأدنى من رأسمال البنوك والمؤسسات المالية.
- شروط فتح مكاتب تمثيل البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر.

---

[1] خليفة عزي، **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري**، أرشيف الشؤون القانونية 1/02/2018 www.starimes.com

[2] بطاهر علي، **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثرها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية**، أطروحة دكتوراء، كلية العلوم الإقتصادية، فرع تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر، 2005_2006،(منشورة)، ص ص:48-49.

- حماية زبائن البنوك والمؤسسات المالية لاسيما في مجال العمليات مع هؤلاء الزبائن.
- تحديد السياسة النقدية والإشراف عليها ومتابعتها وتقييمها.
- المقاييس والقواعد المحاسبية التي تطبق على البنوك والمؤسسات المالية مع مراعاة التطور الحاصل على الصعيد الدولي في هذا الميدان.
- تحديد أهداف سياسة سعر الصرف وكيفية ضبط الصرف[1].

2_3_ اللجنة المصرفية: نص عليها قانون النقد والقرض حيث جاء في مادته **143** "تنشأ لجنة مصرفية مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية وعاقبة المخالفات المثبتة[2].

المطلب الثالث: إستقلالية البنك المركزي الجزائري في إطار تعديلات قانون النقد والقرض10/90

في هذا المطلب سنتناول أهم التعديلات التي طرأت على قانون **10/90** المتعلق بالنقد والقرض

1) واقع استقلالية بنك الجزائر وفقاً للأمر 01/01

صدر الأمر **01/01** بتاريخ **27** فبراير **2001** ليعدل ويتمم القانون رقم **10/90** المؤرخ في **14** أفريل **1990** والمتعلق بالنقد والقرض وأهم ما جاء به هذا التعديل:

- الفصل بين مجلس إدارة البنك المركزي ومجلس النقد والقرض، حيث أصبح بموجب هذا التعديل تسيير بنك الجزائر وإدارته محافظ يساعده ثلاث نواب ومرقبان، حيث يتكون مجلس الإدارة من المحافظ رئيساً ونواب المحافظ كأعضاء وثلاث موظفين ساميين يعينهم رئيس الجمهورية بناءاً على قدراتهم وكفاءتهم في الشؤون الإقتصادية والمالية. أما مجلس النقد والقرض فأصبح يتكون من أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر، وثلاث شخصيات يختارون بحكم كفاءتهم في المسائل النقدية والاقتصادية وهكذا صار عدد أعضائه عشرة بعد ما كان سبعة أعضاء ويتم تسيير مجلس النقد والقرض كما يلي:
- يستدعي المحافظ المجلس ويترأسه ويعد جدول أعماله، ويكون حضوره ستة أعضاء من المجلس على الأقل ضروريا لعقد اجتماعاته.
- تتخذ القرارات بالأغلبية البسيطة للأصوات وفي حالة تعادل عدد الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحاً ولا يجوز لأي عضو في المجلس أن يفرض من تمثله في اجتماعات المجلس.
- يجتمع المجلس مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل استدعاء من رئيسه ويمكن أن يستدعي للإجتماع كلما دعت الضرورة إلى ذلك بمبادرة من رئيسه أو أربعة أعضاء وصدر الأمر الأتي بأمر التعديل والذي يتمثل فيما يلي:

[1] مبروك حسين، **المدونة البنكية الجزائرية مع النصوص التطبيقية والإجتهاد القضائي والنصوص المتممة**، الطبعة الأولى2006، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر،2005، ص:29.

[2] المادة 143 من قانون النقد والقرض 10/90.

- تعدل أحكام المادة **19** من القانون **10/90**.
- تعدل أحكام الفرقتين الأولى والثانية في المادة **23** من القانون **10/90**[1].

2) واقع إستقلالية بنك الجزائر وفقاً للأمر 11/03

ظهر هذا القانون في **26** أوت **2003** بعد ما لاحظت السلطات الضعف الذي لازال يتخبط فيه أداء الجهاز البنكي مقارنة بالتحولات الإقتصادية السريعة خاصة بعد فضيحة بنك الخليفة والبنك الصناعي التجاري.

فجاء هذا الأمر بعدة نقاط تسمح لبنك الجزائر بممارسة صلاحياته بشكل أحسن حيث:

- تم الفصل بين مجلس الإدارة المكلف بتسيير البنك كمؤسسة وبين مجلس النقد والقرض الذي يمارس إختصاصات جوهرية في مجال سياسة النقد والقرض.
- توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض المخول بإختصاصات في مجال السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف والتنظيم والإشراف وأنظمة الدفع.
- إقامة هيئة رقابية، مكلفة بمهمة متابعة نشاطات البنك ولاسيما النشاطات المتصلة بتسيير مركزية المخاطر ومركزية المستحقات غير المدفوعة والسوق النقدية.
- يعزز القانون التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي ويشير هذا المضمون إلى شروط عرض التقارير الإقتصادية والمالية والتقارير المتصلة بالتسيير التي يرفعها بنك الجزائر إلى مختلف مؤسسات الدولة.
- ينشأ لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسيير الأرصدة الخارجية والمديونية الخارجية.
- ينظم سيولة أفضل في إنسياب المعلومات المالية التي أصبحت ضرورية بحكم مكافحة الآفات المعاصرة "تبييض الأموال".
- يصدر مجلس النقد والقرض نظام يحدد الحد الأدنى الجديد لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية وسيعمل على هذا الأساس بنك الجزائر على تعزيز التقييم لطلبات الإعتمادات الجديدة.
- يشكل قاعدة للرقابة على الوثائق والمستندات ويسمح بالتقييم والإطلاع السريع على تطور الوضعية المالية الخاصة بكل بنك[2].

3) الأمر رقم 04/10

جاء الأمر **04/10** المؤرخ في **26** أوت **2010** بهدف تعديل وتتميم الأمر رقم **11/03** المتعلق بالنقد والإئتمان، وتتمثل أهم النقاط التي تطرق إليها فيما يلي:

- إشتراط نسبة المساهمة الوطنية في إطار الشراكة بما لا يقل عن **51%** من رأس المال بالنسبة للترخيص بالمساهمات الخارجية في البنوك والمؤسسات المالية التي يحكمها القانون الجزائري.

---

[1] زعباط فاطمة، **أثر إستقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية دراسة حالة الجزائر (1962-2013)**، مذكرة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، 2016/2015، ص ص: 42،41.

[2] بحوص مجدوب،**مرجع سبق ذكره**،ص:105 -106.

- تعزيز الرقابة الداخلية من خلال وضع جهاز رقابة داخلي فعال[1].

4) الأمر رقم 10/17

صدر هذا الأمر **11** أكتوبر **2017**، الذي أدخل تعديل على نص المادة **45** من الأمر **11/03**، بحيث اقتصرت تعديلات الحكومة لقانون النقد والقرض على مادة واحدة فقط ألا وهي المادة 45 التي جاء في نصها "أنه بغض النظر عن الأحكام المخالفة يقوم بنك الجزائر إبتداءاً من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ بشكل استثنائي لمدة **05** سنوات بشراء مباشرة على الخزينة السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة من أجل المساهمة على وجه الخصوص في:

- ✓ تغطية إحتياجات تمويل الخزينة.
- ✓ تمويل الدين العمومي الداخلي.
- ✓ تمويل الصندوق الوطني للإستثمار[2].

[1] سليمان ناصر، أدم حديدي، **تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة**، المجلة الجزائري للتنمية الإقتصادية، عدد02/ جوان 2015 ص:15.

[2] المادة الأولى، القانون 10/17، المتعلق بالنقد والقرض، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** العدد 12،57 أكتوبر 2017 ، ص: 04.

المبحث الثاني: أهداف السياسة النقدية في ظل استقلالية السلطة النقدية

عرفت الجزائر عدة تغيرات نتيجة الإصلاحات التي أبرمتها الحكومات الجزائرية مع صندوق النقد الدولي بغية توفير التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية من خلال التحكم في الكتلة النقدية واستقرار الأسعار، وكذلك الرفع من معدلات النمو ومحاولة القضاء على الإختلالات في ميزان المدفوعات.

ومن خلال هذا المبحث سيتم تحليل تطور أداء السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترتين **(1980- 1989)** و**(1990-2015)**، وذلك من خلال مؤشرات الاستقرار الإقتصادي في الجزائر المتمثلة في: التضخم، البطالة، النمو الإقتصادي وميزان المدفوعات، حيث سنفصل كل مؤشر في مطلب بمقارنته مع الكتلة النقدية.

المطلب الأول: أثر إستقلالية السلطة النقدية في تحقيق إستقرار الأسعار(التضخم)

يعرف الإقتصاديون التضخم بأنه إرتفاع في المستوى العام للأسعار، فقد عرف الإقتصاد الجزائري في نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات ضغوط تضخمية شديدة كان لها أثر بالغ على الإقتصاد الوطني بحيث تتعدد أسبابه في الجزائر بسبب تحرير الدولة لأسعار بعض السلع مما أثر على المستوى العام للأسعار وهذا ما سنوضحه من خلال الجدولين:

الجدول رقم (01): تطور حجم الكتلة النقدية ومعدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1980-1989)

الوحدة: %

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	
معدل نمو الكتلة النقدية*	17.38	16.69	26.33	20.33	17.33	
التضخم**	9.19	14.66	6.16	6.02	8.19	
السنوات	1985	1986	1987	1988	1989	
معدل نمو الكتلة النقدية *	14.97	1.41	13	13	5.18	
التضخم**	10.5	12.4	7.4	5.9	9.3	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على: * الديوان الوطني للإحصائيات، البنك الدولي.

****الديوان الوطني للإحصائيات ONS.**

تمثل النسب في الجدول أعلاه والشكل أدناه معدلات التضخم في الجزائر للفترة (1980-1989)، بحيث سجل سنة 1980 نسبة 9,19% إلا أنه شهد إرتفاعاً كبيراً سنة1981 بنسبة 14,66% وهي أعلى نسبة يسجلها خلال هذه الفترة ويمكن تفسير ذلك بإرتفاع كتلة الإستثمارات التي تسببت في الضغط على الأجور، وبقي في تذبذب خلال السنوات التالية 1982إلى1985 ولكن مع تزامن الأزمة النفطية التي عرفتها الجزائر1986 إرتفع إلى أن وصل إلى 12,4 % متأثرا بإنخفاض أسعار النفط مما نتج عنه تقلص الكتلة النقدية M2إلى 1,41%وهو أدنى معدل تعرفه خلال هذه الفترة، وفي السنوات الأخيرة عرفت تراجعاً واضحاً بحيث سجلت سنة 1988 نسبة 5,9%وهذا دليل على تدخل الحكومة وبذلها مجهوداً في تخفيض الأسعار، أما

في سنة 1989 إرتفع معدل التضخم إرتفاعاً طفيفاً بنسبة 9,3% يصاحبه إنخفاضاً في الكتلة النقدية بنسبة 5,18%.

الشكل رقم (03): تطور حجم الكتلة النقدية ومعدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1980-1989)

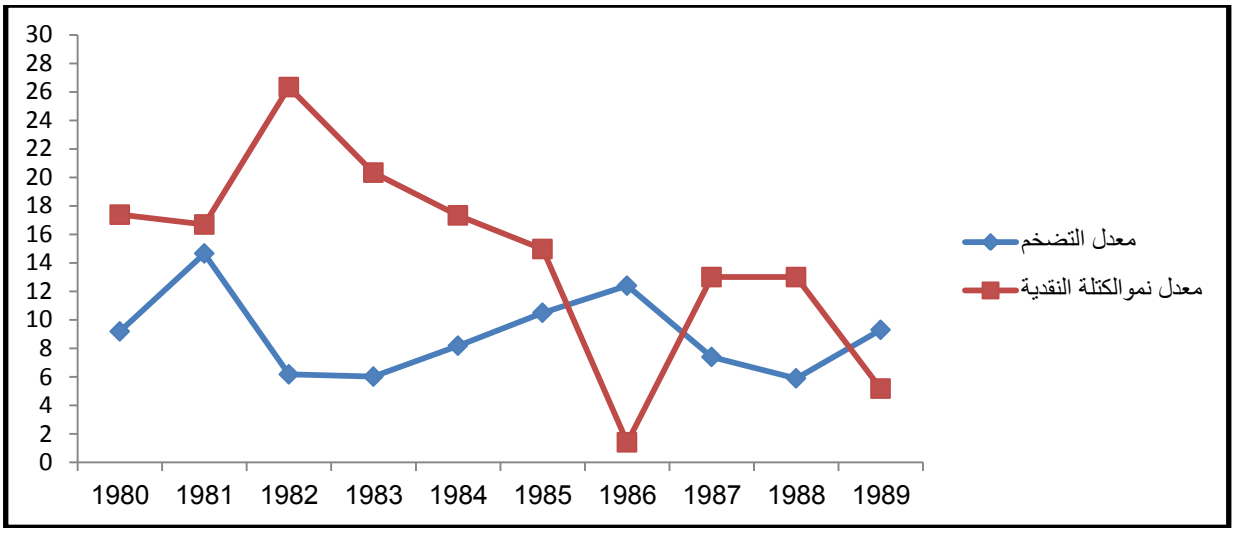

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (01)

الجدول رقم (02): تطور حجم الكتلة النقدية ومعدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

الوحدة: %

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
معدل نمو الكتلة النقدي	11,2	20,8	27,61	22,65	15,3	10,5	15	17,9
التضخم**	16,6	25,9	31,7	20,5	29	29,8	18,7	5,7
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
معدل نمو الكتلة النقدي	14	13	22,2	17,3	15,6	10,5	10,7	18,6
التضخم**	2,64	0,34	4,23	1,42	2,59	2,6	1,6	2,5
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل نمو الكتلة النقدي	16	3,2	15,4	19,9	11,46	7,35	12,28	0,3
التضخم**	4,86	5,74	3,91	4,52	8,89	3,26	2.9	4,2

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على: * الديوان الوطني للإحصائيات، البنك الدولي.

**** الديوان الوطني للإحصائياتONS.**

تشير معطيات الجدول والشكل أدناه أن معدلات التضخم عرفت إرتفاعاً متواصلاً خلال الفترة من (1990_1996) حيث بلغ نسبة 31,7% كأقصى حد له سنة 1992 ولعل السبب في الإرتفاع يرجع إلى رفع الحكومة الدعم عن الأسعار حيث لجأت الجزائر إلى تقليص الدعم الموجه للمواد الأساسية، وكذلك إرتفاع معدلات السيولة والتوسع النقدي المتتالي خلال هذه الفترة.

وبعد سنة 1996 شهدت وتيرة التضخم إنخفاضاً حيث بلغ نسبة 0,34% سنة 2000 كأدنى حد لمعدل التضخم تعرفه الجزائر منذ الإستقلال وذلك بسبب الإجراءات التي إنتهجتها الحكومة في إطار برنامج التعديل الهيكلي كتحرير الأسعار وتقليص معدل نمو في الكتلة النقدية بسبب إتباعها سياسة تقشف صارمة تمثلت في تخفيض عجز الميزانية وتجميد أجور العمال، وتخفيض العملة، وتقليص حجم الإنفاق العام بالحد من تمويل الإستثمارات العمومية وهذا دليل على نجاح السياسة النقدية في الجزائر في التحكم في هذا الهدف، وتفسر عودة إرتفاع معدل التضخم إلى 4,23% سنة 2001 وذلك راجع لنمو الكتلة النقدية M2 إلى 22,2% بسبب زيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية وتحسن أسعار النفط وظهور برنامج الإنعاش الإقتصادي الذي أقره رئيس الجمهورية في أفريل 2001، ثم إنخفض سنة 2002 وبما أن معدل التضخم المستهدف الذي حدده بنك الجزائر هو3%، فنلاحظ أن معدلات البطالة في سنة 2003_2004_2007 تجاوزت هذا المعدل وهذا راجع إلى نمو فائض السيولة المصرفية، وقد استطاع بنك الجزائر التحكم في هذا المشكل بإستعمال أداة إسترجاع السيولة رغم ذلك بات مرتفعاً مقارنة بالمعدل المستهدف 3% وهذا راجع إلى معدلات التضخم المستوردة نتيجة الأزمة المالية.

وابتداءاً من سنة 2008_2009 شهد معدل التضخم إرتفاعاً ملحوظاً فقد إنتقل من3,5% سنة 2007 إلى 5,74%سنة 2009، وفي سنة 2011 عاودت وتيرة التضخم الإرتفاع ولكن بشكل طفيف إلى حدود 4%.

وأما سنة 2012 سجلت معدل التضخم بمعدل 8,89 % ويفسر ذلك بتزايد الأسعار لبعض المنتجات الطازجة في الثلاثي الأول من سنة 2012 وقصد الحد من الضغوط التضخمية التي ظهرت من بداية 2011 إتخذت السلطات العمومية تدابير تدعيم مناسبة أدت إلى تخفيض الأسعار العالمية للمنتجات الأساسية في 2012 (ما يقارب10%) منتجات الأساسية المستوردة لم تعكس بشكل كامل هذا الإنخفاض بل تطورت في الإتجاه المعاكس للميل التنازلي لهذه الأسعار وبالرغم من ذلك فقد عرفت تراجعاً سريعاً بنسبة 2,9% سنة 2014 بإنخفاض قدره 6 %مقارنة بسنة 2012 ليرتفع من جديد بنسبة 4,2 %سنة 2015[1].

وفيما يخص علاقة الكتلة النقدية بالتضخم

في سنة 1986 إنخفضت الكتلة النقدية إنخفاضاً قهرياً بفارق 13,56%مقارنة بسنة 1985 إلا أن معدل التضخم قابله بزيادة بنسبة 12,4% سنة 1986. .

في سنتي 1987-1988 عرفت الكتلة النقدية ثباتاً واستقراراً بنسبة 13% في حين أن التضخم إنخفض بنسبة 5,9% سنة 1988.

[1] بنك الجزائر، **التطورات الإقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013**، ديسمبر2013، ص ص9-10.

شهدت سنة 1992 توسعاً نقدياً أثر بشكل كبير على معدل التضخم ليرتفع إلى 31,7% مقارنة بسنة 1991 ليتدخل حينها البنك المركزي لتحكم في كمية المعروض النقدي لتنخفض الكتلةM2 إلى 22,65% مما أدى إلى إنخفاض معدل التضخم في نفس السنة إلى 20,5% في حين أن السنتين الأخيرتين 2014_2015 انخفاضاً في الكتلة وصل إلى غاية 0,3 بينما التضخم تضاعفت نسبته سنة 2015.

فعدم وضوح واستقرار العلاقة بين نمو المجمع النقدي M2 ومعدل التضخم يوحي بأنه لا يعبر عن الهدف الوسيط الملائم للسياسة النقدية.

لتفسير تغير مستوى الأسعار بإعتبار أن صافي الأصول الأجنبية أصبح يلعب الدور الرئيسي في توسيع السيولة في الإقتصاد الوطني بحيث تجاوز صافي الأصول الأجنبية المجمع M2 ابتداءاً من سنة 2005[1].

الشكل رقم (04): تطور حجم الكتلة النقدية ومعدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

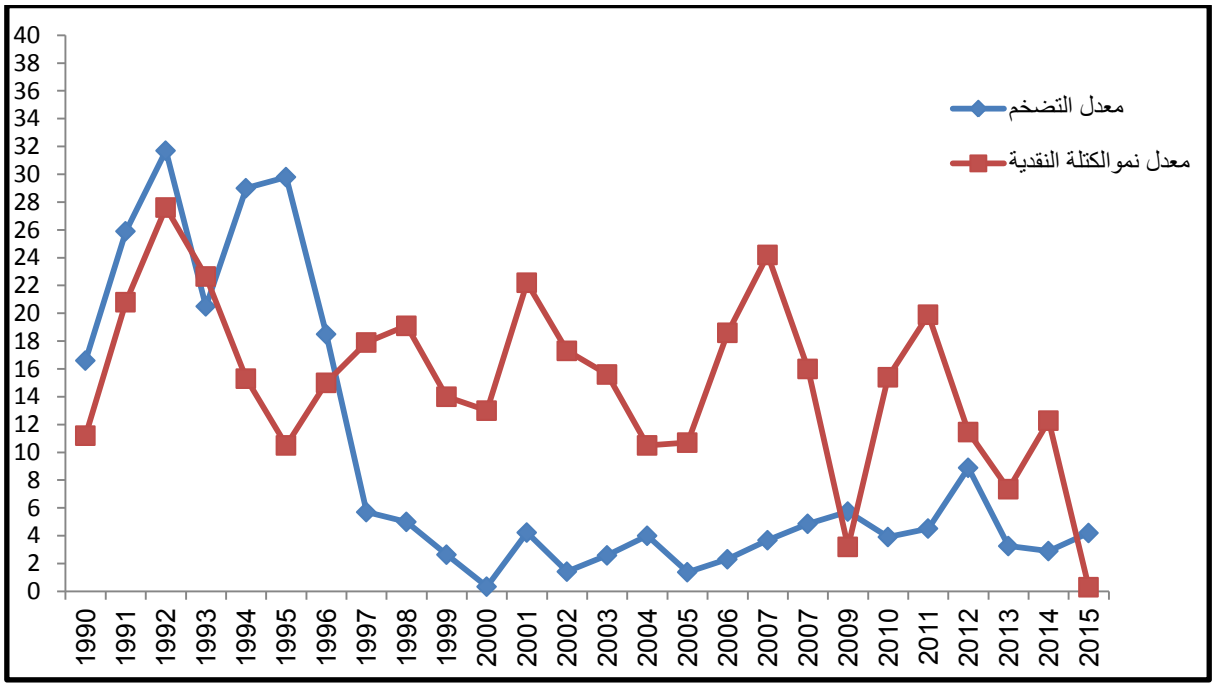

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (02)

من خلال الطرح السابق نلاحظ بوضوح أن معدلات التضخم خلال فترة الثمانينات شهدت مستويات مرتفعة بأعلى معدل وصل إلى 5,9% سنة 1988 مقارنة بفترة التسعينات و الألفينيات التي تزامنت بصدور قانون النقد والقرض 90-10 الذي بدوره منح إستقلالية للبنوك المركزية للتحكم في شؤون النقد والإئتمان، فقد ساهمت سياسة بنك الجزائر في تخفيض التضخم مع بداية القرن الحادي والعشرين خاصة مع تسجيل معدل قياسي للتضخم لم يبلغه من قبل (0,34% سنة2000)، وقد قام بنك الجزائر بشكل عام إعداد نموذج للتنبؤ بالتضخم على المدى القصير وبشكل خاص تعزيز الوسائل غير المباشرة للسياسة النقدية منذ سنة 2000، كما تم إعتبار التضخم هدفاً محدداً للسياسة النقدية وذلك ابتداءاً من الأحكام التشريعية

[1] طيبة عبد العزيز، **فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم إحتياطات الصرف الاجنبي خلال الفترة (2000-2011)**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 12، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، ص: 29.

الجديدة التي جاء بها الأمر رقم (10-04) الصادر في 2010/08/26 المعدل والمتمم للأمر رقم(03-11) المتعلق بالنقد والقرض الذي ركز بشكل أساسي على تعزيز دور بنك الجزائر في الحفاظ على الإستقرار النقدي والمالي كهدف نهائي وصريح للسياسة النقدية[1].

ويرى أنصار الإستقلالية الذين نادوا بإستقلالية البنوك المركزية أنه كلما كان البنك مستقل أكثر وبعيد عن الضغوط السياسية من جانب الحكومة فإن السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي سوف تؤدي إلى إستقرار الأسعار وخفض معدلات التضخم، أي أن هناك علاقة عكسية بين درجة الإستقلالية ومعدلات التضخم[2].

وأخيراً نستطيع القول أن إستقلالية البنك المركزي الجزائري كان له تأثير إيجابي واضح وكبير على معدلات التضخم، وعلى العموم وحسب إعتراف بنك الجزائر في تقاريره السنوية فإن السياسة النقدية نجحت في تحقيق الإستقرار النسبي لمعدلات التضخم بمستويات تتقارب مع معدل التضخم المستهدف الذي حدد بنسبة 3%.

المطلب الثاني: أثر إستقلالية السلطة النقدية في تحقيق التشغيل التام (البطالة)

تعاني جل إقتصاديات العالم من مشكلة البطالة التي باتت تهدد تماسك واستقرار المجتمعات خاصة في الدول النامية وعلى رأسها الجزائر بمعدلات مرتفعة و متزايدة، مما ينتج عنه من أثار سلبية تنعكس على الجانب الإجتماعي بالدرجة الأولى ثم الجانب الإقتصادي والذي بدأ مع منتصف ثمانينات القرن الميلادي العشرين.

الجدول رقم (03): تطور حجم الكتلة النقدية ومعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1980-1989)

الوحدة: %

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984
معدل نمو الكتلة النقدية*	17,38	16,69	26,33	20,33	17,33
البطالة**	12	13,2	16,3	13,7	8,7
السنوات	1985	1986	1987	1988	1989
معدل نمو الكتلة النقدية*	14,97	1,41	13	13	5,18
البطالة**	9,7	11,4	21,4	15,2	18,1

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على:* الديوان الوطني للإحصائيات.

****الديوان الوطني للإحصائيات، البنك الدولي.**

[1] محمد راتول، صلاح الدين كروش، **تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)**، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العدد66/ ربيع 2014: ص113.

[2] خلف محمد حمد الجبوري، **مرجع سبق ذكره**، ص: 79

يشير لنا الجدول أعلاه والمنحنى أدناه أن نسبة البطالة في الجزائر سجلت نسبة 12% سنة 1980، ثم ارتفعت إلى 16,3% سنة 1982 ويعود ذلك إلى تراجع الإستثمارات العمومية (إعادة هيكلة الإستثمارات) وهو ما أدى إلى إنخفاض مناصب الشغل المتوفرة سنوياً ولكن السلطات العمومية حاولت تغطية ذلك بإنشاء مناصب شغل في قطاعات أخرى كالتجارة، السياحة والإدارة، ثم تراجعت هذه النسبة إلى أن وصلت إلى أدنى حد لها بنسبة 8,7%، وفي سنة 1986 حدثت الأزمة النفطية التي كان لها تأثير سلبي وقوي على أحوال العمالة وطرق التشغيل، حيث بدأت معدلات البطالة في الإرتفاع خلال السنتين التاليتين 1988-1989 بمعدلات التالية على التوالي 15,2% ،18,1%.

الشكل رقم (05): تطور حجم الكتلة النقدية ومعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1980-1989)

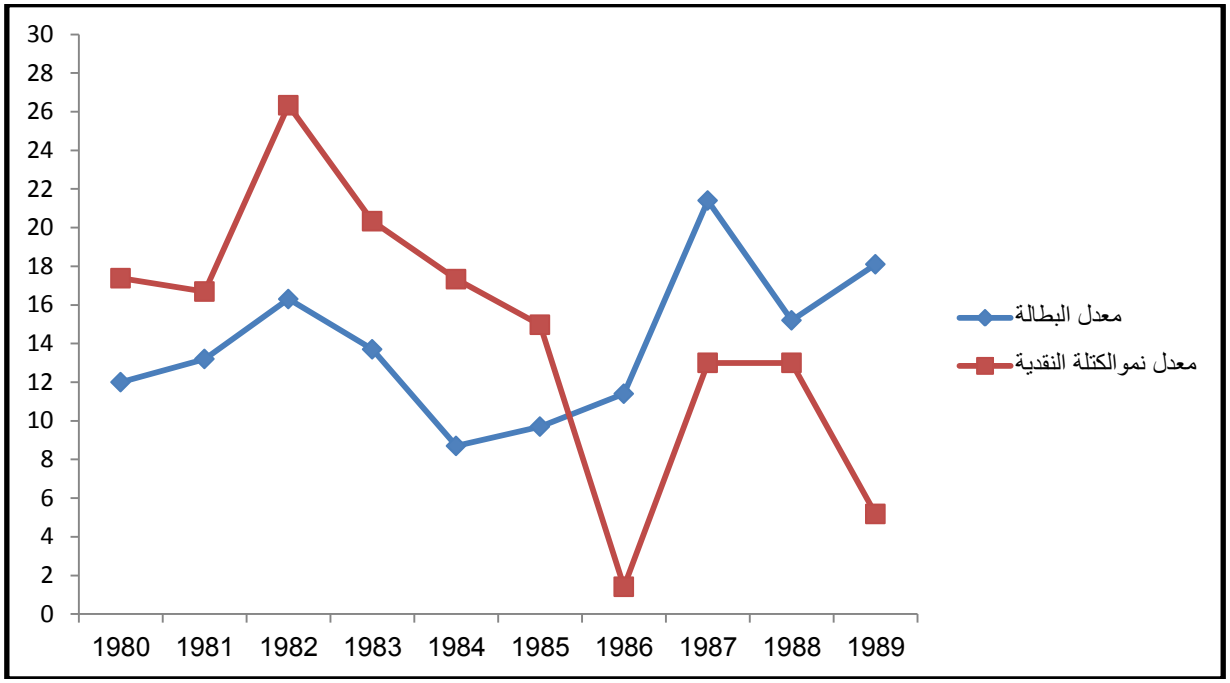

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم(03)

الجدول رقم (04): تطور حجم الكتلة النقدية ومعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

الوحدة:%

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل نمو الكتلة النقدية*	11,2	20,8	27,61	22,65	15,3	10,5	15	17,9	19,1
البطالة**	19,7	21,2	23,8	23,15	24,36	28,1	25,9	26,4	28
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل نمو الكتلة النقدية*	14	13	22,2	17,3	15,6	10,5	10,7	18,6	24,2
البطالة**	29,3	29,8	27,3	25,7	23,7	17,7	15,3	12,3	11,8
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
معدل نمو الكتلة النقدية*	16	3,2	15,4	19,9	11,46	7,35	12,28	0,3	
البطالة**	11,3	10,2	10	10	11	9,8	10,6	11,2	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على:* الديوان الوطني للإحصائيات ، والبنك الدولي.

**** الديوان الوطني للإحصائياتONS.**

يتضح من خلال الجدول أعلاه والشكل أدناه أن الجزائر شهدت تزايداً في معدل البطالة بنسبة 19,7% في سنة 1990، وهذا راجع إلى نقص الإستثمارات، مع العلم أن فترة التسعينات عرفت هجرة سكانية كثيفة من الأرياف نحو المدن، بحثاً عن فرص العمل، مما أدى إلى إرتفاع معدلات البطالة، ثم استمرت نسبتها في إرتفاع إلى أن وصلت إلى 24,36% سنة 1994 ليرتفع إلى 28,1% سنة 1995 لتبلغ ذروتها سنة2000 حيث لامس30%، و يبرر هذا الإرتفاع السياسة الإنكماشية المطبقة إلى غاية سنة 2000 وإنخفاض النشاط التنموي نتيجة الضائقة المالية التي مرت بها البلاد خلال هذه الفترة بسبب إنخفاض أسعار البترول وعجز المؤسسات العمومية بسبب إنخفاض الدينار الأمر الذي ينعكس سلباً على الطلب الكلي و الإستثمار والعمالة ، وابتداءاً من سنة2001 تراجعت لتصل إلى 12,3 سنة 2006 وذلك بسبب تطبيق برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي، ومن سنة 2009-2011 عرفت نوع من الإستقرار بنسبة 10%، وبعد هذه الفترة عرفت الجزائر إرتفاعاً طفيفاً سنة 2012 بنسبة 11%، ثم تراجعت من جديد إلى 9,8% سنة

2013 وهي أدنى نسبة تحققها خلال هذه الفترة ، وقد يرجع السبب إلى توجه الجزائر إلى سياسة توسعية. ثم إرتفعت في سنة 2015 التي بلغت نسبتها 11,2%، وهو مايدل على أن السلطات وضعت مشكلة البطالة من أولوياتها بخلق مناصب شغل والحد من المعدل العالي للبطالة والقبول بمعدل تضخم مرتفع قليلاً.

وبالنسبة لعلاقة الكتلة النقدية بالبطالة نلاحظ

بالرغم من الزيادة التي عرفتها الكتلة النقدية في فترة الثمانينات والتي تمثل أقصى نسبة لها سنة 1982 بمعدل 26,33%غير أن معدل البطالة إرتفع مقارنة بسنة 1981.

ابتداءاً من سنة 2009 إلى غاية سنة 2011 تبين أن الكتلة النقدية عرفت ارتفاعاً واضحاً ومستمراً في حين أن معدلات البطالة لم تتأثر بهذه الزيادة وبقيت ثابتة خلال هذه السنوات.

وفي سنة 2015 إنخفضت الكتلة النقدية إلى أدنى مستوى بنسبة 0,3% مقارنة بسنوات السابقة، بينما أن التضخم شهد زيادة بنسبة 11,2% في نفس السنة. وعليه يمكن القول أنه كلما زادت الكتلة النقدية تصاحبها زيادة في نسب البطالة والعكس بمعنى عدم وجود أي تأثير للكتلة في خفض من معدلات البطالة.

الشكل رقم (06): تطور حجم الكتلة النقدية ومعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

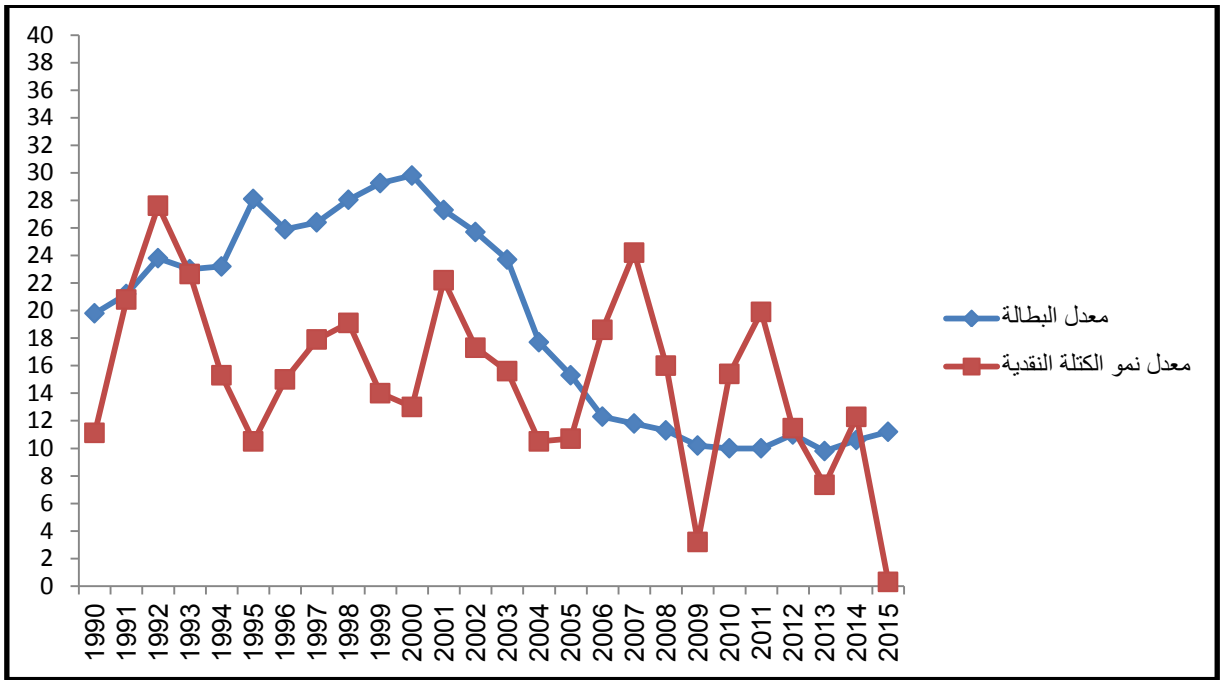

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول(04)

تمر مكافحة البطالة في الجزائر عبر إنعاش الإستثمار والنمو يرتبط هدف التشغيل الذي يمثل الهدف الثاني للسياسة النقدية بهدف تحقيق نمو اقتصادي لذا فإن عدم تحقيق الهدف الأخير ينعكس سلباً على هدف التشغيل، الأمر الذي يحمل السياسة النقدية انتكاساً أخر يظهر من خلال تزايد معدلات البطالة خلال الفترة (1990-2015).

وحسب النظرية الكينزية أنه لحل مشكلة البطالة يجب تنشيط الطلب الكلي الفعال، ويتطلب ذلك تنشيط الإستثمار عن طريق تخفيض معدلات الفائدة للإقتراب من حالة العمالة الكاملة[1]، لكن ذلك لم يحصل في الإقتصاد الجزائري وذلك لأسباب عديدة منها:

- نقص الإستثمارات.
- طول المرحلة الإنتقالية لخوصصة المؤسسات العمومية.
- عدم توفر المناخ المناسب لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر.
- عدم تشجيع الإستثمار الخاص.[2]

وبالتالي نستطيع القول أن السياسة النقدية لم تتمكن من تحقيق هدف التشغيل، لأنه مرتبط بالنمو من جهة وعدم توفر العوامل الضرورية لذلك من جهة اخرى.

وفيما يخص تأثير الإستقلالية فإنها لم يكن لها أي تأثير بحيث أن الفترة (1980-1989) التي سبقت الإستقلالية شهدت تحسن في اليد العاملة مع توفر مناصب شغل ويظهر ذلك من خلال تحقيق أدنى نسبة لها 8,7%سنة 1984 أما الفترة (1990-2015) فقد سجلت معدلات مرتفعة مقارنة بالفترة السابقة.

المطلب الثالث: أثر إستقلالية السلطة النقدية في تحقيق النمو الإقتصادي

تتغير معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر على حسب الأوضاع الإقتصادية السائدة وخاصة أوضاع السوق البترولية لأن النمو الإقتصادي في الجزائر مرهون بالنمو في قطاع المحروقات.

الجدول رقم (05): تطور حجم الكتلة النقدية ومعدلات النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-1989)

الوحدة: %

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984
معدل نمو الكتلة النقدية*	17,38	16,69	26,33	20,33	17,33
النمو الإقتصادي**	0,7	2,9	6,4	5,4	5,5
السنوات	1985	1986	1987	1988	1989
معدل نمو الكتلة النقدية*	14,97	1,41	13	13	5,18
النمو الإقتصادي **	3,6	0,4	-0,7	-0,1	4,4

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على:* الديوان الوطني للإحصائيات، البنك الدولي.

****محمد مراس، قياس علاقة التكامل المتزامن بين الإستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات النمو الإقتصادي في الجزائر**، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية –العدد 02/ جوان 2015 ص:7.

[1] صالح مفتاح، **أهداف السياسة النقدية في الجزائر 1990-2000**، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، فيفري 2004 ص: 7

[2] بلعزوز بن على، طيبة عبد العزيز، **مرجع سبق ذكره**، ص:25

شهدت هذه الفترة (1980- 1989) تذبذبات حادة في معدلات النمو الاقتصادي يمكن تفسيرها بالتقلبات الحادة في أسعار النفط، حيث نلاحظ في 1980 نسبة النمو الاقتصادي قدرت بنسبة 0,7% ثم إرتفعت في 1982 بفارق 5,7 %ويفسر ذلك بإرتفاع الكتلة النقدية M2إلى26,33 % الذي يعكس مدى الإفراط في إصدار النقود وعدم وجود سياسة نقدية واضحة مما ساهم ذلك في زيادة الإستثمارات أو تحريك الطاقات الإنتاجية بشكل مستمر، لكن الأوضاع المالية التي شهدتها الجزائر وتدهور اسعار البترول خفضت معدل النمو إلى غاية 0,4% واستمر هدا الوضع بالتدهور إلا أن سجل قيمتين سالبتين لسنتين التاليتين1987-1988، ثم عاودت معدلات النمو في الإرتفاع من جديد بنسبة 4,4%سنة 1989.

الشكل رقم (07): تطور حجم الكتلة النقدية ومعدلات النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-1989)

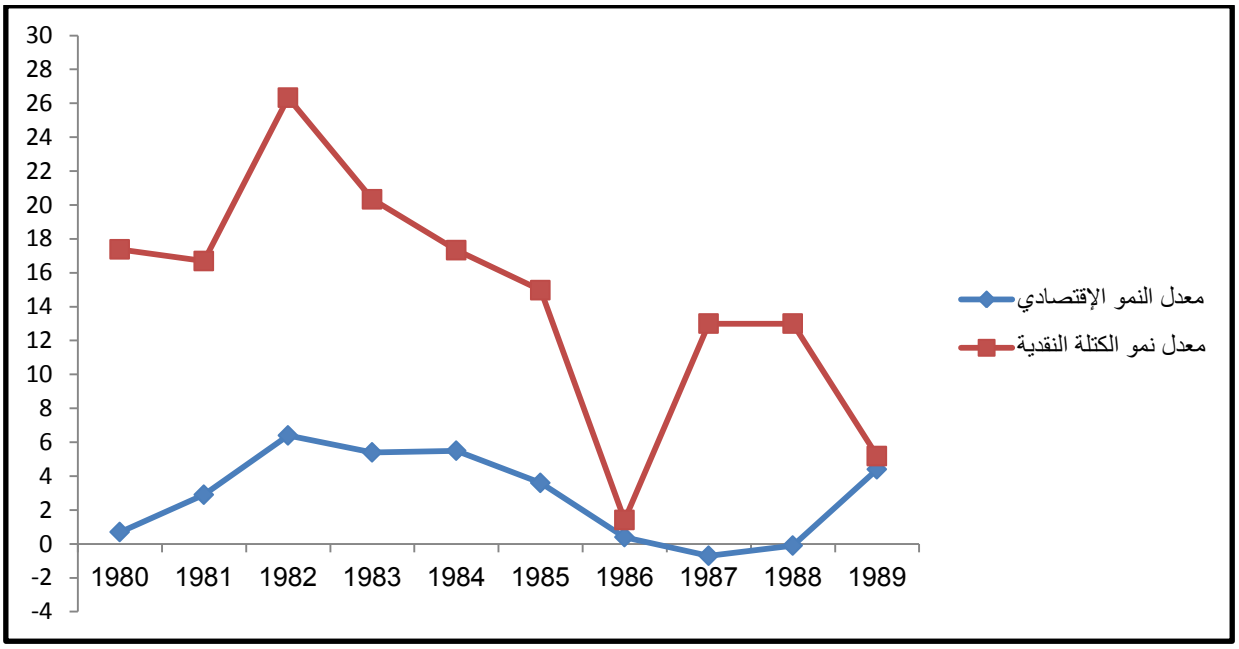

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول (05)

الجدول رقم (06): تطور حجم الكتلة النقدية ومعدلات النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

الوحدة: %

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل نمو الكتلة النقدية*	11,2	20,8	27,61	22,65	15,3	10,5	15	17,9	19,1
النمو الإقتصادي**	0,8	-1,2	1,8	-2,2	-0,9	3,9	4,1	1,1	5,1
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل نمو الكتلة النقدية*	14	13	22,2	17,3	15,6	10,5	10,7	18,6	24,2
النمو الإقتصادي**	3,2	2,2	2,6	4,7	6,9	5,2	5,1	2	3,4
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
معدل نمو الكتلة النقدية*	16	3,2	15,4	19,9	11,46	7,35	12,28	0,3	
النمو الإقتصادي**	2,4	1,9	3,6	2,8	3,3	2,8	3,8	3,9	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على: * الديوان الوطني للإحصائيات، البنك الدولي.

**** مؤشرات البنك الدولي.**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه والشكل أدناه أن معدلات النمو الإقتصادي عرفت بداية التسعينيات تذبذباً ملحوظاً ليسجل معدلات سالبة للسنوات التالية 1991-1993-1994 وهذا راجع إلى عدم إمكانية الوصول إلى معدلات نمو منتظمة خلال هذه السنوات، لكنه عرف نمواً موجباً بنسبة 5,1% سنة 1998 وذلك راجع إلى تحريك قطاع الصناعة في تلك السنة بالإضافة إلى الموسم الفلاحي الجيد، ومع بداية الألفينيات بدأ الناتج المحلي الإجمالي ينمو بوتيرة مستمرة إلى غاية 2003 بنسبة 4,7% و6,9% ليستقر عند سنتي 2004 و2005 بنسبة 5% ويغزى هذا التزايد إلى قطاع النفط من الدرجة الأولى إضافة إلى انطلاق مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي الذي رصد له مبلغ قدر ب7 مليار دولار إلا أن هذه الزيادة لم تكن كافية بحيث سجل معدل الناتج المحلي نسب ضئيلة نوعا ما قدرت ب 2 %و3,4% للسنتين التاليتين على التوالي 2006-2007.

أما سنة 2009 فقد سجلت معدل 1,9% وذلك راجع إلى الصدمة الخارجية التي تعرضت لها الجزائر عقب 2008. ثم تسارع النمو الإقتصادي بصورة طفيفة في سنة 2010، إزداد إجمالي الناتج الداخلي بنسبة 3% منجراً بقطاعات الخدمات والبناء والأشغال العمومية التي بقيت نشاطاتها مرتفعة رغم تباطؤ واضح، والفلاحة بالرغم من الإنخفاض القوي في محصول الحبوب[1].

إن إستمرار الركود في قطاع المحروقات منذ سنة 2006 يرمي بثقله على نشاط الإقتصاد الوطني ويستدعي أداء أقوى للنمو خارج المحروقات في هذا السياق، سجلت سنة 2012 تحسنا طفيفا في النمو الإقتصادي (3,3% مقابل 2,8 % في 2011) منجراً بأداء القطاعات خارج المحروقات 7,1 %مقابل 6,1% في 2011) خصوصاً أداء الصناعة والبناء والأشغال العمومية[2].

أما سنتي 2013-2014 فقد عرفت تذبذباً بين الإرتفاع والإنخفاض بنسب 2,8% و3,8% على التوالي، وكأخر سنة إستطاعت الجزائر أن تحتفظ بمعدل نمو مقبول بنسبة 3,9%عام 2015.

أما بالنسبة لعلاقة الكتلة النقدية بالنمو الإقتصادي فالملاحظ أنه خلال سنة 1982 طرأت زيادة في الناتج المحلي الإجمالي مع زيادة فعلية في الكتلة النقدية لنفس السنة مقارنة 1981 أما سنة 1986 أظهرت العكس بحيث شهدت الكتلة النقدية إنخفاضاً في نفس الوقت تدهور في النمو الإقتصادي بالنسبة للسنة الفارطة. في سنة 1989 كان هناك تحسن في الناتج المحلي الإجمالي بعد العجز الذي عرفته 1988 في سنة إلا أن الكتلة النقدية كانت منخفضة من سنة 2013 إلى 2015 حقق النمو الإقتصادي زيادة لكن في نفس الوقت إنخفاض في الكتلةM2 بإستثناء 2014 إين عرفت الكتلة تحسنا مؤقتاً.

وكنتيجة لما سبق فإن معدلات الكتلة النقدية والنمو الإقتصادي لا توجد بينهما علاقة وتوافق، أي عدم وجود استقرار في الإقتصاد الجزائري في الفترة محل الدراسة (1980-2015).

والمنحنى التالي يوضح أهم التغيرات التي طرأت على مستوى الناتج المحلي الإجمالي:

[1] بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2010 التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر**، جويلية 2011: ص22

[2] بنك الجزائر، **التطورات الإقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013**، ص:10

الشكل رقم (08): تطور حجم الكتلة النقدية ومعدلات النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

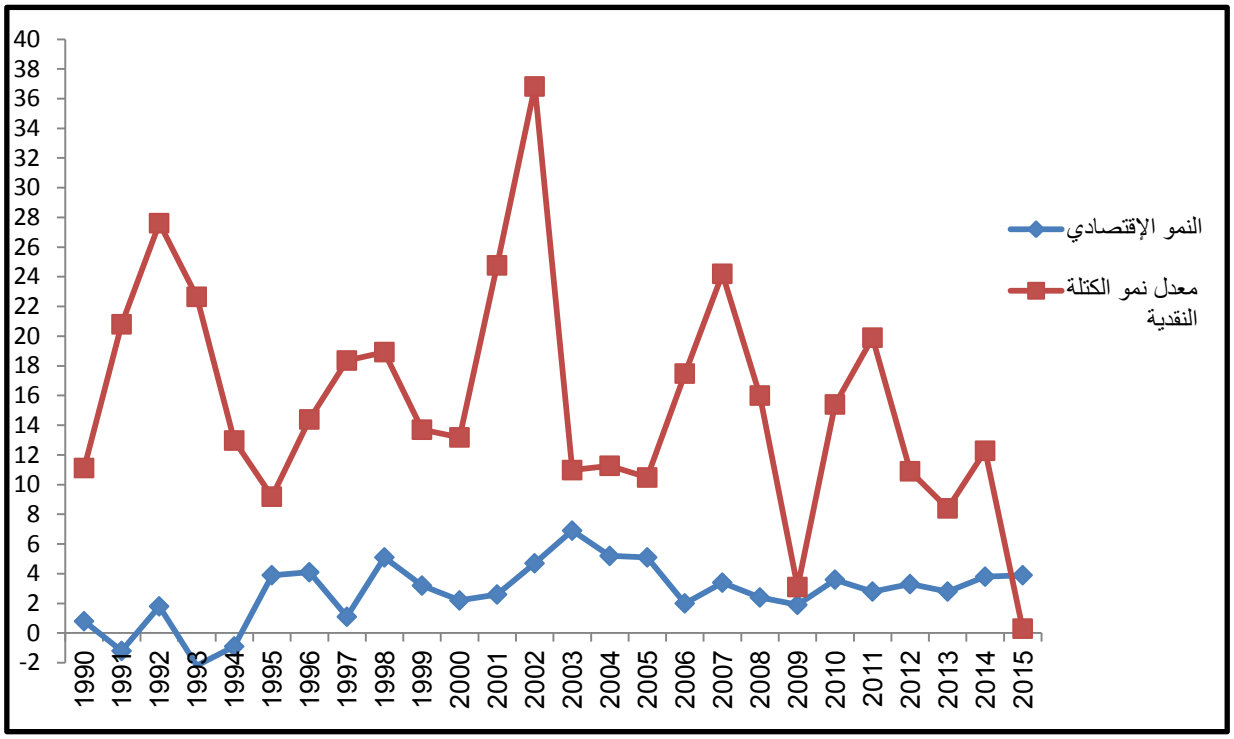

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول (06)

مما سبق يتضح لنا أن معدلات النمو في الجزائر في الفترة (1980-1989) سجلت أعلى معدل نمو إقتصادي سنة 1982 بنسبة 6,4 %بينما الفترة (1990-2015) فقد تميزت بنوع من الإسقرار بالغاً أقصاه سنة 2003 بنسبة 6,9% وعلى الرغم من هذا فإن ذلك لا يبرر أن يكون معدل النمو هو الهدف النهائي للسياسة النقدية بل إنه يتحدد بصفة أساسية بتقلبات أسعار البترول في السوق الدولية، والتحسن في قيمة الدولار الأمريكي مقارنة بالعملات الأجنبية الأخرى، وإذا اعتبرنا أن النمو الإقتصادي هو الهدف الأساسي للسياسة النقدية، فإننا نلاحظ تذبذباً في تلك المعدلات خلال الفترتين، وبالتالي يسقط هدف النمو الإقتصادي كهدف أساسي للسياسة النقدية.

كما أن منطلق النمو يأتي من الإستثمارات وتحريك الطاقات الإنتاجية بشكل مستمر، وهذا يعني تفعيل الطلب الكلي عن طريق سياسة نقدية توسعية لكن ذلك لم يحصل بسبب بلوغ معدل التضخم حدوده القصوى سنتي 1994-1995 مما أستدعى تطبيق سياسة نقدية انكماشية أي تقليص حجم الطلب الكلي بدلاً من تنشيطه وبالتالي تخفيض من معدلات النمو[1].

إذاً افترضنا أن حجم الإستثمار يتأثر بصفة طردية مع نمو حجم القروض المقدمة إلى المؤسسات الإنتاجية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة النمو الإقتصادي لكن هذا الأمر لا ينطبق على الإقتصاد الجزائري إذ أن حجم

[1] بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، **السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2006)**، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العدد 41 شتاء 2008.ص:34.

القروض المقدمة إلى الإقتصاد قد زادت بنسبة 38,8% سنة 1994 إلا أنه تم تسجيل معدل سالب خلال هذه السنة[1].

وأخيراً نستطيع القول بأن الحكم على مدى تأثير استقلالية البنك المركزي على الناتج المحلي الإجمالي هو أمر غير محسوم إذ أن هناك عوامل تؤثر بنمو الناتج المحلي الإجمالي وبالمقابل تتأثر بدرجة استقلالية البنك المركزي ومن هذه العوامل كمية الموارد الإقتصادية المتاحة ومستوى تشغيل هذه الموارد وكفاءة عوامل الإنتاج.

المطلب الرابع: أثر إستقلالية السلطة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي

يعاني الإقتصاد الجزائري من إختلال التوازن الخارجي الناتج عن إختلال مكونات ميزان المدفوعات، حيث تقوم السياسة النقدية بتحليل هذا الأخير بإعتباره ظاهرة نقدية سعياً للوصول إلى تحقيق التوازن فيه أو القضاء على إختلاله وهذا ما سنحاول تبيانه من خلال الجدول والشكل أدناه:

الجدول رقم (07) : تطور حجم الكتلة النقدية وعلاقتها بوضعية ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1980-1989)

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984
معدل نمو الكتلة النقدية* مليار دينار	93,6	109,2	137,9	156,9	194,7
ميزان المدفوعات** مليار دولار	0.24	-0,21	-0,44	-0,09	-0,07
السنوات	1985	1986	1987	1988	1989
معدل نمو الكتلة النقدية* مليار دينار	223.9	227	257,9	293	308,1
ميزان المدفوعات** مليار دولار	1,02	-2,23	0,14	-1,90	-1,03

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على: * بنك الجزائر.

****صندوق النقد الدولي.**

من خلال معطيات الجدول أعلاه يتضح لنا أن الاقتصاد الجزائري كان يتميز في النصف الثاني من القرن الثمانينات بتدهور مستمر في ميزان المدفوعات بسبب التدني الملحوظ لأسعار البترول، حيث سجل فائضاً قدر بـ0,24 مليار دولار أمريكي، وعجزاً من سنة 1981 و ابتداءاً من سنة 1982 تسارعت وتيرة الإنخفاض إلى أن وصل البرميل الواحد إلى 13 دولار مقابل 40 دولار في 1981 ليعرف تحسناً سنة 1985 بنسبة 1,02 مليار دولار ثم يعود إلى العجز مرة أخرى بنسبة 2,23- مليار دولار أمريكي وذلك بسبب إنخفاض

[1] بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، **المرجع أعلاه**، ص:35.

مداخيل الصادرات سنة 1986 جراء إنخفاض أسعار البترول، أما السنوات الثلاث الأخيرة لم يعرف تحسناً إلا في سنة 1987 وهذا الوضع يعكس الإختلال الهيكلي للاقتصاد، وربما إنعدام الإستثمارات الأجنبية في الجزائر.

الشكل رقم (09): تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1980-1989)

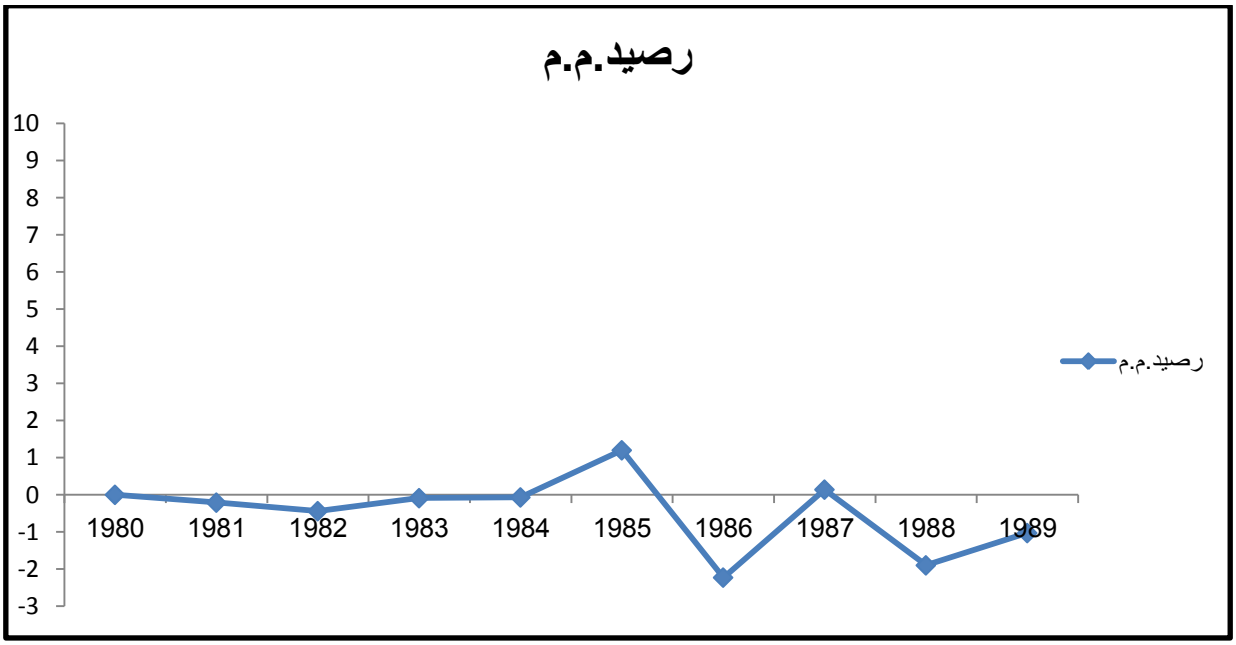

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (07)

الشكل(10) تطور حجم الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1980-2015)

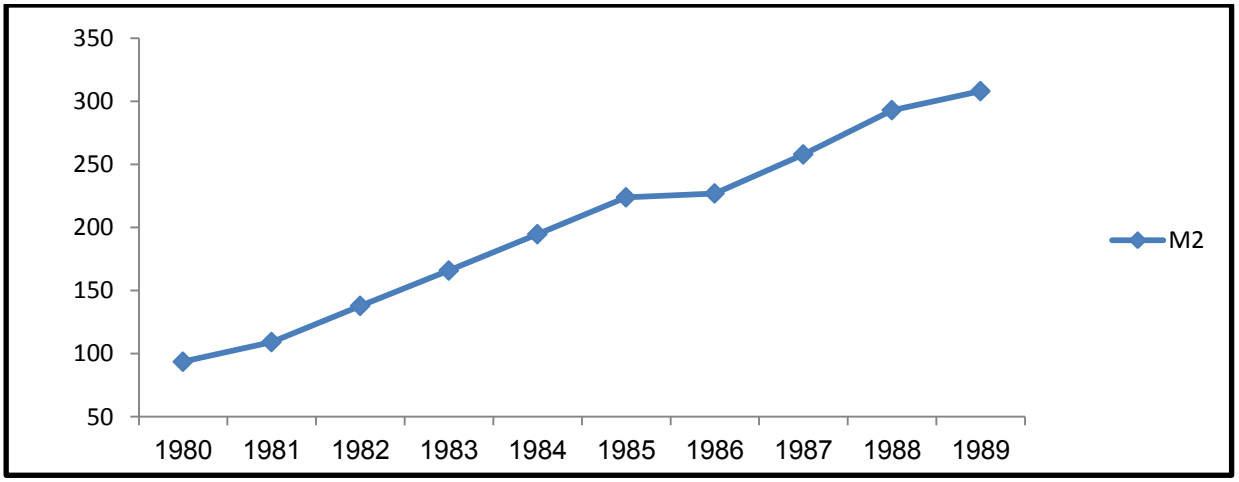

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (07).

الجدول رقم (08): تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الكتلة النقدية*	341,1	416,0	519,9	627,4	723,6	799,6	919,6	1082	1288
ميزان المدفوعات**	1,35	2,39	1,29	0,81	-1,84	-2,24	1,25	3,45	-0,91
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الكتلة النقدية*	1468	1659	2473,5	2901,5	3354,3	3738	4164,9	4933,7	5994,6
ميزان المدفوعات**	0,02	9,14	7,06	4,36	8,81	11,12	21,18	28,95	30,60
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
الكتلة النقدية*	6955,9	7173,1	8280,7	9929,2	11067,6	11015,1	13686,7	13704,5	
ميزان المدفوعات**	34,45	0,41	12,16	19,80	12,29	0,84	-9,64	-30,96	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على: * بنك الجزائر

**** صندوق النقد الدولي**

يتبين من خلال الجدول أن ميزان المدفوعات عرف نمواً موجباً من 1990 إلى غاية 1993، ثم شهد بعد ذلك إختلالاً دفع بالسلطات إلى إتخاذ إجراءات عديدة لتعميق الإصلاحات الإقتصادية في بداية 1994 مع الإتفاق مع صندوق النقد الدولي على برنامج شامل لإعادة جدولة الديون في أفريل 1994 وفي سنة 1995 سجل أيضاً رصيداً سالباً بـ2,24- مليار دولار مقابل 1,84-مليار دولار خلال الفترة 1990-1999.

1999-2007 عرف ميزان المدفوعات رصيداً موجباً بلغ أقصاه سنة 2007 بـ30,60 مليار دولار ويرجع ذلك إلى الإرتفاع الذي عرفته أسعار البترول العالمية ابتداءاً من سنة 2000 والذي تولد عنه إرتفاعاً في الإحتياطات الرسمية للصرف في الجزائر التي ساعدت على تسديد جزء كبير من المديونية حيث ساهم هذا الوضع في تحقيق الإستقرار المالي و الإقتصادي في الجزائر خلال هذه الفترة[1].

[1] رحموني سيد أحمد، **تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1988-2007)**، مجلة الإجتهاد، للدراسات القانونية والإقتصادية/ المركز الجامعي لتامنغست- الجزائر ص:314.

وسجل ميزان المدفوعات سنة 2009 انخفاضاً قهرياً أي رصيده إلى أقل من الربع بعد أن حقق سنة 2008 فائضاً بسبب الأزمة العالمية أزمة الرهن العقاري وهي أعلى نسبة بالنسبة لميزان المدفوعات، وبعد التحسن التدريجي في أسعار البترول بعد سنة 2009 عاود إلى الإرتفاع من جديد مع بداية 2010 ليسجل فائضاً معتبراً بلغ 12,16 مليار دولار أي 7,5%من إجمالي الناتج الداخلي، وارتكز هذا الأداء على تحسن متواصل لسعر برميل البترول في 2010 (80,15 دولار مقابل 62,26 دولار سنة 2009) مما أدى إلى إرتفاع قوي لإيرادات صادرات المحروقات (26,4%) وكذلك إرتفاع مستوى احتياطات الصرف الرسمية للجزائر بلغ مستواها 162,22 مليار دولار في نهاية 2010.[1]

في سنة 2011 عرف الإقتصاد الجزائري فائض في ميزان المدفوعات بقيمة 19,80 مليار دولار، ليشهد عجزاً سنتي 2014-2015 بسبب إنخفاض أسعار البترول واستمرار الركود في قطاع المحروقات.

الشكل رقم (11): تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

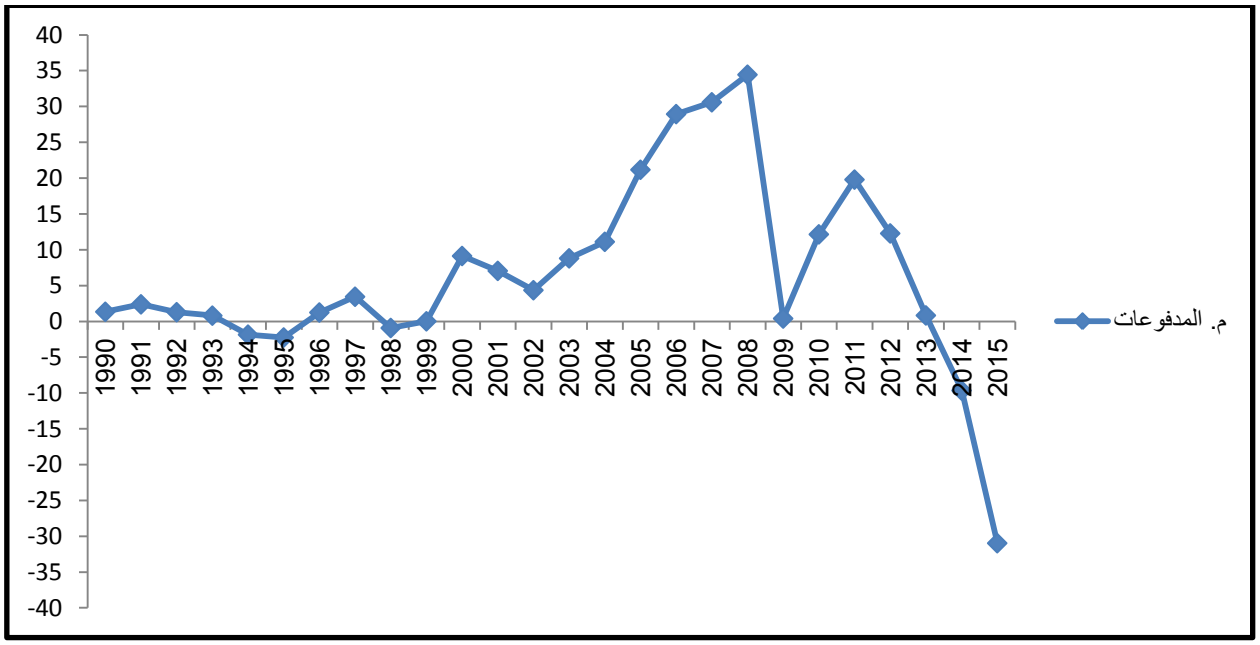

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (08).

[1] بنك الجزائر، **التطورات الإقتصادية والنقدية لسنة 2010 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2011**، ص:3.

الشكل (12) تطور حجم الكتلة النقدية في الجزائر للفترة (1990-2015)

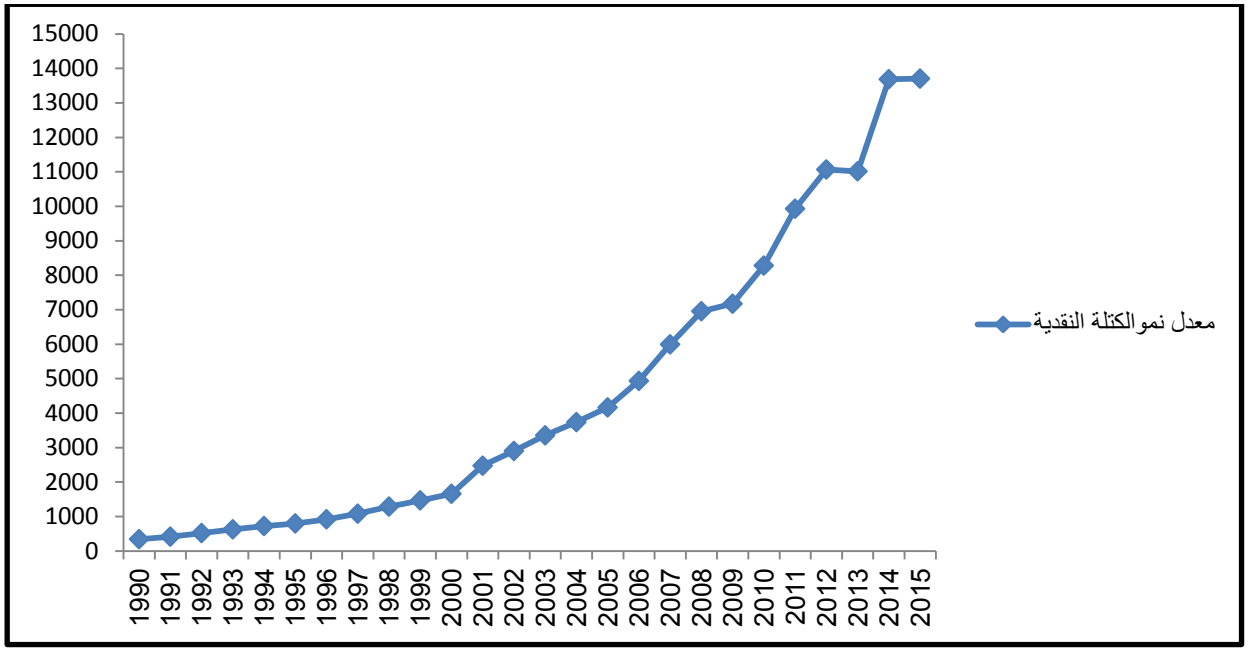

المصدر: من إعداد الطالبتين بلإعتماد على الجدول رقم (08)

أما فيما يخص علاقة الكتلة النقدية بميزان المدفوعات فيتضح كما يلي:

إن التوسع النقدي الذي عرفته الكتلة النقدية من 1980 إلى غاية 1985 لم يكن له أي علاقة برصيد ميزان المدفوعات لأن خلال هذه الفترة كان هناك عجز متواصل بإستثناء سنة 1985، ونفس الوضع مر بالسنوات الأخرى.

ونلاحظ أن الفترة 1990 إلى 1993 عرفت توسع في نمو الكتلة بسبب تطبيق سياسة نقدية توسعية بينما تراجع ميزان المدفوعات خلال نفس الفترة وذلك في الإحتياطات وكذلك زيادة الإقتراض ومنه إرتفاع الدين الخارجي في الكتلة النقدية.

من خلال ماسبق توضح لنا إن ميزان المدفوعات الجزائري عرف تدهوراً و إختلالات إقتصادية كلية كشفت عن هشاشة الإقتصاد الوطني خاصة في سنة 1986حيث تعرض الإقتصاد الجزائري للإنخفاض الشديد لأسعار النفط واستمر هذا الوضع المزري إلى غاية الألفينيات.

وعموماً فإن ميزان المدفوعات الجزائري ولم يستقر وبقي متذبذباً نتيجة للصدمات الخارجية التي يتعرض لها الإقتصاد الوطني جراء إنخفاض أسعار البترول في السوق الدولية وتقلبات أسعار الصرف لذا فإن السياسة النقدية في الجزائر غير قادرة على الحفاظ على استقرار وضع ميزان المدفوعات الذي يخضع بالأساس إلى تقلبات أسعار المحروقات في الأسواق الدولية.

خلاصة

من خلال هذا الفصل عرفت السياسة النقدية في ظل النظام المصرفي الجزائري عدة تطورات مختلفة فقبل سنة **1990** لم تكن هناك سياسة نقدية واضحة نظرا للظروف التي عايشتها الدولة أنذاك، وبعد صدور القانون **10/90** المؤرخ في **14** أفريل **1990** المتعلق بالنقد والقرض الذي يعتبر حدث في تاريخ السياسة النقدية، وأعطى استقلالية للبنك المركزي، وبالرغم من أهمية هذه الاستقلالية إلا أنه يجب أن يكون متطلباً لدرجة التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وان يتوافق مع السياسات التنموية.

إن أهم ما جاء به قانون النقد والقرض يتمثل في قضية استقلالية بنك الجزائر وإعطاؤه كافة الصلاحيات لمجلس النقد والقرض بصفته السلطة النقدية الوحيدة التي لها حق اتخاد القرارات المتعلقة بالأمور النقدية بعيدا عن ضغط أي جهة، وأدى صدور الأمر **01/01** إلى خفض درجة استقلالية السلطة النقدية نتيجة إلغاء مدة تعيين مدة المحافظ ونوابه مما أدى إلى تراجع سلطاته لكن الأمر **11/03** عمل على إعادة بعض صلاحيات بنك الجزائر وأكد على درجة عالية من الإستقلالية للبنك المركزي في أداء سياسته النقدية.

إجمالاً يمكن القول أن السياسة النقدية ومن خلال مختلف قنواتها كانت فعالة في تحقيق كل أهدافها لأن تمكين السياسة النقدية من تحقيق هدف واحد من شأنه أن يزيد من فعاليتها وهو هدف استقرار الأسعار (التضخم).

خاتمة

من خلال هذه الدراسة حاولنا توضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بالموضوع، طرحنا للإشكالية التالية مامدى تأثير إستقلالية السلطة النقدية في تحقيق أهداف السياسة النقدية؟ ففي الفصل الأول كانت لنا تغطية لجل مفاهيم السياسة النقدية واستعراض النظريات التي اختصت بتحليلها في إطار نماذج المدارس الإقتصادية المختلفة بدءاً بالنظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية إلى غاية نظرية التوقعات العقلانية، أما الفصل الثاني خصص لدراسة السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي واستقلاليته بإعتباره المشرف الأول والأخير عن السياسة النقدية، وكأخر فصل كانت له نظرة حول إستقلالية السلطة النقدية في الجزائر خاصة بعد صدور قانون النقد والقرض والتعديلات التي جاء بها، ثم ارتأينا إلى دراسة أثر إستقلالية في تحقيق أهداف السياسة النقدية في الجزائر للفترة **(1980-2015)** من أجل معرفة الهدف الذي كان للإستقلالية أكبر تأثير عليه.

إختبار الفرضيات

- بالنسبة للفرضية الأولى فهي صحيحة، فقد اعتبر الكلاسيك أن النمو يتم تلقائياً دون تدخل الدولة وأن التوازن الإقتصادي يتحقق دائما عند مستوى التشغيل التام إلا أن هذا الإعتبار أظهر هشاشة إزاء أزمة الكساد العالمية، ليظهر كينز بتدخل الدولة لعلاج هذه الأزمة، إنتقد النظرية الكلاسيكية في حيادية النقود واعتبروها كمخزن للقيمة، أما فيما يخص النقديون اعتقدوا أن للسياسة النقدية أثر فعال على مختلف الأنشطة الإقتصادية، كما تفترض النظرية الأخيرة أن توقعات الأفراد عقلانية لأنها تستند إلى معلومات كافية عن الحالة الإقتصادية.
- الفرضية الثانية خاطئة، فبنك الجزائر لا يخضع إلى معيار معين من بين معايير استقلالية السلطة النقدية.
- فيما يخص الفرضية الثالثة فهي صحيحة إذ إن صدور قانون النقد والقرض**10/90** المؤرخ في **1990/04/14** المتعلق بالنقد والقرض أعيد الإعتبار للبنك المركزي وأصبح يسمى في تعامله مع الغير ببنك الجزائر إضافة إلى منحه إستقلالية في التحكم و تنفيذ أهداف السياسة النقدية.
- وبالنسبة للفرضية الرابعة فقد أثبتت صحتها، حيث أن أثر السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية في ظل استقلالية السلطة النقدية، فإن السياسة النقدية تمكنت من التحكم في معدلات التضخم بنسب معقولة، في حين لم تعطي الأهمية لباقي المتغيرات الإقتصادية الأخرى كالتشغيل والنمو الاقتصادي والتوازن الخارجي.

نتائج الدراسة

- أن السياسة النقدية أداة من أدوات السياسة الإقتصادية الكلية وهي تمثل محوراً هاماً من حيث درجة تأثيرها على النشاط الإقتصادي في البلد.
- يعتبر البنك المركزي المسؤول عن تنفيذ السياسة النقدية وذلك بإستخدام أدواتها، والسعي لتحقيق أهدافها والتي بدورها تنقسم إلى نوعين من السياسات الإنكماشية والتوسعية.
- لا يوجد تعريف جامع وشامل للبنك المركزي بحيث تعددت تعاريفه من شخص لأخر، لكن يتفق الجميع على انه يقف على رأس الجهاز المصرفي في البلد ويتولى أمر السياسة المصرفية و الإئتمانية في للبلد.

- ساهمت أسباب المناداة بإستقلالية السلطة النقدية في الدعوة بهذه الإستقلالية وسعي الحكومة لسيطرة على البنوك المركزية لتوجيه السياسة النقدية فيما يخدم سياستها المالية والإقتصادية، كما عرفت هذه الإستقلالية دعماً كبيراً من طرف مؤيديها إلى جانب الإنتقادات التي تلقتها من طرف معارضيها.
- إن غياب استقلالية البنك المركزي قبل صدور قانون **10/90**، جعل البنك المركزي يفشل في دوره كمسؤول عن السياسة النقدية في الجزائر.
- أهم ماجاء به قانون النقد والقرض **10/90** يتمثل في قضية استقلالية بنك الجزائر وإعطاؤه كافة الصلاحيات لمجلس النقد والقرض بصفته السلطة النقدية الوحيدة التي لها حق إتخاد القرارات المتعلقة بلأمور النقدية بعيدا عن أي ضغوطات.
- أدى صدور الأمر **01/01** إلى خفض درجة استقلالية السلطة النقدية نتيجة إلغاء مدة عهدة المحافظ ونوابه مما أدى إلى تراجع سلطاته، لكن الأمر **11/03** عمل على إعادة بعض صلاحيات بنك الجزائر وأكد على درجة عالية من الإستقلالية للبنك المركزي في أداء سياسته النقدية.
- يرى أنصار الإستقلالية الدين نادوا بإستقلالية البنوك المركزية أنه كلما كان البنك مستقل أكثر وبعيد عن الضغوط السياسية من جانب الحكومة فإن السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي سوف تؤدي إلى إستقرار الأسعار وخفض معدلات التضخم، أي أن هناك علاقة عكسية بين درجة الإستقلالية ومعدلات التضخم.

التوصيات:

بناءاً على ما تقدم من نتائج عامة حول موضوع الدراسة، رأينا من الواجب تقديم جملة من الإقتراحات والتوصيات وهي:

- نوصي بوضع هدف وحيد لبنك الجزائر والمتمثل في التحكم في معدلات التضخم لأنه يؤدي في حالة إرتفاعه إلى تآكل استقلالية بنك الجزائر .
- ضرورة تعيين مدة المحافظ ونوابه و التركيز عليها مما لها من أهمية تنعكس على أداء السياسة النقدية في الجزائر.

أفاق الدراسة

وأخيراً فإن بحثنا هذا لا يخلو من بعض النقائص والتي عموماً هي ناتجة عن بعض الصعوبات المتعلقة أساساً بعدم توفر المعطيات الإحصائية في مصدر واحد، ولسنا ندعي بحال أننا استوعبنا تماماً كل نواحي البحث والدراسة في هذا الموضوع ووصلنا فيه إلى الغاية، فمجهود الفرد مهما عظم قليل، وعمله مهما خص ضئيل، ولابد من الإعتراف أن هذا البحث جاء نتيجة المجهودات الكبيرة، لذا نرجو أن يكون هذا البحث فاتحة لبحوث مستقبلية جديدة في هذا المجال.

قائمة المصادر والمراجع

I. الكتب

1) أحمد الأشقر، **الإقتصاد الكلي**، ط1، دار الثقافة للنشر ولتوزيع، عمان، 2007،.

2) أحمد رمزي محمد عبد العال، **العلاقة التبادلية بين معدلات الدولرة وفاعلية السياسية النقدية (تحليل رياضي وقياسي)**، الطبعة الاولى، لمكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2014

3) أكرم حداد، مشهور هذلول، **النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان_الاردن، 2005.

4) السيد متولي عبد القادر، **إقتصاديات النقود والبنوك**، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، 2009.

5) أنس البكري، وليد الصافي، **النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى2012، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان،2009

6) أسامة كامل، عبد الغني حامد، **النقود والبنوك**، الطبعة2006، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين، بدون سنة نشر.

7) بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2004.

8) جمال خريس، أيمن أبو خضير وأخرون، **النقود والبنوك**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2002.

9) هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع ارسلان، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر

10) زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، **أساسيات الإقتصاد النقدي والمصرفي**، الطبعة2003، منشورات الحلبي الحقوقية،، بيروت–لبنان،2003.

11) زكريا الدوري، يسرا السمراني، **البنوك المركزية والسياسات النقدية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2013.

12) حسام داود، عماد الصعيدي، وأخرون، **مبادئ الإقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى2000، الطبعة الثانية2001، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

13) طاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة الأولى 2001، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، الجزائر.

14) طاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، الجزائر

15) محمد ابراهيم عبد الرحيم، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار التعليم الجامعي، 2014.

16) محمد دويدار، **مبادئ الإقتصاد السياسي**، الطبعة2004، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2004.

17) محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي، الاقتصاد النقدي**، الطبعة2007، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.

18) محمد ضيف الله القطابري، دور**السياسة النقدية في الإستقرار والتنمية الإقتصادية (نظرية_تحليلية_قياسية)**، الطبعة ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2009.

19) محمود الوادي، ابراهيم خريس، وأخرون، **الأساس في علم الإقتصاد**، الطبعة العربية 2007، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2006.

20) محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، **الإقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن، 2009.

21) مبروك حسين، **المدونة البنكية الجزائرية مع النصوص التطبيقية والإجتهاد القضائي والنصوص المتممة**، الطبعة الأولى2006، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2005.

22) نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، **الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**، الطبعة1، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع 2006، الأردن_عمان.

23) نزار سعد الدين العيسى، **مبادئ الاقتصاد الكلي (كيف يعمل الاقتصاد في النظرية والتطبيق)**، الطبعة 1، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،2001.

24) سامي السيد، **النقود والبنوك والتجارة الدولية**، كلية الإقتصاد والعلوم السياسة، القاهرة.

25) سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، **النقود والبنوك والمصارف المركزية**، دار اليازوري العلمية، 2009، الطبعة العربية، 2010.

26) عباس كاظم الدعمي، **السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية**، الطبعة1، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2009.

27) عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية**، الطبعة الثانية، بن عكنون_ الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية، 2005.

28) عبد المطلب عبد الحميد، **أساسيات الإقتصاد النقدي**، دار الجامعة الجديدة، 2004.

29) فلاح حسن عداي الحسيني، مؤيد عبد الرحمن عبد الله الدوري، **إدارة البنوك**، الطبعة الاولى 2000، الطبعة الثانية 2003، عمان، دار وائل لنشر،2003.

30) عبيدي الشافعي، **قانون النقد والقرض**، دار هدى،عين ميلة_الجزائر_2009.

31) عبد الحسين جليل الغالبي، **السياسات النقدية في البنوك المركزية**، الطبعة الأولى 2015، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان_الأردن، بدون سنة نشر.

32) فليح حسن خلف، **النقود والبنوك**، الطبعة الأولى2006، عالم الكتاب الحديث، الأردن،2006.

33) صالح مفتاح، **النقود والسياسة النقدية (المفهوم_الأهداف_الأدوات)**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.

34) صبحي تادريس قريصة، **النقود والبنوك**، بدون طبعة، دارالنهضة العربية، بيروت، 1984.

35)رحيم حسين، **النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010

36)رياض سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، **الإتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، الطبعة الأولى2000 ، الطبعة الثانية2003، عمان، دار وائل للنشر، 2000

37)خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة 1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن_ عمان، 2002.

II. الرسائل الجامعية

1)أطروحات الدكتوراء

1)بلوافي محمد، **أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الإقتصادي حالة الجزائر 1970_2011**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية التسيير والعلوم التجارية، 2013/2012، جامعة ابوبكر بلقايد_تلمسان.

2)بن عبد الفتاح دحمان، **السياسة النقدية ومدى فعاليتها في إدارة الطلب الكلي_ دراسة حالة الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، فرع نقود ومالية، إشراف عبد المجيد قدي، جامعة الجزائر، 2004.

3)بطاهر علي، **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثرها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية**، أطروحة دكتوراء، كلية العلوم الإقتصادية، فرع تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر، 2005_2006،(منشورة).

4)رضوان أحمد، **السياسة النقدية في مصر(1970-1985)**، رسالة دكتوراه، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1989.

2)رسائل الماستر والماجستير

1) إلهام طراد، مروى مزهودي، **دور الجهاز المصرفي في تنشيط سوق الأوراق المالية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم التجارية، تخصص تمويل مصرفي، جامعة العربي تبسي- تبسة- 2016.

2) بورمة هشام، **النظام المصرفي الجزائري وامكانية الإندماج في العولمة المالية**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة سكيكدة، 2009-2008.

3)باكور حنان، **الجهاز المصرفي الجزايري ومتطلبات العولمة**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أكلي محند أولحاج، 2014/2013.

4)بناني فتيحة، **السياسة النقدية والنمو الإقتصادي – دراسة نظرية-** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2009/2008.

5)جداييني ميمي، **انعكاس استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة شلف،2005.

6) وجدي جميلة، **السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990_2014**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد قياسي بنكي ومالي، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان- الجزائر، 2016.

7) زعباط فاطمة، **أثر إستقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية دراسة حالة الجزائر (1962-2013)**، مذكرة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، 2016/2015.

8) قناد أسماء، **دور السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي ومالي،جامعة تلمسان2015-2016.

9) إكن لونيس، **السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة(2000-2009)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم الإقتصاد، فرع نقود وبنوك، جامعة الجزائر،2011.

III. المجلات

1) أحمد غربي، **مدى فعالية السياسة النقدية في التضغيل واستقرار الأسعار- حالة الجزائر**- مجلة الإقتصاد والمالية، جامعة المدية

2) بحوصي مجدوب، **استقلالية بنك الجزائر(مؤسسة الرقابة الأولى) بين قانون النقد والقرض90-10 وامر 11-03** مجلة الواحات للبحوث والدراسات العدد 16(2012):88-111.

3) بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، **السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2006)**، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العدد 41 شتاء 2008.

4) بن عبد الفتاح دحمان، **استقلالية السلطة النقدية دراسة حالة بنك الجزائر**، مجلة علمية محكمة ربع سنوية، العدد 482 القاهرة، 2006،(غير منشورة).

5) طيبة بن عبد العزيز، **فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم احتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة (2000-2011)**، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد12، قسم العلوم الإقتصادية ، جامعة الشلف

6) محمد راتول، صلاح الدين كروش، **تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)**، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العدد66/ ربيع 2014

7) محمد مراس، **قياس علاقة التكامل المتزامن بين الإستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات النمو الإقتصادي في الجزائر**، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية –العدد 02/ جوان 2015.

8) نوفل سمايلي، فضيلة بوطورة، **بنك الجزائر وإرساء قواعد الحوكمة المصرفية دراسة تقييمية تحليلية للفترة (2003-2005)** مجلة الإقتصاد الجديد، العدد15-المجلد02-2010.

9) سليمان ناصر، أدم حديدي، **تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة**، المجلة الجزائري للتنمية الإقتصادية، عدد02/ جوان2015.

10)فريدة عزازي، أثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات الجزائري_ دراسة قياسية اقتصادية 1970-2006، مجلة الأبحاث الإقتصادية ، جامعة سعد دحلب، البليدة، العدد04،2010.

11)صالح مفتاح، **أهداف السياسة النقدية في الجزائر 1990-2000**، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، فيفري 2004.

12)خلف محمد حمد الجبوري، **دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة الى التجربة العراقية في ضوء قانون البنك المركزي** ، مجلة تكريت، كلية الإدارة والإقتصاد، المجلد7/العدد23/2011 .

IV. الأوامر والقوانين

1) المادة 29 من قانون النقد والقرض 14-04-1990.

2) المادة 31 من قانون النقد والقرض 14-04-1990.

3) المادة 11 من قانون النقد والقرض المؤرخ في 1990/04/14، الجريدة الرسمية رقم 18.

4) المادة 143 من قانون النقد والقرض 10/90.

5) المادة الأولى، القانون 10/17، المتعلق بالنقد والقرض، **الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية** العدد 12،57 أكتوبر 2017 .

V. التقاريـــر

1) بنك الجزائر، التطورات الإقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، ديسمبر 2013.

2) بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2010 التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر**، جويلية 2011.

3) التطورات الإقتصادية والنقدية لسنة 2010 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2011.

VI. **الملتقيات**

1) .هيفاء غدير غدير، **السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الإقتصاد السوري**، دمشق، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة- 2010(منشورة).

2) عياش قويدر، ابراهيمي عبد الله، **أثر استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة نقدية.حقيقية-بين النظرية والتطبيق**- ملتقى المنظومة المصرفية والتحولات الإقتصادية- واقع التحديات- جامعة الأغواط، (منشورة).

3) عزوز علي، **قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات المصرفية الحديثة**، مداخلة في إطار المؤتمر العلمي الدولي الثاني، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 11-12 مارس ،2008(منشورة).

VII. المواقع الإلكترونية

1) عزوز علي ، **قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات المصرفية الحديثة**، جامعة قاصدي مرباح(منشور) .10/20/2018، https://manifest.Univ. ourgla. Dz

2) خليفة عزي، **اصلاحات النظام المصرفي الجزائري**، أرشيف الشؤون القانونية www.starimes.com 1/02/2018

VIII. المراجع الأجنبية

1) Denise flouzah ,osmont daurilly,**le comcept de la banque de france** ,bulletin de la banque de france-N70 Octobre1999.

2) Jean francois goux, **economie monétaire financière**, 3éme éditions, France, 1998.

الملخص

تناولت هذه الدراسة موضوع إستقلالية السلطة النقدية ودورها في تحقيق أهداف السياسة النقدية، وقد تم استعراض الإشكالية الرئيسية على النحو التالي: ما مدى تأثير إستقلالية السلطة النقدية في تحقيق أهداف السياسة النقدية في الجزائر؟

وقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثر إستقلالية السلطة النقدية في تحقيق أهداف السياسة النقدية خاصة فيما يتعلق بالأهداف النهائية المتمثلة في إستقرار الأسعار، التشغيل التام، تحقيق النمو الإقتصادي والتوازن في ميزان المدفوعات، خلال الفترة 1980_2015.

حيث توصلنا إلى أن تأثير إستقلالية السلطة النقدية في الجزائر كان لها أثر واضح على هدف إستقرار الأسعار من خلال إنخفاض معدلات التضخم في أغلب سنوات فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: السلطة النقدية، السياسة النقدية، الإستقلالية، الأهداف النهائية.

Abstract

This study has dealt with the independence of monetary authority and its role in fulfilling the goals of the monetary policy, The main inquiry was proposed this way:

How much does the independence of the monetary authority effect the fulfillment of the monetary policy's goals from algeria?

This study aimed to know the effect of the independence of the monetary authority in achieving the monetary policy's goals which inchude. the stability of prices, full employment, achieving economic grower and the balance of payment from 1980 to 2015.

And thus we deduce that the independence of monetary authority had a clear impact on the stability of prices through the decrease of lower inflation in most years of the years studied.

Key words

Monetary authority, Monetary policy, the Independence, Final goals.